دراسات ووثائق

في تاريخ الخليج العربي المعاصر

الكتاب: دراسات ووثائق
في تاريخ الخليج العربي المعاصر
الكاتب: د. عماد عبد السلام رؤوف

الطبعة الأولى: 2018
جميع الحقوق محفوظة

الناشر: دار الزمان
للطباعة والنشر والتوزيع
فايبر وواتس آب:
00964 772 4223169
موبايل: 00964 750 3598630
E-mail: zeman005@hotmial.com
Website: www.darzaman.net

مكتب التفسير
للنشر و الاعلان
أربيل - شارع ثلاثيني قرب منارة أربيل الأثرية
+964 750 818 08 66
www.al-tafseer.com
tafseeroffice@yahoo.com
/TafseerOffice

الإخراج الداخلي: **دار الزمان**
الغلاف: **م. جمال الأبطح**

Copy Right © Dar Zaman Publishing
لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو نسخه
إلا بإذن خاص ومسبق من الناشر
All right reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted.
without permission in writing from the publisher

د. عماد عبد السلام رؤوف

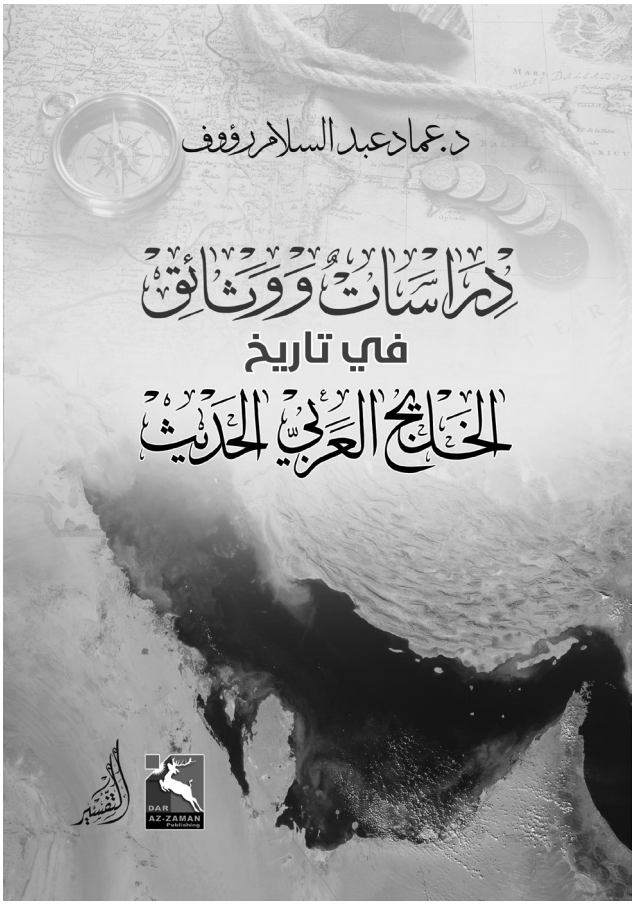

دراسات ووثائق

في تاريخ الخليج العربي المعاصر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يضم هذا الكتاب عدداً من الدراسات التي تناولت جوانب من تاريخ الخليج العربي في العصر الحديث وملامح متنوعة من العلاقات المتشابكة بين أقطاره، فتناولت الدراسة الأولى عَرْضاً لوقائع رحلة القائد البحري العثماني سيدي علي في الخليج العربي والمحيط الهندي، سنة 961 هـ/1553م وهي تلقي ضوءاً مهماً على صفحة من تاريخ الصراع العثماني- البرتغالي في تلك المناطق في القرن السادس عشر، كما تناولت الدراسة الثانية دور الكرد في الحملات العسكرية التي انيطت بهم في الحروب التي دارات في اهوار البصرة مستندة على وثائق الارشيف العثماني، بينما بحثت الدراسة الثالثة في ظروف حصار نادر شاه لمدينة البصرة، سنة 1743 وموقف القوى الخليجية منه، وبَحَثَت الدراسة الرابعة في التداعيات السياسية والاجتماعية التي نَجَمَت عن تأسيس الدولة السعودية الأولى في شرقي الجزيرة العربية، سواء ما تمثّل منها بموقف ولاة بغداد والقبائل العراقية منها، أو ما تحقق من امتداد الوجود المصري العسكري، في عهد محمد علي باشا، إلى تلك المناطق، ووصوله إلى شواطئ الخليج العربي، وما نجم عن ذلك من صراع مع بريطانيا من جهة، وولاة بغداد العثمانيين من جهة أخرى. كما تناولت الدراسة الخامسة أثر مدينة الزبارة في قَطَر في توجيه الثقافة في شرقي الجزيرة العربية، ودورها الرائد في حركة التأليف والبحث في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، أما الدراسة السادسة فهي عن بلاد عُمان، تاريخها وأحوالها الاجتماعية والجغرافية، كما بَدَت في كتابات أبرز المؤرخين العراقيين في العصر العثماني. وثمّة دراسة سابعة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأقطار الخليج العربي كما صوّرها مراسلو جريدة الزوراء البغدادية خلال نصف قرن تقريباً، بدءً بتأسيسها في عهد مدحت باشا سنة 1869 وحتى نهاية عهد الدولة العثمانية في العراق. وتناولت دراسة ثامنة سيرة عثمان بن سند، وهو مؤرخ ولد في جزيرة فَيْلَكة في شمال الخليج، وعاش معظم حياته في البصرة، وألف مجموعة مهمة من

الكتب، منها تاريخ ضخم عن العراق، تناول فيه أحداث شرقي الجزيرة العربية، ودراسة أخيرة عن مؤرخ من أهل بلدة الزبير، ألف عدداً من الكتب التاريخية والأدبية، تناول فيها حوادث بلدته، والبصرة والكويت، وعدداً من نواحي الخليج الأخرى.

ويجمع بين هذه المباحث أنها استندت جميعاً، فيما استندت من مصادر متنوعة، إلى الوثائق المحلية التي لم يسبق أن نُشرت من قبل، فضلاً عن المخطوطات التي ظلت بعيدة نسبياً عن أيدي الباحثين في تاريخ هذه المنطقة الحيوية من وطننا العربي..

ولابد لنا من القول هنا، أنه على الرغم مما حظيت به منطقة الخليج العربي من كتب ودراسات تاريخية في خلال العقود الأخيرة، فإن لنا أن نلاحظ أن أكثر تلك الكتابات عنيت، على نحو لافت للنظر، بدراسة تاريخ الجوانب السياسية والعسكرية، وربما الاقتصادية إلى حدٍ ما، بينما لا تزال جوانب أخرى، لا تقل أهمية، من تاريخ العلاقات الثقافية، والصلات الاجتماعية، بين أقطاره، في حاجة إلى مزيد من البحث والتقصي، وإننا لَعَلى يقين من أن هذه العلاقات والصلات كانت من القوة والمتانة وشدة التفاعل ما مَثَّل الأساس المكين الذي تشكَّلت بموجبه صورة هذه المنطقة المهمة، كما تبدو في عالم اليوم، وكان من حظ هذا الكتاب أن يطبع قبل نحو عقد من السنين طبعة رديئة، فقد غير ناشره عنوانه حتى لم يعد يعبر عن مضمونه، وأسقط اسمي من على غلافه، ولم يلحق به اي فهارس، ولم تسنح لي فرصة مراجعته، فمن شأن هذه الطبعة أن تتلافى تلك الهنات والنواقص، وتزيد باضافة دراسات جديدة كما سيرى القارئ الكريم.

والله من وراء القصد.

عماد عبد السلام رؤوف

اربيل 26 شوال 20/1438 **تموز** 2017

رحلة سيدي علي التركي
في الخليج العربي سنة 1553م

تُلقي رحلة أمير البحر العثماني سيدي علي التركي ضوءاً كاشفاً على مرحلة مهمة من تاريخ المشرق الإسلامي بما تضمنته من وصف للقوى السياسية والعسكرية في هذه البلاد، مع عناية خاصة بتاريخ الصراع البحري بين العثمانيين والبرتغاليين الذين أخذوا مواقعهم في الخليج العربي منذ أوائل القرن السادس عشر وشرعوا بالسيطرة على مواقع مهمة في الجنوب العربي وفي الهند. استغرقت هذه الرحلة المهمة نحو أربع سنوات كاملة، إذ ابتدأت في أول سنة 960 هـ/كانون الأول 1552 وانتهت في شعبان سنة 964هـ/حزيران 1557، قضى سيدي علي شطراً منها قائداً لأسطول عثماني كبير، والشطر الآخر قائداً لقافلة برية عاد بها إلى وطنه في الأناضول. ولا يمكن فهم أسباب هذه الرحلة إلاّ بفهم الظروف المعقدة التي كان عليها العالم الإسلامي في منتصف القرن العاشر للهجرة، ففي عهد السلطان سليمان القانوني كان الصراع بين همايون شاه آل السلطان بابور الذي استولى على جزء كبير من الهند، وبين بهادر خان حاكم كجرات، قد بلغ أشده، فاضطُرّ الأخير إلى إيفاد مبعوث خاص إلى السلطان العثماني يرجو منه أن يمد له يد المساعدة في صراعه مع خصمه المذكور.

وبينما كان هذا المبعوث منشغلاً في مساعيه في مدينة أدرْنَة في بعض شهور سنة 943هـ/1536م، لإقناع السلطان بالأمر، وصل النبأ إلى العاصمة العثمانية بوصول البرتغاليين إلى الهند منتهزين فرصة الصراع القائم فيها، فاحتلوا بهجوم مباغت موقعاً مهماً من منطقة كجرات، يعرف باسم (ديو)، وكانت الدولة العثمانية قد زادت من اهتمامها بالمعركة ضد البرتغاليين، نظراً لأمرين، أولهما امتداد النفوذ العثماني حينذاك إلى سواحل الخليج العربي، حينما أعلن أمراء البصرة والقطيف والبحرين الولاء للعثمانيين، وثانيهما تأكد السلطان سليمان من أن البرتغاليين يمدون الدولة الصفوية بالعون العسكري المتمثل بصناعة المدافع الثقيلة والتدريب على استخدامها. هذا إضافة إلى رغبة الدولة العثمانية في إحكام السيطرة على اليمن بوصفها البوابة الجنوبية للبحر الأحمر[1].

وكانت الدولة العثمانية قد بدأت نشاطها الجاد في المحيط الهندي، حينما أرسلت أول حملة لها إلى الهند سنة 936هـ/1530م وأعقبتها بحملة كبرى في

(1) ينظر: الدكتور السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن 1538– 1635، القاهرة 1974، ص139.

المحيط الهندي سنة 937هـ/1531م، وفي سنة 943هـ/ 1527م، لمطاردة الوجود البرتغالي في المحيط وفي ديو، على أن هذه الحملات لم تنجح في إخراج البرتغاليين من تلك المناطق، وإن تمكنت من إيجاد نوع من التعاون، أو التعاطف في أقل تقدير، بين مسلمي الهند والدولة العثمانية، ضد الخطر المشترك، وهو ما دفع بحاكم كُجَرات إلى إنفاذ مبعوثه إلى بلاط السلطان سليمان القانوني يطلب منه العون على ما تقدم بنا. وكان السلطان حريصاً على تحقيق سيطرة أقوى في الخليج العربي والمحيط الهندي، فقرر إرسال حملة بحرية كبيرة بقيادة أحد أكفأ قادته البحريين وهو المعروف بـ(بيري رَيِّس)، لتقوم بأمرين معاً، هما فتح جزيرة هرمز التي كان البرتغاليون قد اتخذوها قاعدة لهم في الخليج، وأخذ الثأر من البرتغاليين بتحقيق نصر حاسم عليهم، إلاّ أن القوة البرتغالية نجحت في إجبار هذا القائد على الانسحاب بسفنه إلى البصرة، حيث ترك معظمها في مينائها، وعاد هو إلى السويس. وقد أدى هذا التصرف بالدولة إلى إنفاذ قائد آخر ليتولى مهمة قيادة الأسطول الراسي في البصرة والعودة به إلى قاعدته في السويس، وكان أن وقع الاختيار على القائد البحري سيدي علي الغَلَطَه لي[1]، ليتولى هذه المهمة الصعبة.

الاسطول العثماني في حروب الهند

(1) نسبة إلى حي غلطة في استانبول.

وتكشف سيرة هذا القائد عن خبراته الواسعة في المعارك البحرية، فهو قد عمل تحت إمرة قادة كبار مثل خير الدين باشا وسنان باشا، وشارك في معارك بحرية حاسمة، كما تكشف عن ثقافته الأدبية، إلاّ أنه لم يوفق في تنفيذ مهمته، بسبب قوة الأساطيل البرتغالية في المياه العربية والهندية، ولكنه مع ذلك نجح في أمر آخر لم يكن يقل صعوبة، وهو الوصول بأسطوله إلى الهند، مجتازاً مخاطر طبيعية وعسكرية جمة، وتحويل مهمته العسكرية البحرية إلى مهمة سياسية برية، من خلال توثيق صلات الدولة العثمانية، التي كان تمثيله لها غير رسمي، بأمراء الهند والسند والأفغان وتركستان وإيران. ولا شك أن ثقافة الرجل المتنوعة كانت تعينه على هذه المهمة التي اختارها، فهو يجيد الشعر بالتركية، والفارسية، والجغطائية، وهي اللغة التركية الشرقية، ويحسن الكتابة بها، حتى كان يتخذ له اسماً أدبياً هو (كاتبي)، وكتابه (مرآة الممالك) الذي أودعه وصف رحلته يقف شاهداً على براعته الأدبية، فقد ضمّنه نماذج جيدة لشعراء كبار بالفارسية والتركية، أمثال سعدي الشيرازي، ونظامي، وشيخي، ويتيم، ونجاتي، وحافظ الشيرازي، وسحري، وآفتابي، وحمدي، وياري، وهجري، وغيرهم، فضلاً عن أشعاره هو. ويصف الأستاذ نِهاد سامي بانارلي شعره بأنه: يتسم بالبساطة، ونابع من صميم الفؤاد، ويعكس بقوة تولعه بحياة البحار، كما أنه نظم في الوقت نفسه بعض القصائد من الشعر الشعبي بالأوزان التركية الخاصة، المعروفة بطريقة المقاطع الهجائية العددية، ويذكر أيضاً أنه كان يمد يد المساعدة للشعراء المعاصرين ممن كان يشكو الفاقة، وهو ما يعبر عن حبه الشديد للشعر، وقد نال الحظوة لدى السلطان سليمان القانوني بعد أوبته من الهند[1]. ومن ناحية أخرى، فإنه ألف، في خلال رحلته هذه، كتاباً يبحث في أحوال بحر عمان، بعنوان (المحيط)، وقد نقله إلى الألمانية الفون هامر، ونشره في فينا.

وقد تولت دار إقدام طبع (مرآة الممالك) في مطبعتها سنة 1313هـ، معتمدة على نسخة مخطوطة قدمها إليها عبد الله بك، الذي وصفته بأنه«أحد أعلام الثقافة في قازان، الخبير في شؤون الكتب التراثية والمخطوطات». ويقع الكتاب في 99 صفحة.

---

(1) تاريخ الأدب التركي المصور، منشورات دار يدي كون، استانبول.

التوجه إلى حلب

بدأ سيدي علي كتابه بوصف الظروف التي أدت إلى تكليفه بالمهمة العسكرية الخاصة، التي كانت مدار رحلته، فذكر أنه التحق بالجيش العثماني عند تحرك هذا الجيش بقيادة السلطان سليمان القانوني إلى (الديار الشرقية) وذلك في أواسط رمضان سنة 960هـ، في طريقه إلى حلب لغرض قضاء فصل الشتاء هناك، وصادف أن حل عيد الفطر والجيش في يني شهر، فقضى أيام العيد فيها، ومنها انطلق ركب السلطان إلى سيدي غازي، ثم وصل إلى قونية، حيث جرت زيارة مراقد مولانا جلال الدين الرومي، والشيخ صدر الدين القونوي، والشمس التبريزي. ولما وصل إلى قيصري أدى السلطان واجب الزيارة لمراقد الشيخ أوحد الدين الكرماني، والشيخ برهان الدين المحقق، والشيخ بهاء الدين زاده، والشيخ إبراهيم الآقسرائي، وداود القيصري.

وبعد الفراغ من ذلك، مضى الركب في طريقه حتى حط رحاله في حلب، حيث تمت زيارة مقام داود النبي وزكريا والنبي بلقيا عليهم السلام، ومن الأصحاب الكرام قبر سعد الأنصاري، وسعيد الأنصاري، فضلاً عن بعض القبور الخاصة بالصالحين، وهو يذكر أنه جرى قضاء العيد المبارك هناك برفقة السلطان، وبالتأكيد فإنه يقصد عيد الأضحى، ويعني هذا أن الرحلة استغرقت، حتى هذا المكان، نحو شهرين تقريباً.

تكليفه بمهمة قيادة الأسطول

وفي حلب، أواخر ذي الحجة من سنة 960، صدر أمر السلطان بتوجيه قيادة الأسطول المصري إليه، وحددت مهمته بإيصال السفن الراسية في ميناء البصرة إلى قاعدتها الدائمة في ميناء السويس بمصر ثانية.

الطريق إلى الموصل

غادر سيدي علي مدينة حلب في اليوم الأول من شهر محرم الحرام سنة 961هـ/7 كانون الأول سنة 1553م، متوجهاً إلى البصرة، فعبر نهر الفرات، من على معبر هناك، قبالة مدينة بيره جك، ووصل إلى مدينة الرها، أي أورفة الحالية، حيث زار مقام إبراهيم عليه السلام. وسلك طريق نصيبين، حتى وصل إلى مدينة

الموصل. وانتهز فرصة إقامته فيها، فزار كعادته قبور الأنبياء والأولياء، ذكر منهم مرقدي النبي يونس والنبي جرجيس، والشيخ محمد الغرابيلي، وفتح الموصلي، وقضيب البان الموصلي، ومن هناك شد الرحال إلى بغداد.

من الموصل إلى بغداد

وفي طريقه من الموصل إلى بغداد مر بقلعة تكريت، وحط رحاله في سامراء، حيث زار ضريحي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري، ومر في طريقه ببقايا قصر العاشق الأثري، وقد سماه، لسعة هذا القصر، مدينة العاشق، فحربى، وقصر سميكة، ووصل إلى بغداد، مجتازاً نهر دجلة بواسطة جسر هناك.

الوصول إلى بغداد

وفي بغداد أجرى الرحالة مراسيم الزيارة لمراقد الأئمة، وعلى رأسهم الإمام الأعظم، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام يوسف، يقصد أبا يوسف الأنصاري، والإمام محمد ، والإمام محمد الغزالي، وعيص بن إسحق عليه السلام، والإمام موسى الكاظم، والإمام محمد التقي، وقنبر علي، والشيخ عبد القادر الكيلاني، وجنيد البغدادي، والشيخ معروف الكرخي، والشيخ الشبلي، والسري السقطي، ومنصور الحلاج، وبشر الحافي، والقصاب جومرد، وبهلول دانه وهو يسميه بهلول الديوانه، وفضيل بن عياض، والشيخ شهاب [الدين عمر] السهروردي، والشيخ داود الطائي.

وبعد الفراغ من تلك الزيارات، توجه سيدي علي لزيارة مرقدي الإمامين علي بن أبي طالب والحسين (عليهما السلام)، فمر «من قبالة قلعة الطير»، حيث وصل إلى ما يسميه «قلعة البئر» ومن هناك انطلق في طريقه، مغادراً بغداد في رحلة زار في خلالها الحلة والنجف وكربلاء.

رحلة إلى النجف وكربلاء

وصل الرحالة إلى قبالة بلدة المسيب، حيث عبر الفرات بواسطة العبّارات، ومنها توجه إلى مدينة كربلاء، فزار فيها مرقد حضرة الإمام الحسين عليه السلام، ومشهد الشهداء، وضريح الحر الشهيد. وبعد ذلك تابع سفره «من جانب الشفاثة بالطريق البري» قاصداً المشهد، ولما وصل النجف زار مقامات آدم ونوح النبي وشمعون عليهم السلام، وبعد زيارة حضرة علي المرتضى رضي الله عنه

توجه إلى الكوفة، فزار مسجدها، كما زار مقامي قنبر ودلدل، ثم يمَّم وجهه نحو ما سماه «القلعة الحسينية»، فزار قبر ذي الكفل النبي بن هارون عليه السلام، ثم وصل إلى الحلة، حيث زار هناك مقام الإمام المهدي، والإمام عقيل شقيق علي، ومسجد الشمس. وبعد عبور الفرات بواسطة الجسر، عاد أدراجه إلى بغداد ثانية.

الطريق إلى البصرة

ركب الرحالة وأتباعه السفن في بغداد، فأقلعت بهم نحو البصرة، وفي الطريق تمتع بمشاهدة المدائن، وطاق كسرى، وقصر شاهزنان، وتوقف فزار مرقد الصحابي سلمان الفارسي.

وبعد ذلك جرى عبور مضيق العمارة، ومنها إلى واسط، فالزّكية، وزار مرقد عُزَير النبي الواقع في الجانب المقابل لها، وبعد أن مرَّ من أمام (قلعة العجل)، ثم قلعة (المزرعة)، وصل إلى (قلعة صدر السويب)، ومنها إلى شط البصرة، حيث دخلها في سلخ صفر من السنة نفسها.

الإقامة في البصرة

وفي اليوم التالي من وصوله إلى البصرة، التقى سيدي علي بواليها بمصطفى باشا، فأطلعه على ما يحمل معه من فرامين سلطانية، وحينذاك أمر الأخير بتسليمه السفن البالغ عددها الخمسة عشر، وهي من طراز (القَدرغة)[1]. وقد أجرى سيدي علي الترميمات اللازمة في الأجزاء المتضررة من سفن الأسطول، كما تمت تحشية أطراف الألواح بغية عدم افساح المجال لتسرب المياه، وجرى إصلاح أماكن حفظ مياه الشرب في السفن، وبما أن موسم السفر لم يحن بعد، فقد مكث الرحالة في البصرة نحو خمسة أشهر، زار في أثنائها مسجد علي، ومراقد الحسن البصري، وطلحة، والزبير، وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن عوف، والشهداء الأصحاب.

حملة نهرية على منطقة الجزائر

وفي أثناء إقامة سيدي علي في البصرة، كلفه مصطفى باشا بالتحرك على رأس أسطول قوامه خمس سفن حربية نحو الجزائر، وهي منطقة الأهوار، وذلك

(1) سفينة بحرية تسميها المصادر الإنكليزية المعاصرة Galley وهي تسير بقوة 25 مجذافاً.

لمنع المشعشعيين من السيطرة على الحويزة، وعدم إفساح المجال للإيرانيين بالإضرار بالمدينة على يد ابن عُلَيّان، ويذكر هنا «إن الجنود المصريين الموجودين في السفن بادروا بالهجوم على القلعة، ولكن لم يتيسر فتحها، بتقدير من الباري تعالى، فسقط في هذه الحملة أكثر من مائة مقاتل من حملة البنادق من رفاقه الشهداء، وهم من ذوي الكفاءة العالية».

وحينما حلَّ موسم الإبحار، أرسل مصطفى باشا شخصاً يدعى شريف متمرساً في العلوم البحرية، يقود سفينة حربية من طراز (الفرقاطة)[1] إلى جانب هرمز لتفقد أحوال المنطقة، فظل زهاء شهر واحد يجوب تلك الأرجاء ويتفحصها، ثم عاد فرفع تقريراً عن مهمته جاء فيه: أنه لا يوجد في المياه المذكورة غير أربع سفن فقط، وهي من السفن الموسمية، وبناء على هذا التقرير فقد صدر الأمر للسفن بالتوجه إلى البصرة من أجل الإبحار إلى مصر.

في بحر هرمز

جرى إقلاع الأسطول من البصرة في اليوم الأول من شهر شعبان من السنة المذكورة، بمرافقة الفرقاطة الخاصة بالربان شريف، حيث أمر الباشا بمصاحبته لنا حتى منطقة هرمز بصفته دليلاً.

تابع الأسطول سيره من شط العرب، بطريق المُحَرِّزي، حتى وصل إلى عبّادان، وهناك جرت زيارة مقام الخضر، ثم دخل الأسطول في بحر هُرمز، وسار بمحاذاة ديزه فول (دسفول) وششتر(تستر)، حتى بلغ «الجزيرة المحترمة، أي خارَك»، فجرت مراسم الزيارة لمراقد الإمام محمد الحنيفي (يريد: محمد بن الحنفية) بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والشهداء من الأصحاب الكرام المدفونين هناك، وبعدها بلغ الأسطول (بوشهر) من المرافئ الشيرازية، حيث جاب المياه المحاذية لشواطئ شيراز.

وصادف الأسطول، وهو في عرض البحر، قارباً تجارياً من نوع (جكلوة)[2]، فاستفسر سيدي علي من ركابها عن أحوال العدو، فأفادوا بأن لا علم لهم بذلك. وأخيراً وصل الأسطول إلى القطيف بالقرب من الأحساء من الساحل العربي، حيث

---

(1) Frigate سفينة حربية تحتوي على عشرة مقاعد إلى سبعة عشر.

(2) زورق حمل تحركه الأشرعة والمجاذيف.

اكتشف سيدي علي أن لا علم لأهلها بتحركات العدو، فتقدم في مياه البحرين، وقابل مراد بك القائم على إدارتها، الذي أخبره أن لا أثر للسفن المعادية في هذه الأرجاء. فأقلع الأسطول من البحرين ووصل إلى جزيرة قيس، أي هرمز القديمة، ومنها إلى جزيرة (برختة)، ومرّ بعدد من الجزر الواقعة في البحر الأخضر، فلم يصل إلى علم سيدي علي أي خبر عن وجود السفن المعادية في تلك المياه. وبعد اجتياز هرمز عاد شريف، الذي كان يتولى مهمة إرشاد الحملة، إلى البصرة.

سار الأسطول بمحاذاة شواطئ (الجلفار) و(الجاري) و(كيمزار) وقصبة (ليمة)، فلما وصل إلى قرب مدينة خورفكان، في اليوم الأربعين لبدء الرحلة، وهو العاشر من رمضان، إذا بالأسطول البرتغالي يظهر فجأة، وهو يتألف من أربع قطع (كوه) من بوارج الهجوم العظيمة، وثلاثة (قلايين)[1] كبيرة، وست قطع من القراولة البرتغالية، واثنتي عشر قطعة (غراب)، من نوع (الجكديري)[2]، ويبلغ مجموع السفن خمساً وعشرون سفينة «كلها توجهت نحونا وهي تتذر بالشر والعدوان». وجرت الاستعدادات بسرعة للمعركة المقبلة، فأُعدَّت الآلات الحربية، ورفعت الرايات على السواري، ونُشرت الأعلام «وجرى الخَوض في غمار الوغى حالاً بالتهليل والتكبير، فقامت قيامة حرب المدافع والبنادق إلى حد غير قابل للوصف». وكان من نتيجة المعركة أن أصيبت إحدى البوارج البرتغالية بقذيفة مدفع، فجنحت نحو جزيرة (فك الأسداد)، ثم ما لبثت أن راحت في أعماق البحر مع كل من كان عليها. وفي الليل أخذت سفن الأسطول البرتغالي برفع مراسيها وتركت مكان المعركة لتنسحب عائدة إلى هرمز.

وصادف أن هبت عاصفة هوجاء، وانهالت الأمطار بغزارة، وبما أن الأسطول العثماني كان يتخذ مساراً قريباً من الساحل، فقد طويت الأشرعة، وأستعين بالمجاذيف؛ وفي اليوم التالي هدأت الأحوال ففتحت الأشرعة وتابع الأسطول سيره قدماً، حتى وصل إلى مدينة (خورفكان)، فتزود الجند بالماء، ومضى الركب من هناك إلى قصبة عُمان، وهي سحار(صحار)، وبعد مضى سبعة عشر يوماً في عرض البحر، بلغ الأسطول إلى قلعة مَسْكَت (مسقط)، وكان ذلك في اليوم

(1) جمع (قليون) وهي نوع من السفن الحربية الشراعية الكبيرة تسمى بالإنكليزية Galleon
(2) اسم لصنف من السفن الحربية.

السادس والعشرين من رمضان. وحينما اقترب الأسطول من (قلهات)، فوجئ بهجوم مباغت شنه أسطول برتغالي مكون من اثني عشرة بارجة كبيرة، واثنين وعشرين غراباً، فيكون مجموعه أربع وثلاثون سفينة، محملة بالجنود. ودارت معركة حامية، شاركت فيها سفن الأسطول العثماني جميعاً. ويصف سيدي علي هذه المعركة بعبارة مؤثرة فيقول «نشرت الأشرعة على الأقسام السفلية من صواريها الرئيسة، وبكامل ستائرها، و(القراولة)[1] نشرت أشرعتها الدائرية، وازدانت السفن بالرايات المرفرفة، ونحن بدورنا احتمينا بعون الباري تعالى مرة أخرى، فتريثنا في البحر متخذين مواقعنا استعداداً لخوض غمار الوغى، وجاءت البوارج والتحمت مع (القوارغ)، وأخذت المدافع بالهدير والبنادق بالأزيز، وبدأت الملحمة بالسيوف والسهام على أشد ما يكون، وحمى وطيس الحرب الضروس إلى حد لا يمكن وصفه، وكانت القذائف تخترق أبدان البوارج كالسهام المارقة، ومنها قذائف (الشايقات) التي كانت تفتح ثغرات فاغرة فاها حيث أصابت الهدف، وتحولت المراكب من (واردة) أو (قدرغة) إلى قنفذ منكمش بفعل المقذوفات التي كانت تنهال علينا كالمطر المنهمر». أسفرت المعركة عن إصابة إحدى (القدرغات) في الأسطول العثماني، بقنبرة كبيرة من إحدى البوارج، وبالمقابل، فإن تلك البارجة نفسها ذهبت طعمة لنار شبت فيها، ولحقتها خمس بوارج ومثلها من القدرغات، فانسحبت نحو الساحل، ولكن ما لبثت أن ابتلعتها الأمواج تباعاً. وحاولت بارجة أخرى أن تفلت بواسطة الشراع لكنها سرعان ما اختفت بين الأمواج هي الأخرى. وكان الإنهاك قد بلغ من الطرفين كل مبلغ، فألقيت المراسي في الجهة الخلفية من السفن، وظلت رحى الحرب تدور، ثم جرى إنزال القوارب، وكان ممن اضطر إلى ركوبها الرئيس علمشاه، والرئيس قره مصطفى، والقلفات (المرمم) ممي، ورئيس صنف المتطوعين مصطفى بك الدرزي، ونحو مائتين من الجنود المصريين، وأصحاب المعدات، فوصلوا إلى اليابسة، وبما أن الجذّافين كانوا عرباً، فقد جاء أهل النجدة بأعداد لا تحصى، «يقدمون للدفاع عن أهل الإسلام، كما قاموا بمهمة الدليل للطرق البحرية». وبالمقابل، اضطر البرتغاليون إلى النزول إلى البر، وكان عندهم بحارة عرب، فيمَّموا وجههم نحو «الولاية العربية».

---

(1) سفينة حربية تسمى بالإنكليزية Caravella.

وفي الليل هبت الرياح العاتية، فألقت البوارج مراسيها المزدوجة الضخمة المعروفة باسم (لكوورتة)، وشُدّت (اللوشتات)، واتخذت التدابير لمواجهة العاصفة، لكن ذلك لم يُجد نفعاً، لاسيما وأن المراسي صارت تزحف من أماكنها، فلم يجد الأسطول بُداً من الابتعاد عن الساحل، ونشر الأشرعة والمضي في بحر عمان وهو « بحر خضم لا يعرف ساحله». وأخيراً وصل الأسطول إلى سواحل (جاش) من ولاية كرمان، وكانت تلك السواحل ضحلة مفتوحة خالية من المرافئ، فجرى إلقاء أدوات الفحص لمعرفة الأعماق، واستمر الحال على هذا النحو مدة يومين، حتى وصلت السفن إلى مكران الصغير، من ملحقات ولاية مكران، وكان الوقت مساءً فلم يمكن التقرب من الساحل، واضطر سيدي علي وجنده إلى المبيت في تلك الليلة في وسط المياه، في مكان قريب من الساحل، وقد أنهكهم التأرجح وسط الأمواج كثيراً.

وفي صباح اليوم التالي أمكن الوصول إلى الضفة المعروفة باسم (بندر شهبار) بشق الأنفس، حيث صادف الأسطول هناك مجموعة من البحارة، ما أن وقع نظرهم على الأسطول حتى أطلقوا السيقان للريح، فأسرع جنود الأسطول وراءهم ينادون بأعلى أصواتهم بأنه لا خوف عليهم «فإننا من طائفة الإسلام!». وعلى إثر ذلك جاء رئيسهم إلى السفينة التي يستقلها سيدي علي، فبين له الأخير مدى حاجة الأسطول إلى مياه صالحة للشرب، فدلَّهم على موضع الماء، وبذا عادت الحياة إلى الجند، بعد أن كانوا بحكم الأموات من شدة العطش. وبإرشاد هذا الرئيس وصل الأسطول إلى ميناء (الكوادر)، حيث كان سكان المنطقة من البلوج، الذين يخضعون إلى حكم سلطانهم (الملك جلال الدين بن الملك دينار). وقد جاء حاكم (الكوادر) إلى السفينة، وأعرب عن ولائه للسلطان العثماني، ثم أفاد بأنه كان قد بادر بإرسال المؤونة والرجال إلى الأسطول حينما كان راسياً في هرمز، ولكنهم وجدوا أن الأسطول قد غادر الميناء آنذاك، ووعد بأنه على استعداد بأن يرسل مقدار خمسين أو ستين سفينة حمل من المؤونة والأرزاق متى ما وصل الأسطول إلى هرمز، فضلاً عن القيام بكل ما يتطلب الأمر من خدمات، فشكره سيدي علي على دعوته الطيبة هذه، وأرسل برسالة إلى الملك جلال الدين يطلب منه دليلاً بحرياً مع مرشد سواحل، فاستجاب الملك للطلب، وأرسل إليهم معلماً مؤهلاً مع ربان، مبيناً طاعته للسلطان العثماني.

في المحيط الهندي

غادر الأسطول مضيق (بندر كوادر) ليدخل في لُجَّة المحيط الهندي، تساعده في مسيره رياح طيبة، وهو يقصد بلاد اليمن، وبعد عدة أيام اجتاز منطقة (رأس الحد)، ووصل قبالة (ظفار) و(الشحر)، وإذا ببوادر عاصفة عاتية تلوح في الأفق، وهي المعروفة باسم (عاصفة الفيل)، فأضطر الأسطول إلى الاستدارة دون أن يسمح له الوقت بنشر الأشرعة، ولنسمعه يقول واصفاً تلك العاصفة «لم تسمح لنا الرياح العاتية بتنفس الصعداء لحظة واحدة، فهي كانت من الشدة بحيث أن الرياح العاصفة الهابة في بحر المغرب لا تعد بالنسبة إليها إلاّ ذرة واحدة، فأمواجها المرتفعة إلى قمم الجبال لا تشكل إلاّ قطرة واحدة بجانب هذه»، واضطرت السفن إلى طرح أحمالها الثقيلة في البحر كإجراء وقائي، ولم يكن ثمة فرق، كما يقول سيدي علي، بين وضوح النهار وحلكة الليل، وفوّض الجميع أمرهم إلى الله تعالى، متشفعين بالأنبياء والأولياء.

دامت ثورة العاصفة في البحر الهندي نحو عشرة أيام، كما هطلت في أثنائها الأمطار الغزيرة مدراراً، وكان سيدي علي في خلال ذلك لا ينفك عن تحفيز الهمم في نفوس طاقم السفينة، داعياً إياهم إلى الصبر والمثابرة والتأهب لكل طارئ جديد، واتخاذ الحيطة والحذر. ثم بدأ المد والجزر في البحر، ولما كان المد بالغ المدى في تلك المنطقة، فقد اضطر الأسطول إلى الرسو في مرفأ (جكند)، ولفت نظر سيدي علي ما شاهده هناك من الكائنات البحرية، مثل أفراس البحر والثعابين الضخمة والسلاحف بأعداد كبيرة والخيوط البحرية، وزاد الأمر سوءاً حينما شاهد القوم لون البحر وقد بدأ بالتحول إلى البياض، وهو ما أفزع (المعلمين) إلى حد دفعهم إلى العويل والصراخ، متصورين أن ما رأوه هو (دوّامة)، ويرد سيدي علي على ذلك التصور بأنه لا دوامة في المحيط الهندي، إلاّ أنه يجوز أن تكون الدوامة منحصرة في سواحل كردفون من بلاد الحبشة، وفي مرفأ جكند بالقرب من بلاد السند، فالسفن التي يقدر لها أن تكون ضحايا لتلك الدوامات لا نجاة لها أبداً. وأجرى سيدي علي القياسات اللازمة لمعرفة أعماق البحر، فتم العثور على بقعة تبلغ من العمق خمسة باعات، وعلى الفور جرى ربط الأشرعة الوسطية، وجيء بالسفن إلى المياه الصافية حيث ألقيت مراسيها، ثم مضت

السفن بعد ذلك بواسطة قوة المجاذيف، حتى غداة اليوم التالي، إذ طويت الأشرعة، وربط أحد البحارة الشجعان على رأس عمود ورفع إلى جانب السارية لاستكشاف المنطقة، فلاحت له معالم المعبد الكائن في حدود ولاية (جامهر)، ونزل البحار إلى الأسفل، وربطت الأشرعة ثانية، وانطلقت السفن في طريقها مارة من قبالة (فورميان) و(منكلور)، تاركة (سومنات) جانباً، وأخيراً وصلت إلى (ديو) التي كانت حينذاك «في حوزة الكفار» أي البرتغاليين بحسب تعبير سيدي علي. وبغية تجنب لفت انتباههم، لم تنشر الأشرعة، بل سار الأسطول بقوة المجاذيف، وما لبثت أن ازدادت سرعة الرياح حتى بات من العسير السيطرة على دفة السفينة، فجرى تركيب سواعد ضخمة لكل دفة، وأمسك بها أربعة من الرجال الأشداء بشق الأنفس، ولم يعد في وسع الرجال الوقوف على (القادرية) (؟)، كما اختلط صوت أزيز الأسلاك المشدودة بالصواري، بأصوات السلاسل الخاصة بالكوميتات(؟)، والقائمين بتشغيل المعدات، فكان الكلام يجري بينهم بطريقة يسميها سيدي علي بـ (الماني ماني)، ولعله يقصد بالاشارات. وجرفت مياه المحيط الحطب الخاص بالتدفئة من على أسطح السفن، كما حُشر كثير من العاملين في العنابر خوفاً من تعرضهم للمصير نفسه كما يظهر.

وفجأة لاح للأسطول كومة من الصخور المتراكمة في عرض البحر، فصاح المعلمون محذرين ومنذرين، وبدا الهلاك قريباً، فاتخذ كل واحد من الرجال برميلاً أو قربة منفوخة استعداداً لخوض غمار الأمواج عندما يكتب للسفينة الغرق، وشرع الجميع بالاستغفار من الذنوب، وأعتق سيدي علي ما كان يمتلكه من أرقاء قُربة للّه، ونذر مائة دينار (فلوري) ذهب[1] لتوزع على فقراء مكة المكرمة إذا ما كتب اللّه لأسطوله النجاة. وإزاء ما أثاره المعلمون من هلع على أساس أن لا نجاة لسفينة من هذه الصخور، فإنهم اقترحوا، نازلين عند حكم الضرورة، نشر الأشرعة والمضي قدماً بمحاذاة المنطقة التي يسيطر عليها الكفار. ويظهر أن المقترح لم يلق قبول سيدي علي، واقتنع بعد إجراء الحسابات اللازمة عن حالة المد والجزر، وأوانها، ومقدار جريان المياه، والمسافة بين سفنه والشاطئ، وبعد استخارة القرآن الكريم، بأن من الأولى التزام السكينة، متخذاً بعض الإجراءات

(1) نقود ضربت أولاً في فلورنسة سنة 1352م فعرفت بها، ثم أطلق اسمها على الدنانير العثمانية عامة.

والاحتياطات اللازمة. وبعد برهة أخذ الجو بالانفراج تدريجياُ، وكانت السفن في موقع قريب من قبالة (بندر) في ولاية كجرات في الهند، على زهاء ميلين من الشاطئ. وكانت بعض (القدرغات) في حالة يرثى لها، لما أصابها من موج البحر بسبب دفع مياه المد لها إلى ناحية قريبة من الشاطئ، فألقت بمجاذيفها وزوارقها وبراميلها في البحر. واضطرت السفن إلى إلقاء مراسيها إلى القاع، حيث لبثت مدة خمسة أيام تحت ضربات العواصف العاتية ووابل الأمطار المنهمرة دون انقطاع، ذلك هو حكم الطبيعة في الهند، ولم يكن ممكناً رؤية الشمس نهاراً، أو النجوم ليلاً، لذا جرى الاعتماد على البوصلة في كل الوقت. وزاد الأمر سوءاً أن جنحت ثلاث سفن، واستغاث البحارة مبتهلين إلى الله تعالى. وأخيراً، وبعد خمسة أيام، هدأت الريح تدريجياً، وسكنت الأمواج، فجرى إيداع المدافع والمعدات المهمة المستنقذة من السفن المحطمة في قلعة (دمن) لدى الملك (أسد) حاكمها من لدن السلطان أحمد عاهل دولة كُجَرات.

وفي تلك الأثناء كانت ثمة بعض المراكب الموسمية القادمة من كلكوت على وشك الإقلاع، فحضر رئيسها عند سيدي علي وبين له ارتباط حاكم كلكوت (سامري) بالسلطان العثماني وأنه طوع أمره، فأرسل سيدي علي رسالة إلى هذا الحاكم بواسطة المعلم (علي) أحد العاملين في (القدرغة) من قطع الأسطول العثماني، يخبره فيها أن من المقرر وصول أسطول من مصر إلى هذه البقاع لتحريرها من أيدي الكفار بأمر السلطان العثماني. ولا ندري إن كان هذا الوعد كان من وحي معرفته بنوايا السلطان العثماني، أم أنه من عنده.

وفي تلك الأيام أرسل الملك أسد حاكم الولاية المذكورة خبراً إلى سيدي علي يعلمه بأن الأسطول المعادي على وشك القدوم، وأن من الواجب بذل الجهد للوصول إلى قلعة (سرت) بأسرع وقت. والغريب أن هذا التحذير أوقع الخوف لدى طاقم الأسطول، لأننا نجد أن عدداً من هذا الطاقم قد آثر البقاء هناك والدخول في طاعة الملك أسد، والبعض الآخر نزل اليابسة بواسطة الزوارق واتجهوا نحو قلعة (سرت) براً. هذا بينما التحق من بقي من البحارة بسيدي علي، وانطلقوا نحو سرت. ومن هناك سار سيدي علي بمن معه إلى الهند حيث وصلوا لاهور، ومنها إلى كابل، حيث وصفها سيدي علي بأنها «مدينة لطيفة تحيط بها الجبال

المكسوة بالثلوج، أمامها جنائن ذات أنهار جارية، وقد انصرف الناس إلى العيش والطرب في كل جانب منها والسمر وتبادل الحب والوداد وأحاديث العشق والهيام وما إلى ذلك قائم على قدم وساق وجار في كل مكان، سيما أن الغيد الحسان من الجنسين يضفون منظراً ساحراً أخاذاً على المجالس والمنتديات» .

غادر سيدي علي بجنده كابل فحط في قره باغ، ومنها إلى ولاية بدخشان، فطالقان، ومنها عبر مدن ما وراء النهر، جهارشنبة، وتيمور سلطان، وكش، وسمرقند، حيث التقى بحاكمها عبد اللطيف، ومنها إلى بخارى، ، فولاية خراسان، حيث زار مشهد الإمام علي الرضا، ومنها يمم الركب قاصداً خيوه، في ولاية خوارزم، ومنها إلى مدينة طوس، ومنها إلى نيسابور، فبسطام، ودامغان، وقزوين، ومنها إلى أبهر، قرب السلطانية، فمدينة دركزين، فهمذان، فسعد آباد، وبعدها اجتاز الركب جبل بهستون، مروراً من جانب جبل الوند وجبل نهاوند، وبعد ذلك وصل بلدة قصر شيرين، فوصل إلى قلعة زنجير ، فقصبة شهربان، وأخيراً وصل سيدي علي إلى بغداد، حيث زار أوليائها ثم غادرها ماراً بقصر السمكة (بلدة سميكة) فحربى، فتكريت، ومنها إلى الموصل، فأسكي موصل، فنصيبين، فآمد، وماردين، فأرغيني، فملاطية، فسيواس، فقره حصار، فقير شهر، ثم عبر نهر قزل إيرماق، ومنها إلى مدينة أنكوري (أنقرة) ثم اتجه إلى استانبول، فلم يمكث فيها إلاّ قليلاً غادرها بعد ذلك إلى مدينة أدرنة حيث كان ينزل السلطان، وهناك قدم سيدي عل تقريراً مفصلاً عن رحلته هذه وأعماله، وحين عودة السلطان إلى استانبول، كافأ سيدي علي بمهمة دفترداري تيمار ديار بكر.

استغرقت رحلة سيدي علي هذه نحو أربع سنوات، وانتهت في أوائل شهر شعبان سنة 964/ 1566م، وفرغ من تسجيل وقائعها في أواسط صفر سنة 965هـ/1557م، وتوفي هو في سنة 970هـ/1562م.

حملات كردية في اهوار البصرة

تُعد حروب الأهوار والمستنقعات من أكثر الحروب ضراوة وصعوبة بين أنواع الحروب الأخرى، وذلك لأن المحاربين فيها يضطرون إلى الخوض في مياه ضحلة، والدوس في أرض موحلة، تجعل حركتهم أمراً شاقاً، وتحركهم بطيئاً، وتعترضهم غالباً نباتات كثيفة مرتفعة، وأدغال ملتفة، قد تحجب رؤيتهم لأعدائهم، بل ربما تخفى وراءها كمائن مهلكة، ومن شأن هذه الحروب أنها تضطر المحاربين إلى اتخاذ تكتيكات تختلف عن تلك المتبعة في حروب السهول المكشوفة، أو حتى الجبال المرتفعة، وهي تكتيكات تضطر المحاربين إلى خوض ما يشبه حرب عصابات، أو حرب أنصار، منها إلى حرب عادية.

ومن نافلة القول أن أرض كُردستان لا أهوار فيها، وهي خالية من مواطن مياه ضحلة، كالتي توجد في المستنقعات عادة، وهكذا فقد كان من المتصور أن الكُرد لم يعرفوا في تاريخهم كله معارك تجري في مثل هذه البيئة الصعبة، ذات الخصائص غير الموجودة في بيئتهم الجبلية الجافة. على أن للوثائق حديث آخر، يختلف عما استقر في الأذهان، ففي سجلات الآرشيف العثماني عشرات الوثائق التي تكشف عن مشاركة فعالة للمقاتلين الكُرد في حرب أهوار حقيقية، سجلوا فيها انصارات باهرة استحقت من السلطان العثماني نفسه كل تكريم، فأما الزمن التي دارت فيه هذه الحرب، فهو القرن السادس عشر، وبالطبع لم يكن يتوفر في هذا القرن أي نوع من التقنيات التي تتوائم وطبيعة هذه الحرب، باستثناء الزوارق الخفيفة، وأما المكان الذي دارت فيه، فهو أهوار جنوب العراق، وبالتحديد أهوار البصرة والحويزة، حيث تكثر المياه السطحية، متفاوتة عمقاً وارتفاعاً، وتلتف الأحراش المائية، لاسيما نبات القصب، على نحو يجعل المرور من خلالها عسيراً على غير العارفين بها من أهلها.

ففي سنة 956هـ/1549م اندلعت في منطقة الأهوار المحيطة بالبصرة ثورة عارمة على السلطة العثمانية، التي كان حديثة عهد بها، وتولى قيادة الثورة رجل من أهل المنطقة عرفته المصادر المعاصرة بـ(علي ابن عليّان)، وسرعان ما امتدت الثورة لتشمل جميع الأهوار والمستنقعات المجاورة، واتخذت من (المُدَينة) أهم بلدات الأهوار قاعدة لها، حتى باتت قواته تحاصر البصرة عملياً، بل تفرض هيمنتها عليها، وبذلك انقطعت الطرق بينها وبين سائر أنحاء العراق، وأصبح موقف الدولة فيها حرجاً للغاية، مما استدعى منها التدخل لإنقاذ الموقف، لا سيما وأن إسناد الدولة الصفوية

لهذه الثورة كان أمراً محتملاً تماماً، وهو أمر كان من شأنه أن ينذر بتداعيات خطيرة على المستوى الإقليمي والدولي، وقد فشلت محاولات الدولة العثمانية المتكررة في القضاء على الثورة، حتى بات ابن عليان يمثل مشكلة حقيقية، وشوكة نابتة في خاصرة الدولة، وأصبحت سلطته على جنوبي العراق تبدو أكثر قوة وبأساً، وتهدد بالتوسع في كل حين. وهنا يذكر مؤرخ موصلي، هو ياسين العمري، أخبار هذا التداعي بقوله «ظهر من أحد أمراء البصرة العصيان، وخرج على السلطان، ويقال له ابن عليان، فاشتد ضرره على المسلمين، وقطع الطريق، ونهب القوافل، وتملك البصرة وما يليها»[1] وامتد تمرد ابن عليان عقدين من السنين، حتى عزمت الدولة على تصفيته نهائياً، فأمرت والي بغداد اسكندر باشا بالخروج على رأس حملة عسكرية كبيرة للقضاء عليه، كما أمرت قوى عسكرية مجاورة بإنفاذ حملات أخرى للمهمة نفسها، ويذكر العمري في إشارة سريعة إلى أن الدولة كلفت كل من (أمير شهرزور وأمير الأكراد) بالتقدم بقواتهما لهذا الغرض، ولكنه يسكت عن تحديد هويتيهما، فما هو حجم الدور الكُردي في هذه الحركات العسكرية التي جرت بعيدة عن كُردستان ؟ وما هي النتائج التي تحققت على على يد القادة الكُرد وهم يخوضون في مياه الأهوار الموحلة؟

لا يجد الباحث بين يديه من مصادر تبين هذا الدور المهم، وتوضح طبيعة العمليات العسكرية التي اضطلع بالتخطيط لها وتنفيذها قادة الكُرد في تلك الظروف العسيرة، ولذا اضطررنا إلى استقراء وثائق الآرشيف العثماني المتضمن الرسائل التي كان السلطان يرسلها إلى ولاته وقادة حملاته يوماً بيوم، وفي الواقع فإن هذا الأرشيف الثر يكشف عن كثير مما أغفله المؤرخون المعاصرون، وسكت عنه رواة الأخبار من بعدهم. وأول ما توضحه هذه الوثائق هوية (أمير الأكراد) الذي تشير إليه المصادر، فهو أمير بهدينان الشهير السلطان حسين بك الولي الذي حكم إمارته من سنة 940 إلى سنة 981هـ/ 1533-1573م، وبلغت بلاده في عهده ذروة مجدها العسكري والسياسي والحضاري[2]، أما شهرزور (وكانت تكتبها وثائق الحقبة بشهرزول) فهي إيالة، تشمل مجموعة من الألوية (السناجق) يحكمها

(1) زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، بتحقيقنا، دار الزمان ، دمشق 2017، ص136.
(2) ينظر كتابنا : امراء وعلماء، دمشق دار الزمان ص9-120

ضابط باسم (أمير أمراء) أو (مير ميران) بينما يتولى ألويتها أمراء أكثرهم محليون، من زعماء العشائر الكوردية النازلة في تلك المناطق، ومعنى هذا أن قوات شهرزول كان كُردية أيضاً. وثمة وثائق تشير إلى مشاركة قوات من ديار بكر أيضاً.

وأول وثيقة وقفنا عليها في هذا الصدد، هي المؤرخة في غرة ذي الحجة 972 هـ/1564م[1] وتتضمن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء (مير ميران) بغداد «يتعلق بمحاصرة الأعراب قلعة البصرة والإمدادات العسكرية لها من كل من بغداد وشهرزول وديار بكر». فالأعراب هنا هم القبائل المنضوية تحت زعامة ابن عليان، والذين يذكر العمري أنهم بنو لام وقشعم والمنتفق وكعب وغيرهم[2]، وقلعة البصرة هي مدينة البصرة ذاتها، بحسب المصطلح العثماني السائد في ذلك العصر، أما الإمدادات العسكرية فتشمل الجنود والمعدات العسكرية كما تدل الوثائق الآتية. وتوضح الوثيقة المؤرخة في 13 ذي القعدة 972 هـ[3] أن اتفاقاً جرى بين ابن عليان ومن تسميهم الوثيقة (الفرنك)، وهم البرتغاليون الذين كانوا يتخذون من الخليج العربي مسرحاً لنشاطاتهم في ذلك الوقت، هدفه الاستيلاء على البصرة. هذا في الوقت الذي سبق أن أرسلت إليها من بغداد تدافع عنها.

وتذكر الوثيقة أن الأوامر صدرت إلى «كل من أمير أمراء شهرزول وديار بكر بمد البصرة بقوات عسكرية، وإذا وصل هذه القوات إلى بغداد في طريقها إلى البصرة فعليه توجيهها إلى هدفها دون استبطاء أو تأخير».

وفي اليوم الذي صدرت فيه هذه الوثيقة نفسه، وهو 13 ذي القعدة سنة 972هـ/1564م[4] كتب السلطان العثماني أمراً آخر «إلى أمير أمراء كل من ديار بكر وشهرزول وإلى حاكم العمادية سلطان حسين ويتعلق بتزويد البصرة بالعساكر والعتاد من خيرة قواتهم لرد عدوان الأعراب المتمردين عنها». ونتيجة لتوافد هذه القوات على البصرة فقد جرى فك الحصار عنها، حيث تذكر الوثيقة المؤرخة سلخ

---

(1) دفتر مهمة 6 ص599

(2) المصدر نفسه

(3) دفتر مهمة 6 ص578

(4) دفتر 6 ص578–580

محرم 973هـ/1565م[1] أن حكماً صدر إلى أمير أمراء شهرزورل «يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه إنه اتخذ جميع الاستعدادات اللازمة بموجب الحكم الشريف الصادر إليه للتوجه إلى البصرة والعمل من أجل رد العدوان، وكان قد أرسل بعض رجاله لها لاستطلاع الأخبار عنها، فعاد رجاله وأخبروه بهزيمة الأعراب وتراجعهم عن البصرة، واندفع بذلك الخوف والخطر، ولم ير حاجة في التوجه إليها. وقد نص الحكم على التزام جانب اليقظة والانتباه تجاه العدو حتى لا تؤخذ الممالك على حين غفلة، وأمره بالاستمرار في الوقوف على أهبة الاستعداد ومتابعة التطورات في تلك النواحي وإيران واستقصاء المعلومات عنها وإعلامها إلى استانبول في حينها وعلى وجه الصحة والدقة».

والإشارة إلى تطورات الأوضاع في إيران توضح مخاوف العثمانيين من احتمالات مساندة الدولة الصفوية لحركة ابن عليان، وهو ما قد ينذر بسقوط البصرة بأيديهم. وتكمل الوثيقة المؤرخة في 20 محرم 973 هـ[2] صورة ما كان يجري في البصره، ودور القوات القادمة لتخليصها من حصار قوات ابن عليان، ومن بينها تلك القوات الكُردية التي أرسلها أمير شهرزور، فتقول «إن العساكر المنصورة في كل من البصرة وبغداد وشهرزول ردت المهاجمين عن البصرة فعادوا يجرون ذيول الخيبة والخذلان». وفي 28 صفر من السنة[3] خص السلطان أمير أمراء شهرزور بتعليمات تفصيلية حول الموضوع نفسه، مما دل على حجم القوات التي كانت تحت قيادته.

ولم يمض إلا أقل من شهر واحد، حتى كتب أمير أمراء البصرة إلى السلطان يخبره بما جرى في البصرة، نقرأ في الوثيقة المؤرخة في 19 ربيع الأول سنة 973 هـ[4] أن حكماً موجهاً «إلى أمير أمراء بغداد اسكندر باشا دام إقباله ويتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من أمير أمراء البصرة يذكر فيه أن ألد أعداء الدولة العلية هم طائفة مغاوير أعراب جزائر(العراق) ولا يتم الاعتداء على البصرة إلاّ بهم وبمساعدتهم، وهؤلاء لا يمكن الاعتماد على عهدهم بالطاعة للدولة العلية

(1) دفتر مهمة 5 ص65
(2) دفتر مهمة 5 ص53
(3) دفتر مهمة 5 ص93
(4) دفتر مهمة 5 ص150

والتزامهم جانب الانقياد لها لأنهم لا يترددون في شق عصا الطاعة عليها في أول فرصة سانحة كما أن فتح بلادهم وتسخيرها أمر غير متيسر لأنها محاطة بالماء من كل جانب كما يذكر فيه الخطوات الواجب اتتخاذها لوقفهم عند حدهم».

وواضح أن ما جرى لم يكن هيناً كما صورته الوثيقة السابقة، حين تحدثت عن «اندفاع الخوف والخطر»، وإنما هو أمر يبعث على القلق، إذ تحدث عن عدم الاعتماد على عهد الأعراب، مما كشف عن أنهم نقضوا تحالفاً، أو اتفاقاً، جرى مع الجانب العثماني، وأن هذا التحالف أبرم بسبب أن فتح «بلادهم أمر غير متيسر»، ذلك أنها تقع في جزائر العراق، أي أهواره، وأنها – من ثم– محاطة بالمياه من كل جانب، وأن إمداد القوات بما تسميه الوثائق (المهمات والعتاد) كان صعباً هو أيضاً، لأنه من غير المتصور إمكان استخدام المدافع في مثل هذه الحروب، نظراً لإستحالة جرها في مناطق مغطاة بالمياه، أو تنعدم فيها الرؤية بسبب ما ينبت فيها من أحراش.

ولاشك في أن هذا الوضع المتعسر هو الذي دفع بالسلطان العثماني إلى إصدار أوامره إلى ولاته للعمل على إنهاء المشكلة بأي ثمن. فها نحن نقرأ في الوثيقة المؤرخة في 28 رجب 973هـ[1] حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد يتعلق «بالتدابير العسكرية الواجب اتخاذها لرد عدوان الأعراب عن البصرة»، وفي وثيقة مؤرخة في اليوم نفسه[2]، نقرأ أحكاماً صدرت عن السلطان العثماني «إلى كل من أمير أمراء شهرزول وديار بكر والبصرة وحلب وسلطان حسين حاكم العمادية وإلى غيرهم من الأمراء» وكلها يتعلق باتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لرد أي عدوان على البصرة و«مدِّها بالعساكر والمُهمّات»، فباستثناء قوات أمير البصرة، فإن أكثر القوات القادمة لإنقاذ الموقف هي قوات كُردية، قد تجمعت من جيوش إيالة شهرزور وإمارة بهدينان وإيالة ديار بكر.

ولم ينته دور هذه القوات في ذلك التاريخ الذي تحمله الوثيقة، وإنما استمر دورها لسنتين تاليتين، انتهاء بسنة 975، وهو تاريخ القضاء المبرم على حركة ابن عليان المسلحة، وهذا أمر مثير للإنتباه، لأنه يعني إقامة القوات في منطقة الأهوار طيلة هذه المدة، وهي مدة طويلة لم يكن من المعتاد أن يقضيها جنود قادمون من

(1) دفتر مهمة 5 ص286

(2) دفتر مهمة 5 ص287–289

مناطق بعيدة في ذلك العصر، لا سيما وأن هذه المناطق تتمتع ببيئة مختلفة كلياً عن بيئة الأهوار المائية الرطبة الحارة كما هو معلوم.

وفي سنة 975 هـ/1676م تقرر إرسال قوات جديدة إلى الأهوار لتنفيذ الصفحة الأخيرة من معارك القضاء على حركة ابن عليان، فتم تجهيز أسطول نهري كامل لهذا الغرض، وأسند بقوة برية كبيرة، وتذكر الوثيقة المؤرخة في 8 ربيع الآخر من تلك السنة[1] أنه قد «تقرر اشتراك قوات ديار بكر وشهرزول وسائر أمراء كُردستان في هذا السَفَر[أي الحرب] على أن تجتمع هذه القوات في بغداد ثم تسير تحت قيادة أمير أمرائها».

وتحققت مخاوف العثمانيين في وجود اتصالات سرية بين ابن عليان وإيران، فزاد هذا الأمر خطورة، وباتت مهمة تلك القوات أكثر دقة وحرجاً، خشية أن تتخلى إيران عن أحكام صلح معقود بين الطرفين. تقول الوثيقة المؤرخة في اليوم نفسه، والموجهة إلى أمير أمراء بغداد، «أن المعلومات الواردة إلى السلطان أفادت أن ابن عليان بعث رجلاً من طرفه إلى إيران يخبرهم أنه كان قديماً من أتباع إيران، ويطلب مساعدتهم له للتصدي للقوات العسكرية التي رسلها الدولة العلية ولكن الجانب الإيراني أعرب عن عدم إمكان ذلك نظراً للصلح القائم بين البلدين إلاّ أنهم لم يعطوه الجواب النهائي» وقد نص الحكم على متابعة تفقد أحواله وأطواره ومراقبة اتصالاته وإعلام استانبول بذلك وعن كل ما يتصل «بالأعراب المتمردين في جزائر العراق».

وتوضح وثيقة أخرى، تاريخها 21 رجب 975[2] أن أمير أمراء بغداد وسر عسكر (القائد العام) إسكندر باشا (تولى بغداد من 974 إلى 975هـ/1566-1576م) أرسل كتاباً «إلى السلطان يذكر فيه الخدمات التي قام بها أمير أمراء شهرزور مع قواته في محاربة المتاريس وبناء القلاع وقد اشتمل الحكم على تقدير السلطان له وتوجهاته السَنية وأمره بمتابعة الجهود والمساعي الحميدة في سبيل الدولة العلية»، كما تم توجيه أحكام مماثلة إلى كل من أمراء البصرة «وحاكم العمادية سلطان حسين بك» والأخير هو أمير بهدينان المُنوّه به آنفاً. وتشير هذه الوثيقة إلى جملة من الأمور، منها أنها تصرح، لأول مرة، بنوع الخطط التكتيكية

(1) دفتر مهمة 7 ص125

(2) دفتر مهمة 7 ص264

التي اتبعتها هذه القوات في تقدمها نحو معاقل ابن عليان المحاطة بالأهوار، وهي تتمثل ببناء سلسلة من المتاريس والقلاع حول تلك المعاقل، تمنع حركته على مياه الأهوار، وتحول بينه وبين التسلل إلى حيث مواقعها هي، فضلاً عن حرمانه من كل أنواع المناورة التي عرف بها، وبخاصة إمكان التفافه على قواعدها الخلفية. وينوه المؤرخ البغدادي مرتضى نظمي زاده بهذه القلاع إذ يقول «وبنوا لهم قلاعاً وحصوناً بالقرب من الجزائر والإسكندرية، وقرَّ رأيهم على أن يعسكروا هناك»[1] . ولابد لنا من القول بأن بناء مثل هذه القلاع والمتاريس كان يقصد به محاصرة الخصم، وتضييق مسرح عملياته، وإجباره على التخلي عن مساحات واسعة من الأرض، وحرمانه- من ثم- من مصادر بشرية قادرة على تقديم قوات عسكرية جديدة، وتجنب التعرض عليه في معركة حاسمة، ثم إجباره على الإنسحاب المستمر، وتثبيط همته بتكبيده أقصى ما يمكن من خسائر، ويذكرنا هذا التكتيك بما اتبعته القيادة العباسية في دحر ثورة الزنج التي اندلعت وتوسعت في نفس تلك المناطق من جنوب العراق قبل ذلك التاريخ بسبعة قرون تقريباً.

وإزاء كل هذا اضطر ابن عليان إلى الاندفاع بقواته للإصطدام بالقوات التي تحكم سيطرتها على هذا المسرح في معركة يائسة يظهر أنه لم يكن مستعداً لها، ولابد لنا أن نتصور مدى ما أبداه هؤلاء الجنود، الذين لم يتعودوا على مثل هذه الحروب قط، من ضروب الشجاعة الفردية، والثقة العالية بالنفس، وهم يخوضون في مياه وأوحال ما عرفوا مثلها في بيآتهم الجبلية، وبنائهم القلاع والمتاريس في وسط الأهوار، أو على أطرافها، بمواد بناء محلية لم يتعودوا البناء بها، وإبدائهم الخبرة في معرفة طرق المرور والإمداد المتشابهة بين حزم القصب العالية، وتحملهم مشاق الحياة في مناخ تغلب عليه الرطوبة الخانقة، والحرارة العالية.

ويصف العمري هذه المعركة وصفاً أدبياً مُعبِّراً إذ يقول «فتلقاهم الباغي الخارجي ابن عليان، فالتقى الفريقان، ووقع المَصاف، وحَمي القتال، وعظم النزال، وكثرت الأهوال، فانكسرت العرب- يقصد قوات ابن عليان- وكان الغالب من أجله اقترب، وتفرقوا في المِهاد، وتشتتوا في البلاد، ولم يجتمع لهم بعد ذلك شمل بين العباد»[2].

(1) كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، بغداد 1972، ص199.

(2) زبدة الآثار الجلية، بتحقيقنا، ص136

وتقدم لنا الوثائق العثمانية تفاصيل أكثر سعة عن هذه المعركة الحاسمة، إذ نقرأ في الوثيقة المؤرخة في 21 رجب 975 هـ[1] أمراً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد «يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه أن العساكر المنصورة في السَفَر[= الحرب] المعلن على ابن عليان أحرزت نجاحاً كبيراً، وقامت بواجباتها خير القيام، وفي صفوفها أمير أمراء كل من شهرزول والبصرة وسلطان حسين بك حاكم العمادية دامت معاليه وجانبولاد دام عزه وسائر الأمراء والجنود كما يذكر فيه المعركة التي وقعت ليلاً وأسفرت عن مقتل 170 رجلاً و40 شيخاً من الأعراب المتمردين، وأدت إلى انكسار قوتهم وإنهيار معنوياتهم فجنح أكثر الشيوخ الكبار لجزائر العراق للسلم والصلح ونبذ التمرد والعصيان وكذلك العلماء التابعون لابن عليان يميلون للسلم وحقن الدماء»، وقد نص الحكم على أن السلطان «فوض إليه أمور تلك الديار فعليه تقرير ما يجب عمله بالاتحاد والاتفاق مع أمراء الأمراء العاملين معه». وتتطابق معلومات الوثيقة مع النصوص التاريخية المتوفرة عن الصراع الدائر بين الطرفين آنذاك، حيث يذكر كاتب جلبي في كتابه (تحفة الكبار في اسفار البحار) أن ممن جاء من العلماء لإتمام الصلح، المفتي هناك، ويدعى (محمد الحارث)، فضلاً عن ابن أخي ابن عليان نفسه[2].

ومن المؤسف أن الوثائق لا تصرح بأسماء أولئك القادة الميدانيين الذين كان لهم الفضل في هذا النصر الكاسح، باستثناء إشارتها إلى أمير أمراء شهرزور، وأمير بهدينان، وأمير كُردي آخر، هو جانبولاد بك، متصرف قلعة (كلس). وعلى أية حال، فإن جسامة ما حقق من نصر يكشف، لوحده، أهمية أولئك القادة فيما خططوا ونفذوا. ويظهر أن ابن عليان لم يفكر بعد هذه الهزيمة التي مني بها في مواصلة حركاته العسكرية، بل أنه فضل إعلان التزامه «جانب الطاعة والانقياد» بحسب الوثيقة المؤرخة في 22 ذي القعدة 975 هـ[3] ملتمساً «منح ما في تصرفه من بقاع وأملاك له على وجه الإيالة»، بل أنه، تأكيداً لطاعته الجديدة، أصبح عوناً للدولة على قادة حركته العسكرية أنفسهم، الذين لم يعلنوا طاعتهم مثله. وفي هذا تذكر الوثيقة

---

(1) دفتر مهمة 7 ص264

(2) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج4 ص108

(3) دفتر 7 ص493

المؤرخة في 5 ذي الحجة 975 هـ[1] أن ابن عليان أعلم استانبول عن «وجود عناصر العصيان والطغيان من طائفة الأعراب في تلك الديار يجب القضاء عليهم». وهذا يدل على أن القوات المهاجمة نجحت في تحقيق أحد أبرز أهداف تقدمها، وهو ضياع التنظيم الداخلي لعدوها، وتفكك عرى التحالف بين عناصر التنظيم.

أما أمير بهدينان السلطان حسين بك، فقد استحق لدوره وشجاعته تكريم الدولة العثمانية، ففي الوثيقة المؤرخة في سلخ ذي الحجة 975 هـ[2] حكماً موجهاً «إلى حاكم العمادية سلطان حسين بك دامت معاليه، ويتعلق بموجبه خلعة فاخرة له من السلطان تكريماً لخدماته في سفر ابن عليان مع أمير أمراء بغداد والآخرين من الأمراء الكرام» وقد اشتمل الحكم «على تعليمات باستمرار في بذل الجهود والمساعي الحميدة في ضبط البلاد وصيانتها وحمايتها وتقرير الأمن للعباد وتأمين الراحة والرفاهة لهم».

إن الحكمة العسكرية، والشجاعة الفردية، والصبر على مكاره الحروب، هي التي دفعت بالسلطات العثمانية إلى الاستعانة بالقوات الكُردية في حروب مشابهة، ففي سنة 1001هـ/1592م، استعانت الدولة العثمانية بأمير بهدينان مرة أخرى، وكان يومذاك السلطان سيدي بك ، في المشاركة في حملة عسكرية كبيرة جرى تجهيزها ضد إمارة المشعشعيين في منطقة الأحواز، حيث تقع عاصمتها (الحويزة) في موقع محاددٍ لمنطقة أهوار العمارة (قرب الحدود العراقية الإيرانية اليوم) وهي منطقة مليئة بالأهوار والمستنقعات، وكان أمير هذه الإمارة قد أعلن تمرده على الدولة العثمانية حتى بات «الطريق بين بغداد والبصرة مسدود بسبب اعتدائه على المارين ونهب ما لديهم من مال. وإن فساده أصبح يهدد الممالك المحروسة»[3] مما يدل على مدى ثقة الدولة العثمانية بكفاءة هذا الأمير، والمقدرة التي تحلت بها قواته في الحروب السابقة، التي جرت في بيئات مشابهة.

ولم تمض إلاّ سنتان، حتى أعلن الشيخ مانع أمير المنتفق، وهو اتحاد قبلي قوي قوامه عدد من العشائر العربية هناك، الذين تسميهم الوثائق العثمانية (أشقياء

---

(1) دفتر 7 ص504

(2) دفتر مهمة 7 ص515

(3) دفتر ذيل مهمة 6 ص63، محرم 1001هـ

العربان)، ثورة واسعة حاصروا فيها البصرة، وقطعوا الطريق بينها وبين القورنة، فصدرت الأوامر إلى كل من والي شهرزور ووالي ديار بكر ووالي الموصل للعمل تحت قيادة والي بغداد «بما لديهم من قوات عسكرية عند الحاجة»[1] والظاهر أن الحاجة كانت تقتضي دوماً مزيداً من القوات، ففي سنة 1107هـ/1695م، شاركت قوات مسلحة من شهرزور، مع قوات ولايات أخرى، من أجل القضاء على الحركة العسكرية التي كان يقودها الشيخ مانع أمير المنتفق، ولكان مانعاً نجح في الاستيلاء على البصرة مما أثار الهلع لدى السلطات العثمانية في بغداد[2]. وتشير وثيقة صدرت في أوائل ربيع الآخر من سنة 1107هـ/1695م إلى أن أوامر السلطان قد صدرت إلى أمير أمراء شهرزور، وأمير ببه (لواء بابان) سليمان، وأمير الموصل، بمد بغداد بقوات عسكرية للقضاء على الاختلالات والاضطرابات التي تسبب بها الشيخ مانع، أما بتسيير الجيوش عليه، أو بوجه آخر». وتأتي الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الآخرة من سنة 1107هـ/ 1695م[3] لتشير إلى أن مانعاً المذكور «خرج عن دائرة الطاعة والانقياد» وقد تضمنت تعليما ت مشددة للقضاء عليه، وبياناً مفصلاً بالقوات المشاركة في تحقيق هذا الهدف، فكان من بينها «أمير أمراء شهرزور علي، وسليمان به به [البابانى] مع القبائل والعشائر التابعة له»، فضلاً عن والي ديار بكر، ووالي الرقة، وغيرهم.

وشاءت ظروف البصرة أن يعلن مغامس، أمير المنتفق التالي، الثورة على حكومتها سنة 1121هـ/1709م ، وتصرح الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الأولى من تلك السنة، أن هذا الثائر «لجأ إلى بعض العربان وشكل منهم عصابة واعتدى بها على نواحي بغداد واستولى على محصولاتها الزراعية»، مما اضطر السلطان إلى أن يأمر بتشكيل جيش قوي «من عساكر الولايات القريبة من بغداد، كشهرزور والموصل وديار بكر لقتاله» وقد توجب على والي ديار بكر تجهير خمسمائة فارس «من خيرة فرسانه» لهذا الغرض، وكان ثمة أمر مشابه قد صدر إلى والي شهرزور لتجهيز مثل هذا العدد من الفرسان، وهكذا كان على الكُرد، مرة أخرى، تقديم قواتهم من أجل خوض حرب بعيدة كل البعد عن بلادهم، تدور بين أطراف البصرة وأهوارها .

---

(1) وثيقة مؤرخة في أواخر شوال 1103هـ/1691م دفتر مهمة 104 ص57

(2) مرتضى نظمي زاده: كلشن خلفا ص207

(3) دفتر مهمة 108 ص1

حصار نادرشاه للبصرة
سنة 1743

تعد حروب نادر شاه في العراق، في الحقبة الممتدة من1147-1156هـ/1735-1743م من المراحل الفاصلة في تاريخ العراق العثماني الحديث، فقد تركت تلك الحروب أثاراً بعيدة المدى في تطور العراق السياسي في أثناء ذلك العهد، وتسببت في إحداث تغييرات مهمة في تكوينه الاجتماعي. فشكلت تلك الحروب، وما خلفته من نتائج، نهاية ما عرف بالعهد العثماني الثاني في العراق عام 1163هـ/ 1749[1]، وكان لها تأثير هام في تشكيل حكومة المماليك التالية[2] حين نبهت الأنظار إلى ضرورة إنشاء نظام إداري وعسكري متين قَمين بالمحافظة على البلاد، فضلا عن تركها الكثير من ذكريات الصمود المشتركة لدى العراقيين، مما كان له دور في شعور قومي عام موحد.

بدأ نادر شاه حملاته على المدن العراقية، بعد أن تمكن من تصفية الأمور في إيران لصالحه، بإعلانه عن عزل الشاه الصفوي الذي بدأ حياته العامة بخدمته[3]، ونصب ابنه الطفل مكانه ليحكم هو باسمه[4].

وكانت الدولة العثمانية ممثلة بولاة بغداد، تحتل أجزاءاً واسعة من إيران، نتيجة حروب والي بغداد حسن باشا واحمد باشا في السنوات 1136- 1140هـ/ 1723- 1727م والمعاهدة المبرمة في أعقابها[5].

---

(1) بدأ هذا العهد، باسترجاع السلطان مراد الرابع بغداد وسائر العراق من أيدي الصفويين سنة 1638 واتسم بالفوضى وكثرة النزاعات الداخلية وتكرر ثورات الانكشارية ولم يغير من هذه الأحوال سوى ظهور والي بغداد القوي حسن باشا (1704- 1723) وأبنه أحمد باشا (1723- 1747)، اللذين عُرفا بحروبهما ضد حكام إيران، من الأفغانيين والأفشاريين واستيلائهم على بعض المدن الإيرانية المهمة وتأسيسهم لنظام المماليك.

(2) تولي المماليك الحكم في بغداد وتوابعها: البصرة وشهرزور بتولي أول ولاتهم سليمان باشا أبي ليلة سنة 1749 واستمر حكمهم قائماً حتى سقوط آخر ولاتهم داود باشا سنة 1831.

(3) وهو الشاه طهماسب الثاني وقد حكم من 1722- 1731.

(4) وهو الشاه عباس الثالث، وقد تولي الحكم صورياً من 1731- 1736.

(5) كانت المعاهدة تنص على أن تكون المدن والأمكنة التي استولي عليها الجيش العثماني تابعة للدولة العثمانية وبذلك ضمت المدن: همدان وكرمنشاه، وأردلان إلى إدارة ولاة بغداد. عبد الرحمن السويدي: حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، بتحقيقنا، بغداد 2003، ص 380 ورسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء (عربه عن التركية موسى كاظم نورس بيروت- د.ت) ص28 وانظر عن هذه الحروب كاتب جلبي: تقويم التواريخ ص157

فتمكن نادر شاه من إثارة رد الفعل الإيراني ضد الوجود العثماني ونجح سنة 1145هـ/ 1732 في استعادة المناطق الإيرانية المهمة: همدان وكرمنشاه، واردلان، من قبضة ولاة بغداد[1] وشجعه ذلك النجاح على المضي في سياسته المناوئة للسيادة العثمانية على العراق، فتوغل بجيشه البالغ نحو 100.000 جندي وحاصر بغداد سنة 1146هـ/ 1733م دون جدوى[2]. وأرسل حملة إلى الموصل لتخريب قراها وتضعيفها ومضايقة أهلها[3]. إلا أنها اندحرت أمام القوات الموصلية وتشتت قواها، وحملة أخرى

(بالتركية- استنبول 1146هـ) وسليمان فائق: حروب الإيرانيين في العراق (عربه عن التركية محمد خلوصي الناصري- مخطوط) ص6- 34 وتاريخ جلبي زاده ص65- 127 (بالتركية استانبول 1153هـ)، و

Hammer. J: Historie de L'Empire Ottoman, Tome 14P. 130 (Paris, .(1835-1848 و London 1929).) alcolm, J: History of Persia, Vol. II. P. 30

و Sykes, P: A History of Persia, Vol. II, P. .250

Lockhart, L: Famous Cities of Iran, PP. 51-55)London 1939).

(1) محمد مهدي خان الاسترابادي: درة نادرة ص200 (حجر إيران) والمؤلف نفسه: جهانكشاي نادري ص200 (بالفارسية طهران 1341).

و .Lockhart, L: Op. Cit. P. 55

و .Lockhart, L: Nadir Shah, (London 1938)

Jones, W: Nadir Shah, P. 32 (London 1773).

(2) ابتدأ الحصار في أواخر سنة 1145هـ واستمر أوائل 1146 ثم أعيد مجدداً بعد نحو سبعة أشهر واستمر أواخر السنة المذكورة، أنظر السويدي: حديقة الوزراء حوادث سنة 1145- 46 دوحة الوزراء صفحة 33- 35 وإبراهيم متفرقة: تاريخ نادر شاه. الورقة 54- 56 (بالتركية مخطوط) وتاريخ صبحي، الورقة 51 (التركية استانبول 198) و Hammer, J: Op. Cit., Tome 14, P. 285.

وتذكر المراجع الفارسية أن نادراً استولى على جميع أطراف بغداد مثل سامراء والحلة والنجف وكربلاء والرماحية بحيث لم يبق بيد أحمد باشا سوى بغداد فقط (جهانكشاي ص200) وثمة تفصيلات في محمود الرحبي: بهجة الأخوان في ذكر الوزير سليمان، مخطوط، الفصل الثاني.

(3) أمين العمري: منهل الأولياء، ج1 ص147 (الموصل 1967) ولقد استطاعت قوى الموصل المحلية بقيادة واليها الحاج حسين باشا الجليلي وأسرته وأتباعه أن توقع بالجيش الزاحف خسائر فادحة في معركة سريعة عند أسوار المدينة، فتشتت الجند بين أسير وهارب، وقتل منهم الكثير، كان من بينهم قائد الحملة نركزخان، وتقدر المصادر الموصلية عدد أفراد هذه الحملة بزهاء 8000 جندي، أنظر ياسين العمري: منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء ص178 (الموصل 1956) المؤلف نفسه: زبدة الأثار الجلية في الحوادث الأرضية ص51، (ط2، دمشق 2017) والدر المكنون في المآثر الماضية من القرون ص588 (مخطوط) ومجهول:

مُسندة بقوة بحرية لاحتلال البصرة فشلت هي الأخرى في مهمتها[1]. وهكذا فشلت المرحلة الأولى من حروب نادر شاه إزاء صمود المدن العراقية وعقدت معاهدة صلح سنة 1148هـ/1736م لتعيد الحدود إلى خطوطها التقليدية.

وفي السنوات التالية، انصرف نادر شاه إلى فتح بلاد الهند، فتم له ضم تلك البلاد إلى إمبراطوريته الفتية[2]. وبلغ من المجد حداً أهلَّه لعزل الشاه الطفل وإعلان نفسه شاهاً على إيران وتوابعها[3].

وفي سنة 1743 اتخذ نادر شاه من رفض الدولة العثمانية بعض مطاليبه ذريعة لإعادة الهجوم على الأراضي العراقية، فحاصر بغداد حصاراً شديداً بجيش كثيف حسن التسلح، وانطلق بنفسه على رأس معظم قواته إلى الموصل ليحتلها، كما أنه أرسل حملة عسكرية أخرى لاحتلال البصرة. ومثلما حدث في المرة الأولى فقد فشلت حملاته هذه كلها إذ صمدت بغداد صمودا بطولياً بقيادة واليها أحمد باشا ستة

روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار الورقة 153 (بتحقيقنا، السليمانية 2010) ص62 وديوان حسن عبد الباقي الموصلي ص41–42 (الموصل 1966) وسليمان الصائغ: تاريخ الموصل ج1 ص277 (القاهرة 1928) وتفيض المصادر الموصلية في وصف هذا النصر في حين لا تشير إليه المصادر البغدادية مثل دوحة الزوراء وحديقة الزوراء (عماد عبد السلام رؤوف: الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي ص100، النجف 1975).

(1) كانت القوات البرية في هذه الحملة بقيادة والي الحويزة (وهو يومذاك المولى محمد خان المشعشعي) وعبد الباقي شيخ مشايخ قبيلة بني لام. أما السفن الصغيرة بقيادة لطف خان، وقد استطاع متسلم البصرة آنذاك صد تقدم تلك القوات بسفينتين استولى عليهما من شركة الهند الشرقية البريطانية في البصرة.

انظر مهدي خان جهانكشاي نادري ص201 وعبد الأمير محمد أمين: القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ص13و 19.

و Lorimer: Gazetteer of the Persian Gulf. 'Oman, and Central Arabia, Vol. I, Part I. P. 1198.

Sykes, P: Op. Cit., Vol. II, P. 293.

(2) وكان سلطان الهند المغولي يومذاك محمد شاه ناصر الدين (1718– 1748م /1131–1161هـ) وقد أعلن هذا خضوعه له في معاهدة صلح عقدت بين الطرفين. زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي ص442 (القاهرة 1951) ومادة نادر شاه في Islam Ansiklopedisi, Istanbul 1945.

(3) وذلك في 24 شوال سنة 1148 (1735م) وأن اسم (نادر شاه) أطلق بعد هذا التاريخ، أما قبل ذلك فكان يدعي (نادر خان) و (طهماسب قولي) أي عبد طهماسب.

شهور عجاف[1]، بينما واجهت الموصل بقيادة واليها الحاج حسين باشا الجليلي، معظم قواته الضاربة، فحوصرت مدة 42 يوماً قُصفت في أثنائها بالمدفعية الثقيلة قصفاً مركزاً وحُرمت من مصادر المياه[2]، إلا أن الموصل مثل بغداد نجحت في صمودها المستميت، مما أدى بنادر شاه إلى إعلان انسحابه وتنازله رسمياً عن مطالبه السابقة، وعقد معاهدة سلم معتدلة دامت قائمة حتى وفاته سنة 1747[3].

وفي الوقت الذي تُمدُنا فيه المصادر التاريخية بمعلومات موسعة نسبياً عن حروب نادر شاه وأعماله العسكرية في وسط العراق وشماله، نجدها تكاد تسكت عن فصل أخر مهم من فصول عملياته تلك، وهو حصاره للبصرة، ثغر العراق والمدينة الثانية في ولاية بغداد آنذاك، في النصف الأخير من عام1156هـ/ 1743م.

نظرة في المصادر

إن المصدر الرئيسي لوصف مجريات حصار البصرة هو الرسائل التي كتبها المقيم البريطاني في البصرة المستر توماس دُورِل Thomas Dorill (1739– 1746) إلى رؤسائه في لندن والهند. فقد دَوَّن فيها بعض التفصيلات بشأن الحصار وأرخ أحداثه. وسنرى أن لدورل دوراً مهماً في الحصار المذكور. وتعد رسائل دورل هذه المصدر الأساس لما كتبه لوكهارت ولوريمر عند تعرضهم إلى أحداث الحصار.

وترك لنا اوتر Otter، وهو سائح فرنسي كان في البصرة سنة 1743، وصفاً قصيراً لمجريات الحصار، وفي مدونات البعثة الكرملية في البصرة معلومات أخرى عن الموضوع نفسه، استغلها لوكهارت في دراسته عن نادر شاه.

---

(1) حديقة الزوراء ص343 ودوحة الوزراء ص50– 51 وتاريخ صبحي، الورقة 51–68، ومحمد سعيد المدرس: كلشن معارف ج2 ص1385 (استانبول 1252هـ) وجهانكشاي نادري ص384 وتاريخ نادر شاه الورقة 60 (مخطوط).

Lockhart, L.: Nadir Shah, P. 236.

ومحمود الرحبي: بهجة الأخوان، الفصل الثاني (مخطوط).

(2) ثمة مصادر عديدة عن حصار الموصل، نذكر منها مثلا: أمين العمري: منهل الأولياء 1 ص154، وياسين العمري: منية الأدباء ص282 وقرة العين ص14 (مخطوط) ودومنيكو لانزا: الموصل في الجيل الثامن عشر ص40، وسالنامة الموصل لسنة 1325، أنظر كتابنا الموصل في العهد العثماني ص104–112. وأولسون: حصار الموصل، ترجمة عبدالرحمن الجليلي، الرياض 1983

(3) انظر نصوص هذه المعاهدة في دوحة الوزراء ص76– 78 وجهانكشاي نادري ص400 وتاريخ عزى الورقة 80 (بالتركية– استانبول 1199هـ).

أما المصادر الفارسية الرسمية، وهي مؤلفات محمد مهدي خان الاسترابادي مؤرخ نادر شاه الرسمي فلم تحتو إلا على إشارات معدودة، ولعل ذلك يرجع إلى أن حملة البصرة لم تكن بقيادة نادر شاه مباشرة كحملته على بغداد والموصل، ومن ثم فإن محمد مهدي لم يحضرها بنفسه، وعلى أية حال فإننا نجد معلوماته في كتابه (جانكشاي نادري) أكثر تفصيلا- ولو نسبياً- من كتابه الآخر المُسمَّى دُرَّة نادرة، كما أنه في كتاب تاريخ خوزستان لكسروي معلومات أخرى يمكن أن نعدها مُكمِّلة لما دَوَّنه محمد مهدي أيضا.

وثمة إشارات في المؤلفات التركية كتاريخ صبحي، وهو من المصادر الرسمية المعاصرة، ويعد مصدراً وحيدا للمؤلفات التركية المتأخرة مثل كُلْشَن معارف وغيره.

أما المصادر المحلية العراقية فأهمها ما كتبه المؤرخ الشيخ عبد الرحمن السويدي في (حديقة الزوراء) ورسول حاوي الكركوكلي في (دوحة الوزراء) ولا يزيد ما كتبه كل منهما على أسطر معدودات، مع أن السويدي كان معاصراً للأحداث، وقد أفاض في وصف حصار بغداد في الحقبة ذاتها، وأن الكركوكلي كان قريباً- من حيث الزمن- من الحصار، ومطلعاً على الوثائق الرسمية المتعلقة بعصره اطلاعاً حسناً.

ولقد عثرنا على نصوص الوثائق الرسمية المتبادلة بين الطرفين الإيراني والبصري، في أثناء الحصار، وهي أربع رسائل خطية لم تُنشر بعد، كتبت الأولى على لسان سردار الجيش الإيراني خواجه خان، وفيها يدعو متسلم البصرة رستم آغا إلى تسليم مدينته دون مقاومة. وكتبت الثانية رداً من متسلم البصرة وأعيانها على الرسالة السابقة، وفيها رفض قاطع لفكرة التسليم، وتصميم على الدفاع عن مدينتهم إلى آخر رَمَق. أما الرسالة الثالثة فقد حررت عن لسان المولى عبد الله بن فرج الله المُشَعْشَع أمير الحويزة[1] وهي رسالة مطولة فيها تأكيد على معنى الرسالة الأولى، ومحاولات لإقناع البصريين بالاستسلام، وتاريخها شعبان سنة 1156هـ (آب 1743م). والرسالة الرابعة عبارة عن رد البصريين الأخير على دعوة أمير الحويزة وهو رد - كسابقه- يرفض التفريط بالمدينة تحت أي ترغيب أو ترهيب.

(1) ورد اسمه في آخر الوثيقة على النحو الأتي: الفقير إلى الله الغني عبد الله الحسيني.

وبالإضافة إلى أهمية هذه الوثائق في ذاتها فانها تكشف عن بعض الوقائع والأحداث، وتبين موقف أهل البصرة وحكومتها، وفيها من معاني الإباء والصمود الشيء الكثير[1].

أهداف الحصار

كان هدف نادر شاه من حصار البصرة جزءاً من أهدافه العامة التي حاول تحقيقها من وراء عملياته العسكرية في العراق سنة 1743، وكانت هذه الأهداف تتراوح، في رأينا بين أمرين:

الأول: الاستيلاء على مدن العراق الرئيسية لإرغام الدولة العثمانية على توقيع معاهدة سياسية تكون شروطها في صالح حكومة نادر شاه.

الثاني: ضم الإقليم بكامله إلى إمبراطوريته المتنامية، كما هو الحال في أقاليم بلاد الهند، خاصة وأن حملات نادر شاه سنة 1743 على العراق جاءت بعد انتصاراته في الهند مباشرة، واستيلائه على مناطق واسعة من أقاليمها وأقاليم تركستان وما وراء النهر (سنة 1740).

ورغم أن الخطة السَّوقية العامة لنادر شاه كانت توازن- دائماً- بين الهدفين أو تزاوج بينهما، على حسب مقتضى الحال، إلا أننا نميل- من استقراء حروب 1743 إلى أنها كانت أقرب إلى تحقيق الهدف الأخير، وهو الهدف الذي كان له التأثير المباشر على سير العمليات العسكرية العامة في العراق، ومن ثم على حصار البصرة في السنة المذكورة ذاتها، وتفصيل ذلك أن القوات الفارسية التي اجتازت حدود ولاية بغداد الشرقية في محور خانقين- بغداد، والتي قدَّرَت بعض المصادر حجمها بعدد هائل بلغ نحو 300.000 جندي[2]، كانت مُعدّة أصلاً للصعود شمالاً

---

(1) توجد هذه الوثائق في مجموعة الأستاذ كوركيس عواد التي كانت محفوظة في مكتبة الدراسات العليا- كلية الأداب ببغداد، وقد آلت فيما بعد إلى دار المخطوطات العراقية، وهي عبارة عن نسخ منقولة عن الوثائق الأصلية.

(2) لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ص183 (بيروت ط 5). وكان هذا الجيش مؤلفاً من أمم شتى أخضعها نادر شاه، مثل الأفغان والترك، وشعوب ما وراء النهر، فضلا عن الفرس. ولكي نفهم معنى ضخامة هذا الجيش، نذكر القارئ بأن عدة الجيوش الثلاثة التي سيرها نابليون سنة 1814 لاحتلال موسكو وغزو روسيا، وكانت مؤلفة من مختلف الأمم الأوربية، لم تزد عن 400.000 مقاتل، في بعض التقديرات وقد عرف هذا الجيش بـ

للاستيلاء على طريق شهرزور القديم بمدينتيه السوقيتين: كركوك وأربيل، والتقدم من هناك للاستيلاء على الموصل، تمهيداً للتوغل غرباً باتجاه الأقاليم الأخرى للدولة العثمانية كالجزيرة وديار بكر وما خلفهما[1]. وكان الاستيلاء على بغداد- على ثقلها الكبير- يمثل هدفاً ذا قيمة تاريخية ومعنوية عظيمة، أكثر من كونه هدفاً سَوقياً عسكرياً، اللهم إلاَّ بصفته إرباكا لطُرق المواصلات العثمانية في العراق، وحماية لظهر القوات المتجهة إلى شمالي البلاد وغربها، وهذا وحده يفسر سبب ترك نادر شاه لبغداد محاصرة ببعض قواته، واتجاهه إلى الموصل على رأس أكثر من نصف قواته 170.000 جندي في بعض الروايات[2]. وعلى هذا النحو ينبغي أن نضع عملية حصار البصرة في موضعها المناسب من العمليات العسكرية التي جرت في العراق، حتى أن بعض المعاصرين لاحظ بأن هدف الحصار كان – بالدرجة الأولى- (إلهاء) و (إشغال) ثغر العراق[3] ريثما تتم تصفية المقاومات العسكرية في الشمال.

وفيما يتعلق الأمر بحكومة البصرة، فقد كان الهدف ينحصر بإطالة فترة الصمود إلى أقصى مدة ممكنة، باتخاذ خطة دفاعية محكمة، وصولاً إلى أحد أمرين:

الأول: فسح المجال أمام حكومة الدولة العثمانية لأن تُرسل مدداً عسكرياً يكون من شأنه إنقاذ المدينة، ورفع حالة الحصار بالقوة العسكرية. وهذا ما لَمَّح إليه المدافعون في أثناء المراسلات الرسمية المتعلقة بالحصار.

(الجيش الأعظم) لأنه أعظم ما عرفته أوربا حتى ذلك الحين. وللمقارنة أنظر: أيريك موريز: مدخل إلى التاريخ العسكري ص248 (ترجمة أكرم ديري وهيثم الأيوبي- بيروت 1970).

(1) تذكر المصادر الموصلية المعاصرة أن والي بغداد أحمد باشا عرض على الشاه الاستيلاء على الموصل تخلصاً من موقفه الحرج (ياسين العمري: منية الأدباء ص180 وغاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام ص182 والدر المكنون ص593 مخطوط). ويبدو لنا أن فكرة فتح الموصل قبل بغداد لم تكن إلاّ من وحي الشاه نفسه، هدفها السيطرة على نقطة اتصال العراق بالجزيرة، وبالتالي قطع خطوط المواصلات بين القيادة العثمانية وبغداد، وإحكام قبضته على العراق من شماله وجنوبه لكي تسقط بغداد بعد ذلك بيسر وسهولة. انظر: الموصل في العهد العثماني ص103-104.

(2) منية الأدباء ص180 وزبدة الآثار الجلية ص102 ومنهل الأولياء ج1 ص150 190 ودوحة الوزراء ص50.

(3) Lockhart, L: Op. Cit., P. 236.

الثاني: انتظار أن تتطور الظروف العامة بين الدولتين العثمانية والإيرانية إلى حد عقد معاهدة صلح يتم على أساسها انسحاب قوات الأخيرة، ورفع حالة الحصار سلمياً.

وسنجد أن حكومة البصرة نجحت فعلاً في تحقيق الهدف الأخير.

قوات الطرفين

أ- القوات الإيرانية:

تذهب الروايات المحلية[1] إلى أن قوات الجانب الإيراني، التي حاصرت البصرة، كانت تبلغ نحو 90.000 مقاتل، وهو رقم كبير لا يخلو من مبالغة، لأن معظم المصادر الفارسية نفسها تهمل الإشارة إلى حملة البصرة عند تفصيلها بشأن حملات نادر شاه الأخرى، مما يدل على عدم مكافأة هذه الحملة- من حيث الأهمية والحجم- لتلك الحملات. كما أن السائح اوتر Ottar الذي مرَّ بالبصرة آنذاك، يعطينا تقديرا أقل، حيث ينص على أن القوات المهاجمة كانت تبلغ نحو 30.000 جندي[2]، في حين تذهب يوميات معاصرة، كُتبت في أثناء الحصار، إلى أن حجم تلك القوات كان يتراوح بين 12.000 و15.000 جندي[3].

ويظهر أن سبب الاختلاف في تقدير حجم القوات المذكورة متأتٍ من عدم تمييز المعاصرين بين القوات النظامية فيها، والقوات القَبَليّة التابعة لها، أو الموالية، إذ يبدو أن معظم تلك القوات كان يغلب عليه الطابع القبلي، وأن التقديرات المرتفعة لعددها كانت تُدخِل في ضمن هذه القوات قوى القبائل العربية نفسها، وهي القبائل التي كان وضعها الاقتصادي والاجتماعي يدفعها- أحياناً- إلى مناصبة سلطات ولاة المدن العداء، منتهزة فرصة ضعف تلك السلطات لأي سبب، كما حدث فعلاً في أثناء عمليات نادر شاه العسكرية في العراق.

وتشير المصادر الفارسية المعاصرة[4] إلى أن تركيب تلك القوات كان على النحو التالي:

1- قوات إمارة الحويزة.

---

(1) حديقة الزوراء ص191 ودوحة الوزراء ص50.

(2) Otter, M. Voyage en Turquie et en Perse, Tome II, P. 380

(3) Lockhart, L. Op. Cit., P. 236.

(4) جهانكشاي نادري ص384 وكسروي تبريزي: تاريخ بانصدساله خوزستان ص120 (تهران 1313).

2- قوات شيراز.

3- قوات شُوشْتَر.

4- قوات الفَيْلِيَّة.

5-قوات دِسْبول

6- قوات قَبَلية عربية، بخاصة من قبيلة كعب التي تسكن في الضفة الشرقية لشط العرب.

وكانت قيادة هذه القوات تتألف من الزعماء الآتين:

1- قائد عام (سردار) من قواد نار شاه البارزين، وهو قوجه (أو خواجه)[1] خان شيخانلو، من عشيرة (جمشكزك) الكردية، وكان نادر شاه يعتمد على هذه العشيرة في عملياته العسكرية[2].

2- أمير الحويزة، وهو المولى عبد الله خان بن فرج الله بن علي خان المُشعشعي[3]. وكان قد تولى حكم الحويزة سنة 1114هـ/ 1702م وتقطعت مدة حكمه بسبب مساعي منافسيه المستمرة ضده. ويبدو أنه كان يرجو- من وراء مساهمته في عملية البصرة- توطيد حكمه، وضمان استقراره[4].

---

(1) في المصادر الفارسية (قوجة) وورد اسمه في صدر مجموعة المراسلات الرسمية المتعلقة بالحصار على شكل (خواجه خان).

(2) كان نادر شاه يحاول إثارة هذه القبيلة ضد العشائر التركمانية، انظر محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ص444 (القاهرة 1961).

(3) جهانكشاي نادري ص384 وتاريخ بانصدساله خوزستان ص120 وكلشن معارف ج2 ص1401، وقد ورد اسمه- كما أشرنا من قبل- في آخر رسالته إلى أهل البصرة.

(4) أنظر في أخباره وسيرته: مرتضى نظمي زاده: كلشن خلفا ص333 (عربه موسى كاظم نورس، النجف 1971) وعباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج5 ص186، لونكريك: أربعة قرون ص157- 158 وجاسم حسن شُبّر: تاريخ المشعشيين وتراجم أعلامهم ص165- 176 (النجف 1965) ويذكر علي نعمة الحلو في قائمة أُمراء الحويزة أن عبد الله بن فرج الله تولى الحكم من 1702-1713 (1114-1125هـ) تلاه بعدها ابنه علي (من 1813-1719/1125-1132هـ) ثم أخوه محمد بن عبد الله لمدة غير معلومة، وأن نادر شاه عين بدلا من محمد المذكور واليا إيرانيا على الحويزة دام حتى وفاة نادر نفسه سنة 1160هـ/ 1747م. مجهول: تاريخ أمارة كعب العربية في القبان والدورق الفلاحية، تحقيق وتعليق علي نعمة

3- أمير كعب، الشيخ سلمان (أو سليمان) المعروف بالكبير أبن سلطان أبن ناصر، وكان قد تولى رئاسة قبيلة كعب وأحلافها بعد قتله سلفه بندر بن طهماز سنة1150هـ/1737م وأخذ يسعى إلى توسيع إمارته في الضفة الشرقية لشط العرب، وشرع يمد نفوذه إلى البصرة ذاتها بمختلف الوسائل، ومنها مشاركته في الحملة العسكرية المذكورة. وقد استمر في سياسته هذه حتى وفاته سنة 1182هـ/1767م[1].

ويظهر أن قوات هذه الحملة كانت- خلافاً لقوات نادر شاه الأخرى- عربية في معظمها، استغل نادر شاه خلافات قبائلها مع حكومة البصرة فأرسلها إلى حصار تلك الحكومة وإسقاطها، مُستندين في ذلك إلى أن معظم القوة الضاربة في تلك الحملة كانت قوات إمارة (الحويزة) القريبة من البصرة. وهي إمارة عربية قديمة، تأسست في أرض عربية محضة هي بلاد الأحواز، وكانت (شوشتر)[2] و (دسبول)[3] من مدنها المهمة، وبلاد الفيلية[4] من أقاليمها التابعة لها.

والقوة الرئيسية الثانية في الحملة، هي قوات قبيلة كَعْب العربية التي تقطن منطقة الأحواز أيضاً. وكانت هذه القبيلة مُسلَّحة تسليحاً حَسَناً، وتملك عدداً من

الحلو (النجف 1968) ملحق ص108-110. والذي أثبتناه يدل على أن حاكم الحويزة سنة 1156هـ/ 1743م وهو تاريخ الحصار، كان عبد الله ابن فرج أيضاً.

(1) خير من دون أخبار هذا الأمير من معاصريه نيبور.

Niebuhr, K: Voyage en Arabie, II, PP 186-191. (Paris 1776).

وأنظر أيضا: مجهول: تاريخ إمارة كعب العربية ص13-14 و38-39 وعلي نعمة الحلو: الأحواز- عربستان ج2 ص245.

(2) سماها العرب تستر، وهي مدينة قديمة أثرية تقع على نهر الكارون في إقليم الأحواز العربي إلى الشمال من مدينة الأحواز نفسها بمسافة 60 ميلاً. ليسترنج: بلدان الخلافة الشرقية ص268- 271(بغداد 1954).

(3) دسبول: أو دسفول، أودزفول، مدينة قديمة في إقليم الأحواز تقع على نهر(دز) جنوب آثار جنديسابور القديمة، وقد أشاد بذكرها البلدانيون العرب. بلدان الخلافة الشرقية ص273-274.

(4) الفيلية هم اللر القدماء، وكانوا يقيمون في المنطقة المعروفة باسمهم لورستان- إلى الشرق من دسفول، ثم انتقلوا منذ القرن العاشر الميلادي (4هـ) إلى سفوح جبال بشتكوه، قريبا من مدينة الحويزة.

السُفن الحربية[1]، وتُعد من أشد القوى العربية على الجانبين العثماني والإيراني على حد سواء. وقد استطاع نادر شاه بسياسته دفعها إلى خدمة أغراضه في ضرب البصرة. وتنص يوميات المقيم البريطاني في أثناء الحصار على أن سلمان شيخ كعب كان الشريك الأساسي لأمير الحويزة في قيادة الحملة، مما يشير إلى عِظَم مساهمة قبيلته في تلك القوات[2].

وفي العراق، انضمت بعض العشائر من قبيلة بني لام النازلة على حوض دجلة والمنتفق على حوض الفرات، إلى الحملة المذكورة، مما زاد في عدد أفرادها[3]. ويبدو لنا أن سياسة تحريك قبائل الحويزة العربية لضرب البصرة، كانت سياسة مقصودة وضعها نادر شاه لتحقيق هدفين:

الأول: تحقيق أقصى توفير في قواته العسكرية، حيث أن قوات الحويزة لم تكن جزءاً من قواته التي دخلت العراق عن طريق محور خانقين بغداد المركزي، وبالتالي فإن عملية البصرة لم تكن تكلفه أية قوة عسكرية من جيشه الذي كان يتولى قيادته بنفسه، سوى بعض القادة والضباط.

الثاني: ضمان عدم مواجهة القوات الغازية بعَداء القبائل العراقية في منطقة البصرة، مثلما لو تقدَّم- بدلها- جيش فارسي دخيل، فإن كلا الطرفين كان عربياً ينتمي إلى قبائل متقاربة موطناً ولغة. ولقد حدث في عهد حاكم إيران كريم خان الزَّنْدي1163-1193هـ/ 1749- 1779م أن تقدم جيش فارسي في المنطقة نفسها، إلا أن القبائل العربية هناك أوقعت به وكبَّدَته خسائر فادحة[4]، مما يدل على بُعد نظر نار شاه في لجوئه إلى فكرة إرسال جيش من العرب للقيام بعملية الغزو تلك.

ولم يكن هذا الجيش حسن التسليح فيما يبدو، فقد كانت تعوزه المدفعية الثقيلة[5]

---

(1) Niebuhr, K.: Op. Cit., II, P. 187.

(2) Lockhart, L.: Op. Cit., P. 836.

(3) Ibid., P. 235.

Otter, M.: Op. Cit., II, P. 380

(4) معركتا الفضلية وأبي حلاّنة سنة1193هـ/1779م ويذكر صاحب مطالع السعود أن الجيش الزندي لم يكن يخلو- رغم ذلك- من بعض الأعراب وخاصة من كعب. عثمان بن سند: مطالع السعود ص 110 ومختصره لأمين الحلواني ص14 (القاهرة 1371هـ).

(5) Lockhart, L: Op. Cit., P. 236.

مما كان يُستخدم- عادة- في دك الحصون وفتح الثغرات في الأسوار. هذا في حين كانت قوات نادر شاه الأخرى، وبخاصة التي حاصرت الموصل، مزودة بأعداد كبيرة متنوعة من المدافع الثقيلة العيار، وبوسائط الحصار والاقتحام وكميات ضخمة من القنابل والمتفجرات والألغام[1]، وسنرى أن تزويد حملة البصرة بمثل تلك المدافع لم يكن إلاّ في الأيام الأخيرة من الحصار.

وفضلا عن ذلك فقد كانت الحملة مزودة بدروع خفيفة[2] ليست لدينا تفاصيل عن أنواعها ومدى تأثيرها.

ب- قوات البصرة

ليست ثمة معلومات عن حجم القوات المسلحة التي أوكل إليها أمر الدفاع عن مدينة البصرة، فذلك ما لم يذكره أحد، وإن كنا نعلم أن جميع الضباط الانكشاريين وجنودهم لم يكونوا يؤلفون فرقة (اورطة) واحدة، بمعنى أنهم كانوا يقلون عن 500 انكشاري، وهو عدد أفراد الفرقة عادة[3]، وهذا الرقم متواضع للغاية؛ على أن التقدير المذكور يجب أن لا يؤخذ بوصفه حقيقة وحيدة في هذا الصدد، فإن عدد سكان مدينة البصرة كان يتراوح في ذلك العهد بين 50.... و60.000 و 70.000 [4] نسمة، وإذا افترضنا- تبعا للقاعدة المعروفة في هذا الشأن- أن خُمس هذا العدد كان من يستطيع حمل السلاح واستخدامه، فإن حجم

---

(1) من تلك الأسلحة 160 مدفعا ثقيلا و 230 مدفعا من مدافع الهاون وقد ألقي على الموصل خلال أيام الحصار الأولى 100.000 قذيفة هاون و 40.000– 50.000 قنبلة مدفع بحسب التقديرات المحلية: الموصل في العهد العثماني ص109

(2) Lockhart, L. Op. Cit., P. 235.

(3) كان عدد منتسبي الأورطة الموجودة في الولايات العثمانية يتراوح بشكل عام بين 300 و500 رجل، انظر:

Gibb and Bowan, Islamic Society and the west Vol. I, Part I, PP. 60-61 (Oxford 1967).

(4) Ives, A Voyage from England to India (London 1960.)

ويذكر Zwemer أن سكان البصرة كانوا يعدون في منتصف القرن الثامن عشر اكثر من 150.000 نسمة وان عددهم انخفض حتى بلغ سنة 1825 حوالي 60.000.

Zwemer. S.M. Arabia, The Cradle of Islam (London 1900).

ونحن نشك في التقدير الأول ونرى أنه مبالغ فيه نظراً لأعداد السكان في المدن العراقية الأخرى.

القوات التي قُدِّر لها أن تدافع عن مدينتها سيتضخم- بسرعة- ليتراوح بين 12.000 و15.000 مقاتل على أقل تقدير، وهو عدد قريب من عدد القوات الهاجمة كما لاحظنا من قبل.

وبالإضافة إلى ما تقدم، كانت تحصينات المدينة مزودة بعشرة مدافع برونزية ثقيلة، إلا أننا لا نعلم ما إذا كان بعضها معطلاً في أثناء الحصار نفسه[1].

وكانت للبصرة قوة بحرية مؤلفة من زوارق خفيفة وسفن من النوع المسمى (تكنات) وهي مطلية بالقار، وذات قعر مسطح[2]، ويبدو أن هذه السفن كانت ضعيفة وقليلة الجدوى إذ ليست ثمة أخبار عن مساهمتها في الدفاع عن البصرة. وكان رستم آغا متسلم البصرة قد أرسل سفينة (Galley)[3] إلى أسفل شط العرب كمحاولة لمنع الجيش الإيراني من العبور إلى الضفة الغربية[4]، ولكن فشل المحاولة دلَّ على ضعف هذه القوة البحرية وعدم فعاليتها في معارك تعبوية سريعة.

وبما أنه كان للمقيمة البريطانية في البصرة سفينة شراعية صغيرة تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، فقد شعر المقيم الإنكليزي توماس دورل باحتمال استيلاء حكومة البصرة على هذه السفينة لاستخدامها في الدفاع عن المدينة كما سبق أن حدث من قبل لسفينتي الشركة سنة 1148هـ/1735م[5]، فأصدر أوامره إلى قائد السفينة بالإبحار ليلا إلى القطيف ضماناً لعدم استخدامها في الحرب الدائرة. وما أن اكتشف المتسلم رحيل السفينة المذكورة حتى أتهم دورل بالتحالف مع الفرس. ولسوء حظ دورل فأن ملاح السفينة (وكان بصرياً على الأغلب) تمرد على قائدها، قبل أن تمضي في البحر بعيداً، مُرغِماً إياه على العودة إلى البصرة،

---

(1) Della Valla, P. The Travels of Sig. Pitro. Della P. 244 (London 1665).

وجاكسون: مشاهدات بريطاني عن العراق سنة 1767 (ترجمة سليم طه التكريتي- بغداد).

(2) يذكر نيبور سنة 1765 أنه كان للبصرة، في أيامه نحو 50- 60 تكنه ولكننا لا نعلم عددها- على وجه الدقة- أثناء الحصار المذكور، ويبدو أن بعضها كان مزوداً بالمدافع، لكنها كانت ضعيفة جداً انظر:

Niebuhr, K: Op. Cit., II, P. 175.

(3) سفينة حربية شراعية كبيرة ذات مجاذيف.

(4) Lockhart, L: Op. Cit., P. 235.

(5) وذلك عندما هاجم أسطول فارسي بقيادة لطف خان البصرة بأمر من نادر شاه. عبد الأمير محمد أمين: القوى البحرية ص13.

على أن ذلك لم يغير من موقف دورل، فرفض- بعناد- طلب المتسلم تعبئة السفينة للمشاركة في الحرب، فما كان من المتسلم إلاَّ أن أصدر أوامره باعتقال دورل ومساعده دانفرز كرافز Danvers Graves ووضعهما تحت حراسة الانكشارية في خيمة نُصبت على سور المدينة، وبعد يومين من الاعتقال، أدرك دورل عدم جدوى العناد فتظاهر بالموافقة على تسليم السفينة في نفس الوقت الذي أمر فيه –سراً- قائد السفينة بتخريبها عند أي طارئ.

وقد نفذ القائد هذه الأوامر فعلاً، فأحدث في سفينته خروقا أعاقتها عن المضي في مهمتها، فاضطرت حكومة البصرة إلى الموافقة على لجوئها إلى الشاطئ[1].

ويمكننا أن نستنتج من الاهتمام الشديد الذي أولته هذه الحكومة بسفينة الشركة، أنها كانت تفتقر إلى سفن جيدة من نوعها يمكن استخدامها في ضرب الغزاة، وبهذا فأن الذي تولى مهمة الدفاع عن مدينة البصرة كان قواتها البرية وحدها.

دفاعات البصرة

اتخذت مدينة البصرة، في تضاعيف القرن الثامن عشر، شكل مستطيل تقريباً، يحد ضلعه الشرقي شط العرب، والغربي البادية، في حين كان يحد ضلعيه الأعلى والأسفل أراض زراعية، وبساتين نخيل كثيفة، تقطعها مجموعة من الأنهار الصغار الآخذة من شط العرب[2].

ولم تكن البصرة محصنة تحصيناً جيداً على أية حال، وجميع ما وُصفت به آنذاك يؤكد على أنها كانت نموذجاً للموقع العسكري الضعيف، حيث تفتقر إلى دفاعات صناعية كافية، فضلاً عن عدم وجود سواتر طبيعية مناسبة يمكن استخدامها في عمليات الدفاع. وكانت على ما وصفت به قبل الحصار واسعة المساحة إلى حد كبير، على نحو لا يتناسب مع كثافة سكانها، وليس لها إلاّ سور

(1) Lorimer, Gazetteer of the Persian Gulf Vol., I, P. 1198 Lockhart: Op. Cit., PP. 275-236.

(2) انظر خارطة البصرة كما رسمها نيبور سنة 1765 في:

Voyage in Arabia, II, P. 172.

مشيد من اللبن، قد مضى على تشيده نحو قرن، ولم يكن هذا السور مزوداً بتحصينات سوى بعدد من الطوابي(الربايا) الترابية فقط[1].

وكان الطول الملحوظ لأسوار المدينة، ووجود مناطق شاسعة خالية داخلها يسبب مشكلة دفاعية حقيقية، حيث يبلغ طول هذه الأسوار الممتدة من ضفة النهر إلى الصحراء زهاء أربعة أميال، وهي على ما رآها بعض السياح بعد الحصار بنحو ربع قرن، ضعيفة جداً، غير قادرة على الصمود في وجه المدفعية[2]؛ يضاف إلى ذلك أن دور البصرة كانت- على خلاف مدن العراق الكبيرة الأخرى- مشيدة في معظمها من اللبن النيئ، ومسقفة بقطع من جذوع النخيل[3]، وهما مادتان سريعتا العطب والتلف، عند تعرض المدينة إلى قصف مدفعي شديد[4].

وكان أحصن مواضع البصرة وأمنعها الموضع المعروف بالمِنّاوي، وهو حصن داخلي واقع في شرقي المدينة، على ضفة شط العرب، فيه مسكن قائد البحرية (القبودان)[5]، بيد أن أحسن دفاعات هذا الحصن كان المطل على النهر، أما جهاته الأخرى فلم تكن على حظ من المنعة[6]؛ وبما أن استعدادات الحصن المذكور كانت بحرية بالرجة الأولى فلم يكن له تأثير كبير على سير أحداث الحصار. وكانت

---

(1) Texeira, P.: The travels of Pedro Texeira P. 34 ،London 1902).

و .Della Valla, P. The travels, P. 244

ومشاهدات بريطاني عن العراق سنة 1767 ص30-31 وعن أحوال البصرة في القرن الثامن عشر، تراجع مادة (بصرة) بقلم Huart في

Islam Ansiklopedisi, B. PP. 323-326.

(2) جاكسون ص30-31.

(3) انظر:

Texeira, P.: Op. Cit., P. 34.

Hawel. T.: Voyare en Retour de L,Inde, PP. 29-35. Paris 1788.

Ives. E: Op. Cit., P. 232.

و .Buckingham, J.: Travch in Mesopotamia, Vol II. P. 242

(4) كانت دور بغداد مشيدة بالآجر المشوي، وكانت دور الموصل مبنية بالصخر والجص مما كان له أثر التقليل من أخطار قصف مدفعية نادرشاه.

(5) Nibuhr, K.: Op. Cit., II, P. 175.

وعباس بن علي المكي: نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس ج1 ص53 (النجف 1967)

(6) خارطة البصرة من رسم نيبور.

البصرة في هذه الحقبة قد أُدمجت بولاية بغداد ذاتها[1]، بعد أن كانت سابقاً ولاية مستقلة. وكان يتولى الحكم فيها- عادة- نائب عن والي بغداد يدعى بالمُتسلِّم، يعاونه مجلس من أعيان المدينة ذوي النفوذ، يتألف غالباً من نقيب الأشراف، ومفتي المدينة، وبعض الرجال المهمين في الولاية. وكان على الجميع أن يصدروا أوامرهم متكافلين لكي يضمنوا تطبيقها على الوجه السليم[2]. وفي أثناء فترة الحصار كان متسلم البصرة هو رستم آغا[3]، يعاونه عدد من الأعيان البارزين ممن وردت أسماؤهم في المراسلات الرسمية التي دارت بين الطرفين خلال الحصار وهم:

1- نقيب الأشراف السيد درويش بن السيد يعقوب الرفاعي.

2- مفتي المدينة إبراهيم المفتي.

3- السيد رمضان من الأعيان.

4- السيد طالب[4] (وكان يتولى منصب رئيس القوافل: كروان باشي).

---

(1) كان ضم البصرة إلى بغداد البداية الفعلية لسياسة بغداد المركزية في العراق في أثناء العصر العثماني. وقد حدث في عهد والي بغداد القوي حسن باشا. تاريخ صبحي- الورقة 57 (التركية- استانبول) . وينظر كتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العهود المتأخرة ص400-401.

و Islam Ansklopedisi, 2. P. 203.

(2) Niebuhr, Op. Cit., II. P. 176.

(3) إن اسمه غير مذكور في قائمة ولاة البصرة المثبتة في سالنامة ولاية البصرة (انظر سالنامة سنة 1309 مثلا- مطبعة الولاية) بل تذكر أن رجلاً يدعي (حاجي علي آغا) تولى البصرة من 1154 إلى 1160 هـ (1741-1747م) وليس من دليل على تولي علي آغا سلطاته في البصرة في أثناء الحصار، ويبدو أنه تسلم الحكم فيها اسماً، دون أن يرحل إليها، نظراً للظروف العصيبة في البلاد آنذاك. وقد عثرنا على شاهد من الرخام عند قبر نسب إلى حماد الدباس ملقى في صندوق الضريح في مشهد (أبي رابعة) في الأعظمية، نقش عليه اسم (رستم آغا) كتخدا سليمان باشا (والي بغداد) سنة 1166هـ.

(4) هو السيد طالب بن إسحاق بن طالب بن يعقوب بن شعبان بن محمد درويش، من ذرية السيد أحمد الرفاعي، تولى نقابة الأشراف مدة ، وتوفي سنة 1175هـ، ودفن في تربة جده محمد درويش المذكور، وهو جد السيد طالب باشا النقيب أول وزير داخلية في تاريخ العراق المعاصر. ينظر يوسف زاده علي سليمان: الدر المنضد في مناقب السيد أحمد وولده الممجد، القاهرة 1324، ص8.

ولم يكن رستم آغا يقطع أمراً إلا بعد مشاورة أولئك الأعيان، وليس أدل على أهميتهم أن رسالة حاكم الحويزة إلى البصرة كانت موجهة أصلاً إليهم، مُسمِّية إياهم بأسمائهم، متجاهلة- في ذلك- رستم آغا متسلم البصرة نفسه.

الزحف

تجمعت قوات الحملة الإيرانية في مدينة الحويزة، عاصمة الأمارة المشعشعية في الأحواز[1]. وفي 16 تموز 1743 (جمادى الآخرة سنة 1156هـ) أرسل السردار قوجه خان إنذاراً رسمياً باسمه إلى رستم آغا متسلم البصرة يطلب فيه تسليم المدينة إلى القوات الغازية، مُرغِّباً إياه بنيل رضى نادر شاه ورحمته، ومطالباً بسرعة رد الجواب.

وعند وصول الإنذار إلى البصرة، عقد متسلمها مجلساً من أعيان المدينة حضرة الشيخ درويش نقيب الأشراف، والشيخ إبراهيم وغيرهم، لمناقشة فحوى الإنذار والاتفاق على صيغة الجواب. وبعد بضعة أيام من المداولة، اتفق الجميع على رفض مطالب السردار رفضاً قاطعاً، وإعلامه بتصميم أهل البصرة على المنافحة عن مدينتهم مهما كان الثمن.

وبعد أن تسلمت القيادة الإيرانية هذا الرد الأبي، تحرك الجيش الإيراني من قاعدته في الحويزة قاصداً غزو البصرة، حسب أوامر نادر شاه الصادرة بهذا الشأن.

وبدلاً من أن يسلك الجيش الطريق الأقصر، فيجتاز الحدود عند مدينة الحويزة إلى حوض دجلة، ثم ينحدر من هناك إلى القُرنة[2] فمدينة البصرة ذاتها، حيث يبلغ طول هذا الطريق نحو 100 كيلو متر، فقد سلك الجيش طريقاً آخر، أطول من سابقه، إذ تقدم في أراضي الحويزة حتى وصل- فيما يظهر- المنطقة التي أقيمت عليها فيما بعد مدينة المحمرة[3]، بينما انفصلت منه قوة اتجهت إلى

(1) من أمير الحويزة إلى حكومة البصرة، شعبان 1156 (وثيقة رقم 3).

(2) في ملتقى دجلة بالفرات، وكانت قد سقطت بيد قوات نادر شاه أيضا.

(3) إن أول من توطن في أرض المحمرة هو الحاج يوسف بن الحاج مرداو من شيوخ البوكاسب، من عشائر كعب، وذلك سنة 1812م/1229هـ، وكان في موقعها في العصور القديمة، مدينة خاراكس، التي أنشأها الاسكندر المقدوني، وكانت تعد جزءاً من بلاد العرب، إلا أن هذه المدينة اندرست كما اندرست مدينة أخرى قامت على انقاضها سماها العرب (بيسان)

المنطقة المقابلة للبصرة من الجانب الشرقي، فاستولت هناك على قلعة (كردلان) المواجهة لمدينة البصرة ذاتها[1].

ومن منطقة المحمرة اجتازت القوات الإيرانية نهر شط العرب على جسر من القوارب شيد لهذا الغرض، أو بواسطة السفن[2]، وبعد اتمام عملية العبور إلى الضفة الغربية من الشط، واصل الجيش تقدمه بمحاذاة النهر، فاستولى على قرية (السبيليات) الواقعة على ضفة شط العرب، على بعد 12 كيلو متر من مدينة البصرة، حيث ارتكب مذبحة رهيبة، قتل فيها الرجال واسترق النساء والأطفال[3]. ثم واصل تقدمه مجتازا الأنهار والجداول العديدة التي تأخذ مياهها من شط العرب، حتى وصل إلى قرية السَّراجي، على النهر المنسوب إليها، وهي قرية تبعد عن البصرة زهاء كيلو مترين فقط[4]، فاستولى عليها، وارتكب فيها مذبحة كما فعل في سابقتها. وعاثت قوات الغزو في عدد من القرى. في حين اضطرت قرى أخرى إلى إعلان خضوعها للغزاة، خشية تعرضها إلى نفس المصير[5].

ولم تنج (الزبير)، وهي بلدة مهمة تقع على حافة البادية، إلى الجنوب من البصرة، من الغزو والتخريب، ولم يتوانَ الغزاة عن تدمير قبور الأموات أيضاً، فهدمت القبتان الفخمتان اللتان كانتا على مرقدي طلحة والزبير[6]، كما أتلفت بعض الأضرحة والأماكن الأخرى.

انظر: بلدان الخلافة الشرقية ص69 وعلى نعمة الحلو: المحمرة مدينة وأمارة عربية ص11 (بغداد 1972).

(1) ما تزال هذه القرية عامرة، وهي اليوم تابعة لناحية شط العرب.

(2) جهانكشاي نادري ص384 و

Loriemer, Op. Cit., Vol. I. Part I. P. 1199. و Lockhart: op. Cit., P. 235.

(3) Otter: Op. Cit, P. 381.

(4) قرية عامرة في أنحاء البصرة، وصفت في القرن التاسع عشر بأنها «في غاية العمارة»، وكانت تابعة لقبيلة المنتفق. فتح الله الكعبي: زاد المسافر ولهنة المقيم والحاضر ص26، بغداد 1958، وإبراهيم فصيح الحيدري: عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد ص183 (بغداد- د. ت).

(5) Otter op. Cit., II, P. 380

(6) Niebuhr: op. Cit., II., P.191

سير القتال

في 18 آب وصلت القوات الإيرانية إلى البصرة، وبدأت حصارها بالفعل في 28 من الشهر نفسه. وفي أول أيلول أرسل أمير الحويزة عبد الله بن فرج برسالة رسمية إلى حكومة البصرة حاول فيها استمالة مختلف فئات المجتمع البصري وإقناعهم بالاستسلام[1]. وإزاء رفض القيادة البصرية للعرض، واصلت القوات الغازية حصارها المفروض على المدينة، إلا أن تكافؤ الأسلحة لدى المهاجمين والمحاصرين، وقف- على ما يبدو- حائلا دون نصر سريع يحققه أحد الطرفين على الأخر.

وفشلت عدة هجمات شنتها القوات الغازية في أثناء الحصار، فقد كانت هذه القوات تفتقر إلى مدفعية ثقيلة، كما أن تسليحها كان بوجه عام، تسليحاً خفيفاً، وقد أحست القيادة الإيرانية بهذا النقص وكانت التقارير المرفوعة إلى نادر شاه تطالب بتزويد الحملة بمدفعية ثقيلة العيار، يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في الحرب[2].

وفي 27 تشرين الثاني وصلت إلى مواقع القوات المهاجمة مدافع ثقيلة لاستخدامها في الحصار. ورغم عدم وجود معلومات عن عدد هذه المدافع ومدى فاعليتها، فإن بإمكان المرء أن يتصور أهميتها في تعزيز القوات الغازية، فقد قُصفت المدينة قصفاً شديداً أضر ببعض منشأتها، وأشار السويدي إلى هذا القصف بقوله «فحاصروها مع أضرام نار الحرب بين البين، واشتعال الأطواب والقنابر بين الجانبين»[3]. وقد استمر القصف ليل ونهار، أصيبت فيه بعض المباني المهمة مثل القنصلية الفرنسية[4] وخان الكرمليين[5]، وهي مبان كانت تقع في

---

(1) من أمير الحويزة إلى حكومة البصرة (الوثيقة رقم -3)

(2) Lockhart: op. Cit., P. 236.

(3) حديقة الزوراء ص 482.

(4) تولى الآباء الكرمليون تمثيل مصالح فرنسا في البصرة حتى سنة 1839، ثم تولاها بعد ذلك ذلك مطران الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ببغداد. وفي عام 1755 أعيد افتتاح المقيمية الفرنسية في البصرة.

Loriemer: Op. Cit., Vol. I, Part. I. P. 133.

(5) قدم الآباء الكرمليون البصرة سنة 1623 بأمر البابا كليمنت الثامن، وهم مبشرون كاثوليكيون نشطون كانوا يركزون جهودهم على تنصير الصابئة: انظر

القسم الأعلى من المدينة، مما دل على أن مدفعية القوات المهاجمة كانت تتخذ مواقعها في شمال البصرة، في المنطقة الممتدة بين باب الرباط وباب بغداد، من أبواب البصرة القديمة عند خندق المدينة.

وفي ليلة 6 كانون الأول شددت القيادة الإيرانية من ضغطها على القوات المدافعة، فازداد قصف مدافعها. وقامت قواتهم بهجوم آخر، إلاَّ أن قوات البصرة نجحت مرة أخرى في صدها ودحرها[1]، وبذلك فشلت أخر محاولة لجيش نادر شاه لإسقاط المدينة، كما فشل في الوقت نفسه في احتلال مدينتي الموصل وبغداد.

نهاية الحصار

إن فشل حصار نادر شاه حَرَمَه من الاستفادة من عامل الزمن المحسوب في خططه، فقد استغرقت عملياته في العراق من الوقت ما ضيَّع عليه تحقيق انتصارات عسكرية سريعة، يعزز بها مكانته لدى قواده وشعبه، وهو أمر سرعان ما أثمر مزيداً من السخط والتذمر بين اتباعه، وأظهر معالم التمرد والثورة في بلاده، هذا بالإضافة إلى إفساحه المجال أمام العثمانيين للتحرك ضده، وبخاصة في مناطق التخوم التقليدية في شرق الأناضول.

وفي أوائل كانون الأول أظهر نادر شاه تنازله عن معظم مطالبه السابقة، واضطر إلى الاتفاق مع أحمد باشا والي بغداد على الصلح تمهيداً لعقد معاهدة سياسية معتدلة.

وبوصول أنباء الصلح بين الطرفين في مساء 8 كانون الأول إلى البصرة، توقفت سائر العمليات العسكرية وفتحت أبواب المدينة، وتبادل الطرفان الهدايا وعبارات المجاملة، على حسب الأساليب الدبلوماسية في ذلك العهد. ولم ينس

Gollancz H.: Chronieale of Events between the Years 1623 and 1733 relating to Setlement of the Order of Carmelites in Mesoptamia (Bassora) (Oxford 1927).

(1) Lockhart: op. Cit., P. 235. ويفهم من قصيدة لعبد الرحمن السويدي يصف وقائع المعركة أن القوات المهاجمة كانت تمطر المدينة بـ(القنابر)، بينما كان المدافعون يقتصرون في ردهم المقابل على البنادق دون غيرها، وهو يشير إلى حركة عسكرية دفاعية قادها رستم آغا مع ثلة من رجاله استخدمت فيها السيوف والرماح، وليس من الواضح ما إذا كان يشير إلى هجوم مضاد جرى خارج أسوار المدينة في صفحة من صفحات الحصار. ينظر ديوان عبد الرحمن السويدي، بتحقيقنا ووليد الأعظمي، بغداد 2000، ص54–56.

حاكم الحويزة عبد الله خان أن يُرسل رسالة مجاملة إلى (دورل) المقيم البريطاني في البصرة يشكره فيها على رفضه المساهمة بسفينته في العمليات العسكرية ضد قواته، وداعياً إياه، ومساعده (كريفز)، إلى زيارة المعسكر الإيراني، إلا أن دورل كان أبعد نظراً فيما يتعلق بصلاته بالجانب العثماني، فاعتذر عن تلبية الدعوة مكتفياً بإرسال الهدايا[1].

وفي 16 كانون الأول[2] تحركت القوات الغازية منسحبة بأوامر من نادر شاه نفسه إلى الحويزة، بينما ذهب ضباط تلك القوات إلى النجف مُبلِّغين نادر شاه بالأنباء. ولم تمضِ إلاّ أيام حتى بدأت القوات الإيرانية الأخرى الموزعة في وسط العراق وشماله بالجلاء السريع، وبمغادرة آخر جنود نادر شاه العراق بدأ عهد من السلم، أقرت دعائمه معاهدة سنة 1746 التي أعادت الحدود- بوجه عام- إلى ما كانت عليه في عهد السلطان مراد الرابع سنة 1639 واستمر هذا العهد حتى مصرع نادر شاه نفسه سنة 1747 (10 جمادى الآخرة سنة 1160هـ).

الوثائق

وهي مجموعة الكتب الرسمية المتبادلة في أثناء الحصار بين القيادة الإيرانية وحكومة البصرة وأهلها في شهري تموز وآب سنة 1743.

الوثيقة رقم 1

«صفة مراسلة خواجه خان الحويزة[3] رئيس عسكر العجم من قبل طهماز لما وجهه لقتال أهل البصرة سنة 1156 (1743م) أرسلها إلى رستم آغا يخاطبه عن البصرة، ورستم آغا نائب على البصرة من قبل الوزير المعظم أحمد باشا أمير العراقين»[1]

---

(1) Ibid., P. 235.

(2) يذكر لوريمر أن فَك الحصار عن البصرة كان في 27 تشرين الثاني، وانسحاب القوات الغازية في 5 كانون الأول.

Lorimer: Op. Cit., I. I. P 1199.

(3) كذا في الأصل، والصواب أن خواجة خان هو غير خان الحويزة، المذكور من قبل، والرسالة صادرة عن الأول، ويجعل لوكهارت هذه الرسالة في 16 تموز 1743 ولكنه يشير إلى إرسال رسالتين لا واحدة، والذي نراه أن تكون الرسالة الثانية هي رسالة أمير الحويزة المرقمة (3 في مجموعة الوثائق هذه) وقد جرى إرسالها بعد اكثر من أسبوعين.

عالي القدر الأكرم، جامع محامد الأدب والشيم، رستم آغا، أعانه الله تعالى، وبعده، فالآن جرى الأمر الأقدس الأعلى، أن نتوجه إلى بلدة البصرة، وندعو أهلها إلى ما أجمع عليه أهل الحل والعقد في أكثر بلاد الإسلام، من الدخول في طاعة أمناء الدولة العلية المؤيدة الإلهية. وقد صدر الأمر الأقدس المطاع، وواجب الإتباع، بإجماع العساكر المنصورة في هذه الناحية لتنفيذ الفرمان والتنكيل على من يجلب لنفسه الهوان ويسلك منهج الخذلان. وقد صدر الأمر الأقدس الأرفع الأعلى أن نبدؤكم بالدعوة البالغة، والترغيب إلى الدخول في الطاعة، لهذا بعثنا السادة الكرام، ونتيجة النجباء الفخام، عالي القدر السيد جواد الله لذلك الطرف، لتبليغ الأوامر المقررة، وهو الأمين من طرفنا على العهد والذمة. ولا يخفى ان شاء الله تعالى عهده، ولا يخالف إيعاده ووعده، وأنت من جملة المنسوبين لعالي جاه الوزير المكرم والدستور المكرم المعظم أحمد شاه، ومخير بين حالين: إن طالبتك نفسك إلى خدمة الدولة الأبدية[2]، والتجأت إلى ظل من استظلت به كافة البرية، فلك عندنا ذلك وتشملك المراحم السلطانية والشفاعة الخاقانية. وإن أردت الوصول إلى مخدومك العالي جاه الوزير المشار إليه، مالك مانع، وبعهد الله وعهد رسوله وعهد حضرة الشاهنشاه ظل الإله، أن ما ينالك ضرر من جميع المواد ولا يصيبك ما يسؤك لا قليل ولا كثير. وبعد حصول الاطلاع بمضمون كتابنا هذا ترد لنا الجواب بما تختار لنفسك من إحدى الحالين أن شاء الله تعالى نأمر لك بها، وأن تختلف عن ما أمرناك، وارتكبت طريق الجهل والمعصية، وزين لك الشيطان حمية الجاهلية، فبحول الله تعالى وقوته حين ورودنا لتلك الولاية ننتقم منك حد الانتقام. ومن الواجب في الشريعة المطهرة الخيرية إكمال الحجة، وإيضاح المحجة ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة. ولازم من رد الجواب على وجه السرعة، فأن الأوامر السلطانية لا تؤخر، وما أمرها إلا كلمح البصر. انتهى.

«فلما وصلت إلى رستم آغا، جمع أعيان أهل البصرة، وهم في ذلك الوقت الأكرم درويش بن المرحوم السيد يعقوب الرفاعي نقيب الأشراف، والشيخ إبراهيم المفتي وغيرهم، ممن يحذو حذوهم، فقرأ الرقم عليهم، فاستعبروا وقالوا: لا نسلم

---

(1) هذا النص موجود في الأصل وهو لجامع الوثائق.

(2) في الأصل: الابدين.

بلداً من بلاد الإسلام للطغاة البغاة الاعجام، بل ندافع عنها بالأنفس والأموال، ولله عاقبة الأمور العزيز المتعال. وكتبوا رسالة إجابة للأعاجم وهذه هي»[1]

الوثيقة رقم 2

الكتاب الذي أرسله أهل البصرة إلى خواجه خان ردا على كتابه المذكور.

أما بعد، فقد وصل إلينا كتابكم، وفهمنا ما احتوى عليه خطابكم، فما ذكرتم من أن الملك خليفة الله تعالى في أرضه، وأن الملك له يؤتيه من يشاء من بلاده، وأن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده وأن قد صدر الأمر عليكم بالتوجه إلى البصرة المحمية، ودعوة أهلها إلى قبول أوامركم وترغيبكم في الطاعة وتحذيركم عن شق عصا الطاعة، فهذا أمر عجيب وحال غريب، حيث من المعلوم لدى الخاص والعام، ولا يجهله أحد من الأنام، أن سلطان البرين، وخاقان البحرين، خادم الحرمين الشريفين[2]، ثبَّت الله تعالى سلطنته على الحق وأبَّدَها[3]، ونصر عساكره وأيدها، وهو خليفة الله تعالى في أرضه، القائم بسُنَّة الجهاد وفرضه. القاطع سيفه أعناق ذوى الكفر والطغيان، القامع بشدة سطوته شوكة عباد الأصنام، الذي لولاه ما قام للدين عماد، ولا أرتفع الإسلام على غيره وساد، ولا طاف بالبيت طائف، ولا وقف بعرفات واقف، فيجب على كل من طلعت عليه الشمس أن يجنح لظله، ويقبل في دوحة إحسانه وفضله، فإنه الشمس الذي تضيء بدور الملوك بأنواره، والبحر الذي تستمد جداول الأمراء من أنهاره. وإن البصرة الفيحاء من جملة مملكته، وأن أهلها من بعض رعيته، ومنقادون لطاعته، وقائلون تحت ظل رأفته وحمايته، وأنهم لأوامر ولي أمرهم وزيره المعظم والمشير المفخم، الجامع بين صليل السيف وصرير القلم المؤيد المنصور المظفر أفندينا أحمد باشا، ممتثلون ولأقواله سامعون، امتثالاً لأوامر الله عز وجل (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) فمن خرج عن طاعة سلطانه، وطاعة ولي أمره، فقد خرج عن الطاعة، وشق عصا الجماعة. وما نَصَحتنا به من التحذير عن الفتنة،

---

(1) هذا النص مثبت في الأصل.

(2) يرد السلطان العثماني محمود الأول، وقد تولى السلطنة من سنة 1730 إلى سنة 1754 (1143–1168هـ).

(3) في الأصل: أيدها.

والترهيب عن أتباع سبيل المفسدين والنهي عن ابتغاء سبيل المؤمنين، فلا والله، ما خرجنا عن سبيل المؤمنين قيد شبر، ولا اتبعنا سبيل المفسدين قُلامة ظفر. فالواجب عليك أن تنصح نفسك كما نصحتنا وتحذرها كما حذرتنا، ليسقط عنا وعنكم أثقال الحروب، وتحط عن ظهوركم أوزار الآثام والذنوب، ويتم الأمر لنا ولكم، ولئلا تدخلوا تحت قوله تعالى (اتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)[1]، فإن لم تقبل نفسك منك النصيحة إلا اختلال[2] النظام، وأصرت على ما يؤدي إلى سفك دماء الأنام، فما نقول إلا ما قاله الموحدون: أنا لله وأنا إليه راجعون، أن عَدَت العادون وجار (الجائرون) وأنا نرجو الله تعالى مجيراً، وكفى بالله ولياً، وكفى بالله نصيراً، وها نحن لملاقات من رامنا بسوء متأهبون. وبالله تعالى عن من بغى علينا مستعينون، ولنصرة الذي يؤيده من يشاء منتظرون، لا نرهب من الخوف لأن عندنا من المقرر المعلوم، أنه لم يمت أحد من قبل انقضاء أجله المحتوم، وأن من فاز منا بالشهادة فقد نال السعادة، ورُزق الحُسنى وزيادة. وأن النصر ليس بكثرة الجنود والعدد، ولا بجمع الخيل المسومة والعُدد، بل كما قال الله تعالى في محكم القرآن العظيم (وما النصرُ إلاَّ من عند الله العزيز الحكيم)[3]، وأن الله عز سلطانه قد أظهر كنزه سره المصون بقوله تعالى (وقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون)[4] وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، والى الله ترجع الأمور على الجور (كذا) الإرادة الربانية يجري الفلك ويدور والسلام. انتهى.

«فلما ورد الجواب على الأعاجم، جمعوا الجموع، وجندوا الجنود والعساكر المخذولة، وتوجهوا نحو البصرة الفيحاء المحمية، وأحاطوا بها من كل جانب وتبعهم جميع قرايا البصرة ورعاياها، ولم يبق إلاَّ المسورة لا غير وتحصنوا أهل البصرة في المسورة، وسدوا الأبواب من كل جانب، وذلك في سنة ألف ومائة وست وخمسين، وأقام الحصار مدة طويلة، ثم أن العجم أرسلوا رسالة أخرى في أثناء الحصار لأهل البصرة على وجه النصيحة وهذه هي»[5]:

---

(1) البقرة: أية 44.

(2) في الأصل: الاختلال.

(3) آل عمران: أية 126.

(4) الأنبياء: 105

(5) هذا النص مثبت في الأصل.

الوثيقة رقم 3

الكتاب الذي ﴿أرسله أمير الحويزة عبد الله خان المشعشي إلى أهل البصرة طالبا تسليم مدينتهم.

بسم الله الرحم الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة على رسوله الأمين، وعلى آله والصحابة الأكرمين.

بعد إفشاء[1] السلام، وإهداء التحية والإكرام، إلى العلماء الكرام والنقباء العظام، والأشراف والمشايخ من أهل البصرة، خصوصا الشيخ درويش والشيخ إبراهيم والسيد رمضان والسيد طالب، ومن يحذو حذوهم، أحسن الله تعالى أحوالهم، وأصلح بالهم وتقبل أعمالهم وبلغهم آمالهم، فقد رُوي عن رسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم بالأسانيد الصحيحة، أنه قال (حق المسلم على المسلم النصيحة) ونحن وأياكم ممن جمعتنا- بحمد الله تعالى كلمة الإسلام على الصادع بها صفوف الصلاة والسلام، فحقَّ علينا جميعا إهداء النصائح وإبداء المصالح، وأنتم وأن كنتم ذوى الأنظار الثاقبة، وأولى الأبصار الصائبة، والعالم لا يحتاج إلى التعليم والفهم مستغن عن التفهيم، إلا أنه لا بأس بالتذكير والتبيين امتثالاً بقوله تعالى في كتابه المبين (وذَكِّر فإنَّ الذكرى تنفع المؤمنين)[2]. وقد بلغكم- جمعنا الله تعالى وإياكم على الهدى، وعصمنا جميعاً عن مواقع الردى- ما ملأ الخافقين عن أخبار سلطان هذا العصر، وما منحه الله تعالى به من الآيات الظاهرة[3] والعزة القاهرة، والقدرة البالغة، والقوة الدامغة، والرأي السديد، والجد السعيد، والعطاء الجزيل، والسيف الطويل، والدولة الناسخة لسائر الدول، الشاهدة لكونه عز وجل مالك الملك (يؤتى المُلك) من يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء بيده الخير وهو على كل شيء قدير[4]. وأنه ما قاومه عزيز إلا ذل، ولا كثير إلا قل، ولا راية إلا

---

(1) في الأصل: انشاء.

(2) الذاريات: أية 55.

(3) في الأصل: الطاهرة.

(4) إشارة إلى قوله تعالى في (آل عمران، أية 25) (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك لمن تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير أنك على كل شيء قدير).

انتكست، ولا مدينة إلا خربت واندرست، ولا بلدة إلاَّ حل بها البَلا، وحق على أهل الجَلا، ولا قوم إلاَّ جلبوا على أنفسهم الندامة، وضُربت عليهم الذلة والمسكنة والوخامة، ولا كتيبة إلاّ أمسوا مقهورين لا قاهرين، ولا عصابة إلا غلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين، فالسعيد من اتعظ بغيره، واقتفى مواقع خيره، وقد وجه إلى أهل البصرة طائفة من جنوده أولى بأس شديد يقاتلونهم أو يسلمون يقودهم الأمير المعظم والسردار المكرم[1] أسعد الله تعالى إقباله وأصلح أحواله- وهو من أهل بيت المروءة والفتوة والشجاعة والمناعة والجلالة والبساطة، طيب النفس، كريم الأخلاق، حسن السجايا، وفي العهد ناجز الوعد، حامي الذمار، محمود الآثار، يرحم الصغير، ويوقر الكبير، ويقوي الضعيف، ويغيث اللهيف، يحب الصلاح والسداد، ويكره الفتنة والفساد، ليس بينه وبين أهل البصرة مباغضة أو معاداة[2]، ولا مشاجرة ولا مشاحة ولا مقالات، وإنما هو عبد مأمور بأمر لابد له من امتثاله، وهذا أسهل[3] أمر يطلب منه ومن أمثاله، فأقامه في الحويزة مدة مديدة، وأرسل إليهم رسائل عديدة، يدعوهم إلى التسليم والبيعة والدخول في ربقة الإسلام والطاعة، فما زادهم إلاّ عُتُواً ونفوراً وجعلوا أصابعهم في آذانهم واستشفوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا ولم يهتدوا إلى الصواب واغلظوا له في الجواب، فتغافل عن ذلك تحلماً، وتثاقل عنهم رزانة وتكرماً، حتى أتته الأرقام[4] والفرامين تترى. وتتابعت عليه الأوامر شفعا ووترا مشحونة بالتأكيد واللوم والتهديد.

فلم يجد بداً من المسير إليهم، حتى أناخ برَحله عليهم، فأتاه أهل السواد من الأطراف يستصلحون لأحوالهم، فبذل لهم الأمان على دمائهم ونسائهم وأموالهم، فهم يمرحون في بساتينهم ومزارعهم ويسرحون في مرابعهم وطرائقهم. وقد كان أهل البلدة وهو السواد الأعظم بمن فيها من (أولى) الأحلام والنهى، وأرباب العلم والفهم والحجا، وهم المجربون للأمور، الناظرون في مصالح الجمهور، أولى بهذا الاستصلاح ، ومعرفة الفساد من الصلاح، وأجرى بالنظر في الأغوار، والتحفظ عن

---

(1) يريد السردار خواجة (أو قوجة) خان قائد الجيش.

(2) الأصل (معادات).

(3) في الأصل (سهل).

(4) يريد: جمع رقيم، وهي الرسالة.

الأخطار، وأعلم بأن الدورة[1] الإلهية لا تحارب، وأن الأمور السماوية لا تغالب، وأنه ما وقع قوم من[2] الحصار إلا فلّوا، وما غزي قوم قط في عقر ديارهم إلاّ ذُلُّوا، وأن الاحتصار[3] إنما ينفع من كان له مدد قريب، أو فئة يدعوها فتجيب[4]، دون من هو في أضيق من عقد التسعين، لا أمل له بناصر ولا معين. وأن السلطنة التي قهرت العرب والعجم، ودانت لهم السند والهند والترك والديلم. وجلبت على البصرة جيرتها وهم حماتها، وقادت[5] إليها جموع العرب وهم فرسانها وكماتها، لا يعجزها شأن أهلها وهم الأقلون، ولا يتصعب عليها أمر هؤلاء وهم فيها أذلون، وهل هذا الاحتصار وما هم عليه من الجهالة والإصرار إلا من إلقاء النفس في التهلكة، وقد نهى الله عنه، وكيف يرجون الله تعالى أن يفرج عنهم وهم مصرون على مخالفته وعصيانه، مستوجبون لهوانه وخذلانه، فإن كان هذا التحفظ عن الدماء أن تسفك والحرمات أن تهتك والأموال أن تؤخذ وتُملك، فما هم فيه تعريض لهذه[6] كلها إلى الشر والاستلاب، والاستعجال عليها بالفساد والانتهاب، وقد كان يمكنهم ذلك من دون تقحم هذه الأحوال الخطرة، والوقوع في هذه المضايق الوعرة، على أن المطلوب الكلي والغرض الأصلي لحضرة الشهنشاه إنما هو سعة المُلك وكثرة[7] الرعاية والعمارة، ولا صلاح له في القتل والسبي والنهب والغارة، وأن كان للتحفظ على أمر الدين والمذهب أن يتطرق إليه التغيير أو يحدث فيه الأحداث والمناكير، فالقواعد المقررة في هذه الدورة منذ ظهر أمرها وأشرق بدرها تقرر[8] كل ذي ملة على ملته ومسالَمة كل ذي نحلة على نحلته، لا يكلف أحد بالخروج عن سيرته وأدبه، وبمفارقة سنته ومذهبه، ما جعل عليكم في الدين من حرج، ولا أكراه في الدين. أو ما يبلغهم سيرته في أهل الهند لما فتح الله تعالى عليه بلادها، وأُلقي إليه قيادها، وذلل له صعابها ووطِّئ له رقابها، كيف ترك المسلمون بفرقهم على مللهم، والكفار بفرقهم

(1) في الأصل: الدوة، وسترد لفظة الدورة في موضع أخر من هذه الرسالة.
(2) لعل الصواب: في.
(3) في الأصل: الاختصار.
(4) في الأصل: فيجيب.
(5) في الأصل: وقادة.
(6) في الأصل: لهذا.
(7) في الأصل: وكثر.
(8) لعل الاصح: تقو.

على نحلهم، ورتب الأشراف ورؤساء المذهب على مراتبهم، ولم ينكر شيئا من مذاهبهم ولم يقطع شيئا من رواتبهم. وهكذا سيرته في بلاد الترك وفيما افتتحها من بلاد الروم[1] مثل الحلة والمشهدين وكركوك وما والاها، وناهيكم في ذلك بما في العساكر المنصورة من الفرق الثلاثة والسبعين؛ لا مخاصمة بينهم ولا حجاج، لكل منهم شرعة[2] ومنهاج، يتوالفون ويتصادقون ويتسالمون ويترافقون ويتعاملون ويتوافقون ويتزاورون ويتعاشرون ولا يتنافرون. تتكافأ دماؤهم وأموالهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، لا تجد فيهم أحقاداً ولا أضغاناً، قد نزع الله تعالى ما في صدورهم من غل أخوانا[3] وأن كان أنفة على الديار أن يتسلط عليها الأغيار. يتصرفوا في عشورها وطوقها (كذا) ويحيوا من خراجها وحقوقها، فهذا أمر مرجوع الملوك دون المماليك، والى الحكام والسلاطين دون الصعاليك وما للرعية وهذه الحمية؟ وما للسَّقَطَة والأذناب والدخول في هذا الباب؟ وما للسوقة والأتباع والسفلة والهمج الرعاع الذين ما يملكون من قطمير وليسوا في العير ولا في النفير والخوض في هذه اللجة، والتطرق إلى هذه المحجة. إنما على الرعية والضعفة أن يطيعوا الله والرسول وأولى الأمر وليس إليهم الرد والقبول والأنفة والاستكبار، ويخلق ربك ما يشاء ويختار لهم الخيرة. وهب أن في البصرة رجالاً من أهل هذا الشأن، فأين أهل العساكر والذخائر والعشائر والأقوام والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام، حتى لا يتورطوا في هذا الأمر المهم ويتهودوا في هذا الخطب المُدلَهِم ، ومقاومة هذا الفيلق الجرار، ومصادمة أمر هذا الملك الجبار؟ فإن كانوا مستمدين بأهل البلد فهذا من الآراء السخيفة والخيالات الواهية الضعيفة، إذ ليسوا من هذا العزم والحزم (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى)[4] شتى)[4] فلو جال الجائل، وصال الصائل، لوجدتهم كأنهم حُمُر مُستَنْفَرة فرّت من قَسْوَرة[5] فلا يستفزنهم هذا الضوضاء فأنه رؤما أفئدتهم هوا[6]. وهَب أن فيهم

---

(1) بلاد الروم اصطلاح كان يقصد به بلاد الترك، والمقصود به هنا البلاد العثمانية عموما.

(2) في الاصل: شرعية.

(3) اشارة إلى سورة الحجر- أية 46.

(4) سورة الحشر- أية 14.

(5) سورة المدثر- آية 51.

(6) كذا في الأصل، ولعل الصواب: رؤي ما افئدتهم إلا هواء.

أغنياء متوافقون، وأقوياء متصادقون، فكيف بالمستضعفين من الرجال والنساء والولدان، لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا؟ فمن كان من أهل الأنفة والحمية فلتأخذه الحمية على هؤلاء أن يستنقذهم من البلية لا أن يجعلهم غرضاً للمنية، ويعرضهم للقتال ويعرضهم للاصطدام والاستيصال، وقد قيل في الأمثال: ليس الغيرة أن يطالع المرؤ خيره ويضر غيره. وأن كانوا واثقين بسلطان الروم[1] إن يمدهم بالأموال والرجال والبأس الشديد، فأنَّى لهم التناوش من مكان بعيد؟ وكيف يظنون هذه الظنون، وقد حيل بينهم وبين ما يشتهون، وتقطعت بهم الأسباب، وضرب بينهم بسور له باب؟ وأن كان ذلك لمطالعة العواقب، فقد قضوا ما عليهم من الحق الواجب، وخرجوا عن عذل العاذل وعُتبى العاتب، فليعرفوا- رحمهم الله تعالى- قدرهم ولا يتعدوا طورهم، ولا يفرطوا في اللد والعناد، ولا يستجلبوا الخراب والفساد. أليس[2] استصلاح الأحوال والاستبقاء على النفوس والأموال أولى وأعود في المآل وأصلح للعاقبة وأحزم، وأقرب إلى الفلاح وأقوم وأسلم، وألم للشعب عن الحاجة وأحسن وأمكن للاستدراك وأعون؟ فليلاحظوا العواقب بالعيون الصحيحة دون العوراء، ولا يحفظوا شيئا ويغيب عنهم أشياء، ولينظروا لأنفسهم باستدراك ما فرط قبل الفوت، ولا تنفع التوبة عن معاينة الموت، ويستقيلوا عثرتهم ويكفوا عن اللدد والإصرار قبل أن يجتمع عليهم النار والعار، وأنتم يا أخوان الدين وأولي الأبصار المهتدين، بقية السلف وحجة الخلف، وقدوة الأنام، ومفزع الخاص وحصون الإسلام، ومفاتيح دار السلام، العارفون بالحقائق المنتبهون للدقائق، الهداة إلى سبيل الخيرات، الدعاة إلى مناهج النجاة، الفارقون بين الخير والشر، الآمرون بالمعروف الناهون عن المنكر، عنكم تصدر الاراء واليكم ترد، وبكم تنحل الأمور وتنعقد، واليكم تطمح الأبصار وترمق الأنظار وتشد الرحال وتخفق النعال وتوطئ الأعقاب وتمد الرقاب[3]، واليكم المرجع في جميع الأمور، وعليكم المعول في المأمول والمحذور، وبكم يسد الخلل، وتتقى[4] مواقع الزلل ويرقع الخرق، وتنظم مصالح الخلق، وفي الحديث الشريف:

---

(1) يريد السلطان العثماني.

(2) في الاصل: ليس، وهو يخل المعنى.

(3) تكررت (توطيء الاعقاب) بعد هذه العبارة في الاصل.

(4) في الأصل: ويبقى.

العلماء أعلام الدين، وأوتاد الأرض ولولاهم لماجت بأهلها، وفي حديث أخر: إذا ظهرت الفتن فليظهر العالم علمه، وإلا لجم بلجام من نار. وفي حديث أخر: وإلا تقع عليه[1] لعنة الله، الله اله يا أعلام (بياض في الأصل..)[2] الدين والأخوان الراشدين في حقن دماء المسلمين وحفظ نظام أمة محمد، خذوا حذرهم وأصلحوا أمرهم، ودلوهم على الهدى، ولا تتركون[3] سدى. ومعاذ الله تعالى أن تموج البصرة بأهلها وأنتم فيها، وأي فتنة أعظم من هذه الفتنة العامة التي لا تصيبن الذين ظلموا منهم خاصة، وتعرفون العجم بطشهم شديد ومرماهم بعيد، لا يملون عن الطلب، ولا يذلون من الكلب (كذا) لا يرضون بالدنية، ولا يفرون دون بلوغ الأمنية، لا يردهم عن البغية ردا، ولا يصدهم صاد عن المراد، ما تأهبوا لأمر إلا بلغوا أقصاه، ولا جروا إلى مدى إلا ادركوا منتهاه ولا تحجز عنهم الحيطان والحصون ولا تحمي[4] عنهم البروج ولا تصون، وقد رزقوا من الدهاء والحيلة والفتك والغيلة والسطوة ونفوسهم سبعية وسيوفهم مسلولة، ونياتهم صحيحة غير معلومة، لا تغني عنهم شيئا من هذه القصبات الواهية ولا تكفهم أمثال هذه الاجتماعات العاميه. فبادروا- رحمكم الله تعالى- إلى تقويم الأدب وإصلاح ما فسد، قبل أن يتسع الخرق على الراقع، ويحل عذاب واقع ليس له دافع، وطبُّوا هذه القالة، واردعوا الجهالة عن الجهالة قبل أن تطيرهم المنايا كالطيور عن أوكارها. وعجِّلوا- غفر الله تعالى لكم- قبل أن تدخل عليكم المدينة من اقطارها فحينئذ لا تنفع شفاعة الشافعين، وإذا نزل بساحتهم فساء صباح المنذرين، ولينظروا بعض من يثقون به من أهل الخير والصلاح فليستقروه للاستصلاح يلتمس لهم الأمان ويتوثق لهم بالعهود والإيمان على الأموال والعيال والنفوس والدين والمذهب والناموس وحسن السلوك مع عموم الرعايا سيما الأعيان والإشراف وأرباب المزايا وترتيبهم على مراتبهم ونصبهم على مراكزهم ومناصبهم وأن لا يغير شيء من القواعد القديمة حقيرا كان أو جليلا ولا يؤاخذون بما سلف إلا يظلمون فتيلاً، وإلا فيوقنوا أنهم مستضعفون مغلوبون ومتهورون ومخذولون منكوبون، ونفوسهم

---

(1) في الأصل: تقعلية، مدغمة.

(2) العبارة بين قوسين وردت في الأصل، مع أنه ليس في سياق الكلام أي انقطاع.

(3) لعل الصواب: ولا تتركونهم سدى.

(4) في الأصل يحمي.

مسلوبة وأموالهم منهوبة، ونسائهم مأسورة، وديارهم خربة غير معمورة، سنة الله تعالى في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تحويلا. وأيم الله تعالى رب العالمين أني لكم ناصح أمين، ليس لي هواء[1] فيما رسمت أن ﴿أريد إلا الإصلاح وإلا فأمانتي أديتها، وحاجة في النفس قضيتها، والسلام عليكم ورحمة اله وبركاته.

من الفقير إلى الله الغني عبد الله الحسيني في شهر شعبان المعظم سنة ألف ومائة وست وخمسين

الوثيقة رقم 4

الكتاب الذي أرسله أهل البصرة إلى أمير الحويزة ردا على كتابه المذكور.

أما بعد، فقد ورد إلينا كتابكم الكريم، المقابل بالإجلال والتعظيم، فما ذكرتم من أنا ممن جمعتكم معنا كلمة الإسلام، وأننا وإياكم أخوان في الدين وأنكم بذلتم النصح لنا لكوننا من المؤمنين الموحدين، وذكرتم أن الواجب على الرعية إطاعة الله تعالى ورسوله وأولى الأمر، وليس لهم المقاتلة تنقما وحمية فإذا تقرر لديكم ذلك، وجنابكم- والله الحمد- عالم كامل، يعرف أننا رعية مولانا سلطان البرين وخاقان البحرين، خادم الحرمين الشريفين، مؤيد أركان الدين وقامع الكفرة والملحدين، ورعية مولانا الوزير المعظم، والمشير المفخم الوزير أحمد باشا أدام الله تعالى إقباله، لا نعمل شيئا إلا بأمره، ولا نبرم أمراً إلا بأذنه، ونحن لأوامره ممتثلون، ولأقواله سامعون، فكيف يجوز لنا أن نخرج عن ربقة طاعتهما[2] ونسلم بلادهما لغيرهما وبغير[3] أمرهما؟ ولم يكن بنا- والله الحمد- عجز ولا تعب، ولا وهن ولا نصب، وليس علينا قلة من الجبخانة[4] والذخائر ولا المقاتلة والعساكر. أن رمتم الفيحاء فأمرها إلى والي أمرها، وأما نحن فجلوس في بلادنا. وإن[5] كنا مامورين بمحاربة من حاربنا ومقاتلة من قاتلنا. ومعلومكم أن قتيلنا شهيد، وقتيل من

(1) يريد هوى.
(2) في الأصل طاعتها.
(3) في الأصل: غير.
(4) الجبخانة لفظة فارسية بمعنى (مخرن السلاح).
(5) في الأصل: واما.

اعتدى علينا في عذاب شديد، لقوله تعالى في كتابه المبين (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا أن الله لا يحب المعتدين)[1] ويشهد لذلك قللكم[2] التي ترمي من مدافعكم فهي علينا برداً وسلاماً كأن صارفاً يصرف ضررها عن الأنام. فلو أن جنابكم الشريف يبذل النصيحة لحضرة الشاه ولحضرة السردار أن يدخر هذه المصارف التي تبلغها لقتال المسلمين، ويصرفها في محاربة الكفرة والمشركين، لتوسع ملكه وصار غازياً متابعاً لسنة سيد المرسلين، ولم يحصل له ولا لاتباعه خلل في الدين، ومثلكم من يبذل النصيحة الصحيحة، وفقنا الله تعالى وإياكم لطاعته، وعصمنا وإياكم من مخالفته، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته انتهى.

(1) البقرة: آية 190و 244، وآل عمران 166.

(2) القلة لفظة تركية من أصل فارسي من كولة وهي كرة وكل شيء كروي، والمقصود بها اطلاقات المدافع القديمة.

أهداف الوجود المصري في الخليج العربي

1840-1817

تمثل حقبة التوسع المصري في الخليج العربي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر أهمية خاصة ليس في تاريخ الخليج نفسه فحسب، وإنما في تاريخ القسم الآسيوي من الوطن العربي عامة، فقد كشف هذا التوسع عن جملة من الأمور، منها أنه سجَّل أول اهتمام مصري جدّي بمنطقة الخليج، حيث لم يسبق أن أبدت الدول المتعاقبة في مصر، عبر التاريخ، مثل ذلك الاهتمام، بمنطقة تبدو بعيدة عنها جغرافياً، ولا تُعد داخلة ضمن المجال الحيوي لها، كبلاد الشام، أو البحر الأحمر مثلاً، وإذا كانت حجج محمد علي بشأن مد نفوذه إلى هذه المناطق تبدو مبررة إلى حد ما في اعين اهل عصره، فإن مد هذا النفوذ إلى منطقة الخليج ظل امراً يحتاج إلى تفسير.

ومن ناحية أخرى، فإن الحقبة شهدت تحول منطقة الخليج إلى ساحة صراع صامت بين قوة عربية فتية لم تكن من امارات سواحله، هي مصر، ودولة عُدَّت اكبر قوة بحرية في العالم عهد ذلك، هي بريطانيا، ومن ثم كان الخليج مسرحاً لأول تحدٍ عربي يتجاوز إمكانية القوى الخليجية نفسها، ضد السيطرة الأوربية المتصاعدة في اقطار الشرق عامة، ولا نشك في ان ذلك الصراع كان واحداً من أهم الاسباب التي أدت إلى أن تقف بريطانيا موقفها العدائي السافر من مشاريع محمد علي، بل ومن كل مشروع يمكن ان يقضي بتوحيد اقطار المشرق العربي في دولة واحدة.

وفضلاً عن ذلك فان الحقبة كشفت في مراحلها المبكرة، ولأول مرة، عن ظهور تنافس بين ولايتين عثمانيتين في السيطرة على الخليج، أو بعض سواحله، هما مصر والعراق، وكان المفروض بحكم كونهما تابعتين للدولة العثمانية أن لا يحدث مثل ذلك التنافس اصلاً، لأنه سيصب في صالح الدولة المركزية في أي من الحالين، ولا يمكن تفسير هذا الأمر إلاّ بإدراك أن حكام هذين القطرين كانوا يَصدرون، في قراراتهم، عن نوازع كانت تفرضها عليهم دواعي الموقع الجيوبولتيكي لقطريهما، وليس لمجرد التسابق في تنفيذ أوامر الدولة المركزية.

ومن حُسن طالع الباحث في هذه الحقبة أن يجد كمّاً طيباً من الوثائق الأصلية التي تُعينه على بحثه، تتمثل أولاً في مراسلات قادة الجيوش المصرية في نجد وسواحل الخليج مع حكومة محمد علي، فهذه المراسلات المحفوظة اليوم في

دار الوثائق القومية التاريخية في القاهرة، تقدم معلومات في غاية الأهمية عن جميع التحركات العسكرية المصرية في المنطقة، وعن الأهداف المتوخاة من وراء هذه الحركات غالباً، والصعوبات التي كانت تواجهها، والتحديات التي قدر لها أن تتعامل معها، إلاَّ أن علينا أن نتذكر- في هذا الصدد- أن استيعاباً كاملاً لمكنونات تلك الوثائق ليس أمراً ميسوراً كما قد يُظن، وسبب ذلك هو كثرة الوثائق أولاً، وعدم وجود فهارس دقيقة لها، وأن ما نُشر كان يمثل بعض المختارات منها فحسب. ومن جهة أخرى فإن رجوع قادة الجيوش المصرية في تلقيهم لأوامرهم لمحمد علي وحده، جعل من غير السهل دائماً معرفة أفكار صاحب القرار هذا، والدوافع التي كانت تدعوه إلى اتخاذه أي قرار من قراراته، وبهذا فإن علينا أن لا ننتظر من هذه الوثائق أن تكشف بيسر عما لم يكن مطلوباً أن يُكشف في حينه من أسرار وخبايا سياسية.

ويمكن أن تُدرس حقبة التوسع المصري في الخليج، على مرحلتين رئيستين، تبتدئ الأولى حينما قضت جيوش إبراهيم باشا على الدرعية، عاصمة الدول السعودية الأولى، وانطلقت، مستثمرة فوزها ذاك، باتجاه سواحل الخليج، وهي المرحلة التي استغرقت شهور سنة 1817؛ بينما تبتدئ المرحلة الثانية بوصول القائد المصري خورشيد باشا، على رأس جيش جديد، إلى المنطقة سنة 1837 وتنتهي بانسحاب آخر جندي من هذا الجيش سنة 1840.

ومن الطبيعي أن تكون لكل مرحلة خصائصها ودوافعها ونتائجها، وإن كانت المرحلتان تتداخلان من حيث الأهداف السَّوقية العامة للتوسع.

المرحلة الأولى

تبتدئ هذه المرحلة فور انتصار إبراهيم باشا بن محمد علي على القوات السعودية المُستَمكنة في حصون مدينة الدرعية في 9 ايلول (سبتمبر) سنة 1818، واستسلام عبد اللّٰه بن سعود؛ فعلى الرغم من بُعد مدينة الدرعية عن سواحل الخليج، وحاجة القوات المصرية إلى فترة من الراحة بعد المعارك العنيفة التي خاضتها ضد أعدائها، فضلاً عن متاعب قطع الطرق الصحراوية الشاقة في فيافي نجد، فإن هذه القوات لم تلبث أن أخذت بالتقدم شرقاً باتجاه منطقة

الأحساء الساحلية، مستهدفة- هذه المرة- ميناء القطيف، ويُفهم من رسالة لإبراهيم باشا إلى أبيه أن تحديد هذا الهدف كان لإبراهيم نفسه، وأنه ابلغ محمد علي برأيه هذا بوصفه مُقتَرَحاً تُحتِّمه ظروف الصراع مع السعوديين آنذاك[1]، إلاّ أن تأمّل الوقائع التالية يكشف أن هدفاً سَوقياً كهذا لم يكن مما يُقترح على محمد علي، ومن ثَم لم يكن مما يدخل في النطاق المباشر للمعارك الدائرة بين الطرفين، فطول خطوط الإمداد بين الدرعية والاحساء، وصعوبة سلوك الطرق الصحراوية هناك، وبخاصة ما يتعلق بنقل المعدات الثقيلة كالمدافع على أراضٍ رملية هشَّة، ووقوع الأحساء نفسها ضمن دائرة اهتمام الإدارة المملوكية في العراق، فضلاً عما يسببه الوصول إلى موانئ الخليج من تداعيات بسبب تنافس القوى الأوربية البحرية في السيطرة على مياهه، لم يكن أمراً تكتيكياً تجري معالجته ضمن اطار قيادة الميدان المصرية، وإنما كان، في حقيقته، من أكثر الأمور دقة وأهمية، بسبب جسامة المسؤولية المترتبة على تسيير حملة كهذه، وما تؤدي إليه من تداعيات خطيرة في الموقف الدولي لمصر، وهي أمور كانت تعد من اختصاص محمد علي وحده، أما القول بأن هدف الحملة هو تصفية الوجود السعودي من بلاد الأحساء فأمر لا يتفق مع سياق الأحداث، أن هذا الوجود قد تداعى بمجرد انهيار الدولة السعودية في الدرعية، وأن والي بغداد داود باشا استعاد سلطة الدولة العثمانية الشكلية على هذه الأنحاء قبل وصول القوات المصرية اليها بمدة؛ ومن ناحية أخرى فإن رسالة لإبراهيم باشا إلى أبيه كتبها عقب حوادث الدرعية تشير إلى عدم معرفته بما ستؤول إليه الأيام بعد ذلك، بل تؤكد أنه ينتظر أوامر محمد علي بشأن الانسحاب إلى المدينة المنورة، أو إقامته «في هذه الجهات»[2]، وليس في الرسالة إشارة إلى نية التقدم باتجاه الأحساء بأية حال.

ولا نشك في أن كون قرار التقدم كان من وحي أفكار محمد علي يمنحه أهمية خاصة، لأنه يدخل في ضمن القرارات الأكثر خطورة في سلسلة قراراته الستراتيجية، بل يكشف عن طبيعة أهداف المرحلة التالية من التوسع في الخليج،

---

(1) دار الوثائق القومية التاريخية بالقاهرة، محفظة 5 معية سنية، بحراً وبراً، رقم 94 من إبراهيم باشا إلى محمد علي بتاريخ 9 رمضان 1233هـ.

(2) محفظة 5 بحراً براً رقم 178، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في 25 جمادي الاولى 1233.

كما تدل الطريقة التي عالج بها محمد علي الأزمة الناجمة عن سيطرة جيشه على الأحساء، عن حذره الشديد في التعامل مع مشاكل الخليج هذه، واستعداده للتراجع التكتيكي إذا ما لزم الأمر، فلقد كان يدرك أن تلك المشاكل ذات طبيعة سياسية بالدرجة الأولى، وانه ما لم يراعى الجانب السياسي فأن أي تقم عسكري يبقى امراً محفوفاً بالأخطار، أو غير مُجدٍ في أقل تقدير.

ففي الوقت الذي كانت القوات المصرية تغذ السير شرقاً باتجاه سواحل الخليج، كان والي العراق القوي داود باشا (1816-1831) يسعى للحصول على سَبقٍ في الوصول إلى تلك السواحل، مدفوعاً بدوافعه الذاتية والقطرية معاً، وأهمها حرصه على الظهور بمظهر المشارك في نصر لم يكن هو سبباً في حدوثه بالتأكيد، وذلك باعلان حصوله على بعض غنائم الحرب المتمثلة بمساحة من الأرض التي كانت تُعد من ضمن ممتلكات السعوديين السابقة. إضافة إلى رغبته في مد سيادته على جزء مهم من ساحل الخليج، مما يمنحه وزناً سياسياً مضافاً بعد أن نجح في توحيد معظم أنحاء العراق تحت سيطرته المركزية، وفي الواقع فإن وزناً كهذا لم يكن قليل الأهمية لدى داود باشا، وهو الذي يحكم العراق على نحو مستقل من الناحية العملية عن الدول العثمانية، ويتجه بسرعة إلى اعلان استقلاله الناجز عنها.

ولما كانت الأحساء تُحكم، قبل مد الدولة السعودية سيطرتها عليها، من قبل امارة بني خالد المحلية، متمتعة بشيء من الاستقلال الفعلي عن جيرانها، مع نوع من التبعية الاسمية للدولة العثمانية، فقد حاول داود باشا، مستفيداً من ظروف الانهيار السعودي، وفرار فهد بن عفيصان ممثل السلطة السعودية إلى البحرين، اعادة أمراء بني خالد إلى حكم امارتهم، وكان هؤلاء الأمراء قد تحالفوا أولاً مع إبراهيم باشا، حتى قيل أنهم هم الذين حرضوه على القدوم إلى الأحساء[1]، لكنهم نفضوا أيديهم منه، مُفضِّلين اللجوء إلى العراق. وتشير رواية إلى أن سبب تخلّيهم عن إبراهيم هو استبشاعهم الطريقة التي تخلص بها الأخير من بعض أعوان

(1) يصرح محمد بن عبد الله الانصاري في كتابه تحفة المستفيد بتاريخ الاحساء في القديم والجديد (الرياض 1960، ص144)، بأن آل عريعر الخالديين هم الذين حرضوا إبراهيم على غزو الاحساء.

السعوديين وممثليهم في الأحساء[1]. وهي رواية نراها غير مُقنعة، بسبب طبيعة ما كان متوقعاً أن يحدث في صراع محتدم بين قوتين عسكريتين سبق لها أن تحاربا على مدى جبهة قتال عريضة، وكون بنو خالد أنفسهم قد حاربوا ممثلي السعوديين في الأحساء. وليس ببعيد أن يكون داود قد أراد بإعادة هؤلاء تكوين قوة حاجزة تحمي تخوم العراق الجنوبية من أية تداعيات عسكرية غير متوقعة مستقبلاً، ودون أن تكلِّف خزانته أموالاً جمة فيما لو استُبدلت بقوات عراقية نظامية، في نفس الوقت الذي رأى فيه أمراء بني خالد أن حكم داود الاسمي يمنحهم الفرصة في اعادة سلطتهم كإمارة ذات حكم ذاتي؛ واتباعاً لهذه السياسة كلَّف داود كلاّ من محمد وماجد ابني عريعر الخالديين باعادة بسط نفوذهما على منطقتهما السابقة، وأعانهما بأن كلف قبيلة المنتفق القوية في جنوبي العراق بإسنادهما عسكرياً، فلم يكن من هذين الأميرين إلاّ أن يمضيا إلى حيث عشيرتهما التي لا نعرف مكان وجودها على وجه الدقة في تلك الفترة، والغالب أنها لم تغادر الاحساء في أثناء الوجود السعودي فيها، فأقنعاها بالعمل على استعادة البلاد. ويذكر المؤرخ الأحسائي الأصل عثمان بن سند أن قوات العشيرة تقدمت لمحاصرة (البلاد الأحسائية) مما دل على وجود مقاومةٍ ما من بعض أهل القرى هناك. وقد اضطر الأميران الخالديان إلى شن عدد من المعارك ضد فلول السلطة السعودية في المنطقة[2]، كان من نتائجها قتل أعداد من اتباع تلك السلطة، وبذا استتب الامر لإمارة بني خالد من جديد في حكم الأحساء، على أن حكمها هذه المرة كان يجري ضمن نطاق السلطة الاسمية لداود باشا، ومن هنا كان المس بذلك الحكم يعني أيضاً مساً لسلطة والٍ عثماني قوي يحسب له حساب في المنطقة، وقادر على ادخال الدولة العثمانية المركزية في أي تعقيد قد ينجم عن خرق لسيادته على تلك البلاد. وليس معلوماً متى أعاد بنو خالد سلطتهم إلى مدن الاحساء وقراه، إلا أن ابن سند يشير إلى أنه حدث في أحد شهور سنة 1233هـ (المبتدئة في 11 تشرين الثاني من سنة 1817م) وقبل استيلاء إبراهيم باشا على الدرعية، في جمادى

(1) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الاوربي، القاهرة 1985، ص458.

(2) مطالع السعود: بتحقيقنا، ط2، بيروت ص443.

الآخرة من تلك السنة (ايلول من سنة 1818م) وهي مدة تكفي- فيما يظهر- لتوطيد السلطة هناك.

أفرز إبراهيم باشا قطعة من قواته بقيادة أحد قادة الحملة، وهو عثمان الكاشف إلى القطيف لتجد أمراء بني خالد قد سبقوها اليها، ولم تكن قوات هذه العشيرة قادرة على مجابهة الجيش الزاحف، فاضطرت إلى التقهقر إلى داخل العراق، بينما قام الكاشف بعزل محمد وماجد ابني عريعر الخالديين عن امارتهما، وتولى هو إدارة الاقليم على نحو مباشر. ويشير عثمان بن سند إلى أن إبراهيم عزل هذين الأميرين جرى اتباعاً لنصح أحد أعوان ابن سعود «دأبه إثارة الفتن» ولا يُسَمِّه، ومن المستبعد جداً أن يأخذ إبراهيم باشا برأي أحد خصومه في مسألة دقيقة كهذه، خاصة وأن أمر التوجه إلى الأحساء كان قراراً مركزياً كما مرَّ بنا.

توغلت القوات المصرية في نواحي الأحساء، وهي المنطقة الممتدة من الكويت شمالاً إلى قطر وعُمان جنوباً، فسيطرت على بلدة القطيف، وميناء العقير، ثم استولت على الهفوف أهم مناطق الاحساء[1]، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الكوت في الشمال الشرقي، والرفعة في الشرق، والنعاثل في الجنوب الغربي، وقد عُني إبراهيم بالكوت نظراً لكونه مركز امارة الاحساء، ولما يتميز به من منعة بسبب حصونه العالية، فزاد إبراهيم بأن شيّد على سوره عدة ابراج، ووضع فيها حاميات من جنوده[2].

ومن المؤسف أننا لا نملك معلومات، من مصدر محايد، عن طبيعة الإدارة المصرية في الاقليم، فعثمان بن سند الذي أورد نصوصاً عن سوء ادارة عثمان الكاشف[3] كان ينطلق من موقفٍ منحاز مُسبقاً لداود، فكتابه جاء بأمر منه، وقد ألّفه أصلاً لاظهار محاسن عهد داود ومزاياه، ومن الطبيعي أن يؤكد على كل ما هو سلبي من جوانب حكم منافسيه؛ وعلى أية حال فإننا نعلم أن عثمان هذا لم

(1) عبد الحميد البطريق: إبراهيم باشا في بلاد العرب، فصل في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ص23.

(2) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين ص70.

(3) مطالع السعود ص446.

يكن غريباً عن شؤون الادارة فقد سبق ان تولى ادارة ينبع في أثناء توجه القوات المصرية إلى حرب الدرعية[1]. ومن الواضح أن فرض الادارة المصرية سلطتها على هذا الاقليم الغني نسبياً بالمواد الغذائية، قد أدى إلى انفتاح الطرق التجارية من جديد بين سواحل الخليج العربي من جهة وبين مدن الحجاز من جهة اخرى، بعد فترة الحروب السابقة، فتدفقت قطعان الأغنام والسمن والمؤن إلى الحرمين الشريفين في أثناء موسم الحج مما يَسّر على الحجاج في ذلك العام اداء شعائر حجهم.

وكان على الادارة المصرية أن تجد موقعها في خارطة القوى المتنافسة في سواحل الخليج، وأن ترسم سياساتها على وفق توازن تلك القوى والعلاقات فيما بينها، وفي الواقع فإن دقة هذه المسألة وحساسيتها جعلت جميع القرارات المتخذة بشأنها قرارات سياسية لا عسكرية مصدرها القاهرة، فحينما عَرَض سلطان مسقط على الحملة المصرية فكرة التحالف بينهما من أجل القضاء على عدوهما المشترك، وهو السلطة السعودية في شرقي الجزيرة العربية، كان رأي محمد علي أن ابرام مثل هذا التحالف سوف يورط الادارة المصرية بموقف قد لا تحمد عقباه، بسبب ما سيثيره التحالف مع قوة بحرية خليجية كبيرة من مخاوف لدى بريطانيا قد تؤدي في النهاية إلى اثارة المتاعب أمام تلك الادارة[2]. ومن الواضح أن رأيه هذا كان مبنياً على أسس سياسية بحتة، تنسجم مع تقديره موقفه من بريطانيا عامة، وليس لتقدير الموقف العسكري التكتيكي أثر فيه يذكر، لأن من المفهوم أن تحالفاً يجري بين القوات المصرية، وهي برِّية تماماً، وقوات محلية بحرية تمتلك أساطيل كافية، من شأنه أن يغير الموقف العسكري في المنطقة لصالحها بكل تأكيد، وإذا كان من المتوقع أن يُحدِث ذلك التغيير فِعله في قلب موازين القوى على بريطانيا في الخليج، فليس ثمة ما يضمن حدوث ذلك في جبهة الشام مثلاً، أو في قدرة بريطانيا على اثارة الدول الأوربية ضده كما حدث ذلك

(1) دفتر 763 تركي، رقم 295، من الديوان الخديوي إلى محافظي جدة والمدينة وينبع، بتاريخ 8 ذي الحجة 1245.

(2) عبد القوي فهمي: القواسم نشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والخارجية، راس الخيمة 1981، ص130 و200.

فعلاً فيما بعد. وعلى أية حال فقد أتت هذه السياسة الحذرة ثمارها، إذ تَمَكنَّت من تحييد بريطانيا إلى حدٍ ما، حتى أن الأخيرة استهدفت إحداث نوع من التنسيق بين محمد علي وسلطان مسقط من أجل ضرب قوة القواسم البحرية، عدوة بريطانيا وسلطان مسقط على حدٍ سواء، إلا أن سياسة محمد علي الحذرة أبَت- مرة أخرى- التورط في صراع محلي لصالح السياسة البريطانية، مهما بدا راغباً في كسب ودِ هذه السياسة، أو تحييدها في أقل تقدير[1].

وليس من المستطاع التأكد من مدى إثارة وصول القوات المصرية إلى سواحل الخليج العربي قلق والي بغداد داود باشا، فليس لدينا هنا غير تكهنات لا تعززها وثائق، ولكن من المؤكد أن عزل إبراهيم باشا لحلفائه في الأحساء من آل عريعر أمراء بني خالد، أثار حفيظته، وربما مخاوفه من فرض الادارة المصرية القوية سلطتها على مناطق تابعة لسيادته شكلياً. ومع أن سياسة داود كانت تسعى دوماً إلى تحقيق أكبر قدر من استقلال القرار عن الدولة المركزية، الا أنه أدرك هذه المرة أن طبيعة الازمة تقتضي منه محاولة معالجتها سياسياً، عن طريق التأكيد لدى السلطان العثماني محمود الثاني، الذي لم يخلو هو أيضاً من أسبابه للقلق، بالطلب إلى محمد علي سحب قواته من المنطقة وإعادة الأوضاع في الأحساء إلى ما كانت عليه. وكان من الطبيعي أن يجد السلطان العثماني في طلب داود مبرراً لوضع حدودٍ لتوسع محمد علي في شبه الجزيرة العربية، وهو توسع رغم كونه يجري تحت مظلة تنفيذ أمر الدولة المركزية، إلاّ أنه أخذ يثير قلق السلطان نفسه من أن تفتح انتصارات محمد علي على السعوديين شهيته للانفصال عن الدولة، أو تشكيله خطراً يهدد بانقسامها، لذا قضى الفرمان الذي أصدره محمود الثاني بسحب محمد علي جميع قواته من الأحساء والقطيف، واعادة محمد وماجد آل عريعر إلى سابق مركزهما هناك[2]، وبذا وضع داود محمد علي أمام خيارين: أما الإنسحاب، وبه يتخلص من جارٍ قوي قد يتحول إلى غريم حقيقي، وأما البقاء في الأحساء، وبه يتحقق عصيان محمد علي أمر السلطان، ومن ثم انكشاف مظلة الشرعية العثمانية التي كانت يتحرك تحتها عنه.

---

(1) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، 1985، ص458.

(2) عثمان بن سند: مطالع السعود ص505.

ولما لم يكن الخَيار الأخير قد حان وقته بعد، فقد فضَّل محمد علي اصدار أمره إلى إبراهيم باشا بالانسحاب بقواته من الأحساء وساحل الخليج والعودة إلى قواعده في الحجاز، وبذا فقد انتهت المرحلة الأولى من التوسع المصري في الخليج العربي.

وعلى الرغم من اخلاء القوات المصرية تلك المناطق، فان ما أحدثته وراءها من تداعيات لم يكن لينتهي، إذ نَبّه ظهور هذه القوات السريع أمام ساحل الخليج، ونجاحها في اكتساح قوي محلية قوية ذات مِراس في حرب الصحراء، إلى مزيدٍ من اثارة مخاوف القوى المحلية والدولية في المنطقة، وأدّى خروج محمد علي على تبعيته للسلطان العثماني، وتقدم جيوشه لتضم بلاد الشام إلى مصر في خلال سنين قلائل، وتُلحق الهزائم المستمرة بجيوش الدول العثمانية، إلى ذعر في الأوساط السياسية الأوربية، وفي مقدمتها بريطانيا التي كانت تخشى أن تهدد دولة محمد على الفتية مصالحها في الدولة العثمانية، لتنشئ على أنقاضها دولة موحدة تضم «جميع الأقطار التي يتكلم أهلها اللسان العربي» على حد تعبير إبراهيم باشا نفسه، فتهدد بذلك طريقها إلى الهند ومستعمراتها الأخرى في شرقي آسيا. لذا فقد تميزت السنوات التي تلت انسحاب إبراهيم من ساحل الخليج بتدعيم بريطانيا لوجودها فيه، واهتمامها بترتيب الأوضاع بما يخدم مصالحها المتزايدة هناك، فزادت نفوذها السياسي في العراق اثر انهيار نظام داود باشا سنه 1831، واستحصلت موافقة الدولة العثمانية للإنشاء خط ملاحي عبر نهر الفرات، وأظهرت تعاوناً مع سلطان مسقط من أجل ضرب قوة القواسم البحرية في رأس الخيمة، والتخلص من بعض القبائل الثائرة عليه.

المرحلة الثانية

تتصل هذه المرحلة من التوسع المصري في الخليج، بمُجمل النشاطات العسكرية والسياسية لمصر في المشرق العربي، وبطبيعة صراعها ضد الدولة العثمانية، وبالأزمات السياسية التي نَجَمت عن ذلك الصراع، فمنذ معاهدة كوتاهية سنة 1834 لم تعد بريطانيا تخفي عداءها الصريح لمشاريع محمد علي، ولم تُجد محاولات الأخير في تحييدها ازاء صراع بات يمس مصالحها مَسَّاً مباشراً، وقد تمثل خطرها باتجاهين: أولهما استعداء دول أوربا ضده، وثانيهما

التعاون مع الدولة العثمانية لتطويقه وضربه. وإذا كان محمد علي قد سعى إلى تأجيل مواجهة بريطانيا ريثما يفرغ من فرض ارادته على الدولة العثمانية واجبارها على القبول بانتزاعه أهم ولاياتها العربية، فإن السياسة البريطانية كانت تسعى، في الوقت نفسه، إلى زرع كل ما يمكن من أشواك في طريقه، متخذة من العراق هذه المرة قاعدة تنطلق منها كل الجهود التي تستهدف تحطيم مشروعه.

وهكذا فقد تميز توسع محمد علي في الخليج في مرحلته الثانية، بأنه كان توسعاً ضمن أفق سياسي اكثر سعة، وأوضح استقلالاً، فهو من جهة يمثل توسعاً من أجل هدف واضح معلوم، يتمثل في تحقيق حلمه بتكوين امبراطورية عربية موحدة، تكون بلاد الجزيرة العربية جزءاً أساس منها، وهو من جهة أخرى يستهدف تطويق العراق من جنوبه، وحرمان البريطانيين والعثمانيين من اتخاذه جيباً ضاراً بعملياته في الشام والجزيرة. واذا كان لابد من مواجهة لبريطانيا فان من شأن السيطرة على سواحل جنوب الجزيرة العربية وشرقها أن تجعله متحكماً في كل من طريق البحر الأحمر والخليج العربي، وهما المنفذان الحيويان الموصلان إلى المستعمرات البريطانية في الشرق[1].

وفي سنة 1837 كَلّف محمد علي أحد أكفأ قادته، وهو خورشيد باشا، بقيادة قوات مصرية والتوجه بها نحو منطقة نجد، لتحقيق ثلاثة مهام في الأقل، وهي:

1- القضاء على السلطة السعودية التي استطاع فيصل بن تركي احياءها من جديد في الرياض، وتكوين حكومة سعودية، غير وهابية، في نجد، موالية بشكل كامل لمصر.

2- السيطرة على بلاد الأحساء، وايجاد مرتكزات للإدارة المصرية في موانئ الاقليم.

3- احراج موقف علي رضا باشا اللّاز، والي بغداد الجديد، في العراق الذي ورث حكمه بعد اسقاط داود باشا، وذلك بتشجيع قيام معارضيه بانتفاضات ضد نظام حكمه ومن ثم اشغاله عن ممارسة نشاطه المعادي لمصر في الخليج أو في غيره.

---

(1) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ص455.

4- تفكيك عُرى التحالف الذي أشرف عليه البريطانيون بين سلطان مسقط وزعامة حمود بن عزان ذلك الثائر في نواحي صحار في جنوبي بلاد العرب، والعمل على كسب ولاء هذه السلطنة، واقامة نوع من التعاون بينها وبين القوى المعادية للبريطانيين في المنطقة، فإن لم يكن ذلك ممكناً فخيار اسقاطها يصبح وارداً[1].

وهكذا بدا واضحاً أن محمد علي كان يرى في سواحل الخليج حدوداً لمصر، أو لمجالها الحيوي في أقل تقدير، وأن نتائج الصراع مع البريطانيين في هذه الساحة هي التي ستقرر مصير مصر ذاتها.

وما أن ذاع نبأ تحرك خورشيد باشا بقواته إلى نجد، حتى شهدت المنطقة سباقاً محموماً من أجل عرقلة تقدمه، وكان والي بغداد علي رضا باشا سباقاً في التحرك ضده، فسعى إلى كسب ولاء السعوديين ضد حكومة محمد علي عارِضاً على فيصل بن تركي امداده بقوة تمكنه من «رد العدو ومنعه»[2]، بل دفع بعض زعماء عشائر العقيل النجدية في العراق إلى تشجيعه من أجل «اعلان الطاعة للسلطان»[3]، إضافة إلى عشائر عراقية أخرى، مثل المنتفق والخزاعل، وحاول فيصل بن تركي أن يتبع سياسة مُداهِنة للطرفين، فأظهر صداقته لعلي باشا، بينما حافظ على ولائه الشكلي لمحمد علي[4]. وإذ لم يكن المناخ السياسي والموقف العسكري يسمحان بمثل هذه السياسة، فضَّل خورشيد باشا توجيه انذار إلى فيصل يدعوه فيه إلى اخلاء عاصمته الرياض والانسحاب إلى الأحساء[5]. وفي الوقت نفسه دعا أُمراء بني خالد الذين نفضوا أيديهم من علي رضا، إلى استعادة امارتهم في تلك البلاد، كما نجح في كسب ولاء عبد الله بن الرشيد، شيخ جبل شَمّر، وتعيينه أميراً من قبله على منطقته.

---

(1) محفظة رقم 266 حجاز سنة 1255 وثيقة رقم 104 حمراء.

(2) محفظة 266 المرفق العربي للوثيقة التركية 261 حمراء.

(3) محفظة 264 الوثيقة رقم 66 حمراء.

(4) محفظة 264 وثيقة رقم 261 من فيصل بن تركي إلى خورشيد باشا بتاريخ 19 محرم 1245.

(5) محفظة 262 عابدين، وثيقة رقم 218 من خورشيد باشا إلى محمد علي بتاريخ 5 ذي القعدة 1253.

ولما لم يكن ممكناً أن تأتي هذه السياسة أُكُلها إلاّ إذا اقترنت بالقوة، فقد أسرع خورشيد بالتقدم من قواعده في الحجاز للعمل على تنفيذ الأهداف، على النحو الآتي:

1- تصفية الحكم السعودي في نجد

كان وصول القوات المصرية إلى (الحنّاكية) في نجد في 21 نيسان سنة 1838، مؤذناً ببدء عمل دبلوماسي وعسكري مكثف من أجل تصفية هذه السلطة. وفي هذه البلدة الواقعة على الطريق بين المدينة وبريدة في نجد، وافت خورشيد باشا عشائر نجد مُعلنة تأييدها له، منها بنو حرب، وعنيزة، وعاصم، والروفة، وبعض عشائر عتيبة. ومِن الحناكية تَقَدَّم فوصل إلى القصيم، فقرية (كورية) فقرية (الرويضة) ثم (الشبينة) حيث انضم إليه أمير القصيم؛ وحينما وصلت القوات المصرية إلى بلدة (عنيزة) فوجئت بمقاومة مسلحة ابداها سكانها. وتبرز أهمية هذه البلدة من أنها كانت محطة للقوافل التجارية القادمة من بغداد والشام، فجرى قصف البلدة بالمدفعية حتى سقطت بين القوات الزاحفة[1]. ومن عنيزة تقدمت القوات المذكورة إلى الرياض، التي كان فيصل بن تركي قد أخلاها، فسيطرت عليها، وواصلت تقدمها فسيطرت على عنيزة، ومنها تقدمت لمحاصرة قلعة (دلم) التي تحصن بها فيصل، تُسانده قوات سعودية مختلفة. وعلى الرغم من المقاومة التي أبداها فيصل، فقد نجح خورشيد في الاستيلاء على القلعة واضطر خصمه إلى الاستسلام[2].

نجح المصريون في إقامة حكومة سعودية غير وهابية، تابعة لهم، يرأسها خالد بن سعود، أحد منافسي فيصل بن تركي السابقين، وكانت إقامة هذه الحكومة تمثل خطوة لابد منها لضمان ولاء قبائل نجد التي اعتادت على الولاء لزعامة الأسرة منذ مدة، كما أنها قدّمت دليلاً على إمكان أن يتحول أكثر خصوم الادارة المصرية عداءاً، إلى أصدقاء أو حلفاء لها، وهو نموذج له أهميته في أوساط القبائل المحلية التي اعتادت على تغيير ولاءاتها كلما أحسّت بتذبذب موازين القوى في المنطقة. وخشية من يكون لهذا النموذج دوره في مدّ النفوذ المصري يده إلى مناطق جديدة في ساحل الخليج، ممن ظلت على ولائها السابق للسعوديين، فقد شجعت

(1) محفظة 266 وثيقة رقم 6 تقرير خورشيد باشا مؤرخ في نهاية رمضان 1254.

(2) محفظة 367 وثيقة رقم 44 حمراء من خورشيد باشا إلى محمد علي في 21 محرم 1255.

السياسة البريطانية الأمراء والشيوخ المحليين على تحدي حكومة خالد بن سعود، بوصفها صنيعة لمصر، وإثارة القبائل التي ظلت متمسكة بولائها للأفكار الوهابية ضد تلك الحكومة، وهو ما فعلته في إثارتها قبيلة النعيم في شبه جزيرة قطر.

2- السيطرة على الأحساء

ويمكن القول أن سقوط دلم بيد القوات المصرية كان يمثل زوال أغلب العقبات العسكرية المحلية التي كانت تقف في طريق تقدمها نحو سواحل الخليج العربي، فبعدها تقدمت القوات المصرية دون عقبات تقريباً إلى مدن الاحساء وموانئها، فسيطرت قوة مشاة بقيادة محمد افندي معاون خورشيد باشا، تسندها قوة من الخيالة المغربية، واستولت على قرية (قديفة) وقصرين (قلعتين) كانتا تابعتين للبحرين، كما استولت قوة أخرى بقيادة معاونه الآخر محمد افندي فاستولت على قرية (كويد). وبعد أن تمت السيطرة على هذه النواحي تقدم خورشيد على رأس قواته حيث جرى حشدها في (قلعة الوادي) ومنها جرى ارسال هذه القوات، على شكل قَطع، فاستولت على ساحل الأحساء والقطيف وميناء العقير، وأعدِّت التقارير المفصلة عن هذه الأماكن وأُرسلت إلى القاهرة ليجري تقييمها هناك[1].

وكان أهم ما تضمنته تلك التقارير، ضرورة العمل على ضم جزيرة البحرين إلى الادارة المصرية، وذلك للأسباب الآتية:

1- إنه سيكون سبباً في تنشيط التجارة في موانئ الأحساء والقطيف.

2- إن موانئ الجزيرة ستكون سبباً في «ترويج بعض المنافع الأميرية لادارة أمور العساكر الموجودة في فيلق نجد»، ومن الراجح ان المقصود هو اتخاذها قواعد بحرية لتلك القوات.

3- إن ضم البحرين إلى الادارة المصرية سيحرم الأساطيل البريطانية من اتخاذها قواعد لها في المنطقة.

4- إن ضمها سيُسقط حجج الإيرانيين ودعاواهم بشأن تبعية الجزيرة لهم، فهي لم تكن إلاّ جزءاً من نَجد، وبما أن نجد تحت الادارة المصرية، فإن هذه الادارة هي الأولى قانوناً بالسيطرة عليها.

---

(1) محفظة 267 وثيقة رقم 55 حمراء من خورشيد باشا إلى الباشمعاون في 21 محرم 1355.

5- إن ضمها سيقطع دابر محاولات والي بغداد علي رضا باشا في التأثير على أميرها عبد الله آل خليفة وتحريضه ضد مصر.

6- إن ضمها سيمنع فلول القوى المعادية لمصر في المنطقة، وأكثرهم من حكام الأحساء السابقين، من اتخاذها قاعدة لهم.

أدركت بريطانيا خطورة أن تقع البحرين تحت ادارة مصر، فأسرعت بانذار محمد علي بـ «الكف عن عزم تسخير البحرين وغيرها من الأماكن في سواحل هذا البحر وإلاّ فإن ذلك العزم سيؤدي إلى حصول الخلل بين الدولتين»[1]. بل أنها لا توافق حتى على اعلان أمير الجزيرة عن ولائه لمحمد علي، وبذا أخذت مسألة البحرين تأخذ شكلاً جديداً بوصفها الآن بؤرة الصراع بين مصر وبريطانيا، واختلطت الجهود الدبلوماسية لبريطانيا بتلويحها باستخدام القوة، وجرى الضغط على أمير البحرين للتراجع عما أبداه من ولاءٍ لمحمد أفندي ممثل خورشيد باشا في الجزيرة، وعرض حمايتهم له[2]، واضطر خورشيد ازاء مثل هذا التحدي البريطاني السافر إلى أن يستمد حكومته، وكادت الأزمة أن تتحول إلى صراع مسلح بين قوات الدولتين، لولا أن نجحت الدبلوماسية البريطانية في الضغط المباشر على عباس بن محمد علي (وكان أبوه في السودان آنذاك) للحيلولة دون انفاذه ما طلبه خورشيد من سفن حربية، فأضطر الأخير إلى العدول عن تنفيذ خطة ضم البحرين[3].

3- كسب ولاء سلطنة عمان

أما بصدد عمان، وهي التي مثَّلت الهدف الثاني لتوسع مصر في الخليج، فقد مالت الدبلوماسية المصرية إلى استنفاذ وسائلها من اجل كسب ولاء سلطانها السيد سعيد ضد بريطانيا، مرتكزة على أمرين: أولهما أن التعاون بين الدولتين سيخلص السلطنة من تبعيتها للسعوديين، وثانيهما أنه سيمكنها من تعزيز موقفها

(1) محفظة 267 عابدين، وثيقة رقم 137 حمراء، من خورشيد باشا إلى الباشمعاون، بتاريخ 18 جمادي الاولى 1255.

(2) محفظة 267 عابدين، الوثائق 93 أصلية 6 حمراء، و40 اصلية 10 حمراء من خورشيد باشا إلى الباشمعاون بتاريخ 3 شعبان 1255.

(3) الوثيقة 4 أصلية السابقة.

ازاء المحاولات البريطانية للهيمنة عليها. وبالفعل فإن هذه الدبلوماسية نجحت، خلال وقت قصير، في ارساء دعائم صداقة وثقة وطيدة بين مصر وهذه الدولة البحرية.

وكان طبيعياً أن تسعى بريطانيا إلى العمل بكل اتجاه من أجل ضرب هذا التعاون، فعمدت إلى اثارة مخاوف أمراء القوى الساحلية المحلية من النتائج المحتملة للوجود المصري في الخليج، ساعية إلى تكوين حلف، أو تعاون، بين تلك القوى يضم شيوخ القواسم في رأس الخيمة والشارقة وعجمان وأم القوين، اضافة إلى شيوخ دبي وأبو ظبي، بهدف ضرب الوجود المصري هناك. وجاءت مطالبة خورشيد باشا بواحة البريمي لضمها إلى ادارته في الخليج، إلى ازدياد حدة مخاوف هؤلاء من مشاريعه، فاستغلت بريطانيا الموقف بأن حصلت على تعهدات خطية من شيوخ الساحل، بمقاومة نفوذ خورشيد باشا في مناطقهم، ومع ذلك فإن سير الأحداث التالية لم يكشف عن مواقف عدائية ابدتها تلك الزعامات من الوجود المصري في ساحل الخليج.

4- العمل ضد علي رضا باشا

بقي الهدف الاخير للتوسع المصري، وهو تطويق نشاطات والي بغداد المعادية، المتضامنة مع النشاطات البريطانية، وقد أوضحت الأحداث أن اسلوب الادارة المصرية في التعامل مع هذا الهدف، لم يكن ليختلف عن اسلوبها في التعامل معه في مناطق الصراع الرئيسة في الجزيرة والفرات الأعلى، وهو أسلوب حدّده محمد علي نفسه ولم يخرج عنه في كل مراحل صراعه مع العثمانيين. ويتلخص هذا الأسلوب في تجنب التدخل العسكري السافر في شؤون العراق، والعمل- بدل ذلك- على تشجيع الحركات والانتفاضات العراقية المناوئة لحكم علي رضا باشا بما يؤدي في النهاية إلى تفاقم الأمور عليه، وشلّ دوره المعادي لمصر في المنطقة.

وفي الواقع فإن الجو السياسي السائد في العراق آنذاك لم يكن بحاجة إلى جهود كبيرة لكي ينفجر ضد حكم علي رضا باشا، وهو ما كان يصب في صالح المصريين الذين باتت مواقعهم قريبة من البصرة، مثلما كانت مواقعهم قريبة من الموصل ومدن الفرات الأعلى، فهذا الوالي الذي لم يدخل العراق إلاّ مقتحماً في عمل عسكري سافر، والذي أسقط نظام حكم محلي وادارة ذاتية قوية، ليعيد

العراق إلى الحكم العثماني المباشر، ويرتكب نظامه أنواعاً من المظالم، لم يكن يحظى بتأييد العراقيين عامة، وزاد من نفورهم اقترانه بتزايد سريع للنفوذ البريطاني في بلادهم، بعد أن كان نظام داود باشا يتخذ موقفاً معادياً لهذا النفوذ، ولذا أصبحت مهمة خورشيد باشا تتلخص في رعاية تلك الحركات المناوئة لخصمه، وربما في توجيهها ايضاً.

فحينما اضطر علي باشا إلى التوجه بقواته إلى الموصل لقمع انتفاضة مسلحة واسعة النطاق قادتها الزعامات المحلية المؤيدة لمصر سنة 1839، تحفّزت العناصر المناوئة للعثمانيين في البصرة للقيام بانتفاضة مشابهة والانضمام إلى ادارة خورشيد باشا، وكتب موالون لمصر في البصرة إلى خورشيد يخبرونه بأن عدداً غفيراً من أهالي بغداد «إذا تحقق عندهم على انكم قاصدين البصرة وتلك الأطراف، فنحن الجميع راغبين ومشتاقين إلى خدمة سعادة افندينا محمد علي باشا، ونكون تحت أمر الله ثم امره»[1].

وأبدى النجديون المقيمون في بغداد، كعشائر عقيل، أو اللاجئون في الزبير هرباً من السلطة السعودية السابقة في نجد، تأييدهم المطلق لحكم محمد علي، بل أعلنت إحدى أكبر القبائل العربية في البصرة والفرات الجنوبي، هي قبيلة المنتفق، تأييدها، بلسان شيخها، أو أحد شيوخها، عيسى، ولاءها لذلك الحكم[2].

ومع أن انتفاضة، كالتي حدثت في الموصل، لم تندلع في البصرة، ربما لأن خورشيد باشا لم يتقدم بقواته اليها، كما كان متوقعاً، إلاّ أنه بات واضحاً أن موقف العثمانيين في المدينة كان حرجاً للغاية، فقد أفادت التقارير مثلاً أن أحد أتباع علي رضا باشا في البصرة، مع سبعين جندياً سَكْبانياً (حَمَلَة البنادق) تركوا ثكنتهم في المدينة وانضموا إلى القيادة المصرية في الأحساء، وأن نحو خمسمائة جندي مثلهم يستعدون للانضمام اليها أيضاً[3]، وأن عدداً من أعيان البصرة، على رأسهم نقيب الأشراف، قد قرروا تسليم المدينة إلى خورشيد باشا بمجرد توجهه

(1) محفظة 267 صورة الوثيقة العربية المرفقة للوثيقة 4 حمراء بتاريخ 27 جمادي الأولى 1255.
(2) الوثيقة نفسها.
(3) محفظة 367 وثيقة 7 تقرير محمود آغا الموره وي مؤرخ في 3 ربيع الآخر 1255وينظر كتابنا: العراق في وثائق محمد علي، دمشق، دار الزمان، 2017 ص88.

إلى طرفهم، وأن البصرة باتت خالية من الجند باستثناء «مقدار عساكر أتراك». وهكذا فقد أثبت وجود القوات المصرية في الأحساء فاعليته في شلِّ قدرة علي رضا باشا في التحرك المعادي لمصر، والمتمثلة في ولاءات القبائل والأعيان وقادة الجند، ولم يحدث- حتى انسحاب هذه القوات من شرقي الجزيرة العربية- أن اتخذت مدينة، أو قبيلة عراقية، قاعدة، أو أداة، لضرب الوجود المصري في تلك المناطق.

جاءت أوامر محمد علي بسحب قواته من منطقة الخليج مفاجئة لتلك القوى المحلية التي كانت تراهن على وجود هذه القوات من أجل التخلص من الحكم العثماني، أو من الهيمنة البريطانية، إذ لم تكن ثمة اسباب محلية تدعو إلى ذلك الانسحاب، فموقف القوات المصرية العسكرية جيد، وأكثر القبائل العربية هناك مؤيدة لها، والادارة تمضي على نحو يخلو من مشاكل حقيقية، وثمة تأييد متزايد في بعض الأقطار الخليجية المجاورة كما رأينا. والظاهر أن دواعي القرار لم تكن مُقنعة حتى لدى الدوائر البريطانية، بدليل ما تردد في تفسيره بأنه جرى بسبب غيرة محمد علي من انتصارات خورشيد باشا[1]، مع أن هذه الانتصارات كانت لمحمد علي لا عليه، وأنه كان في وسع محمد علي، إن أحس بشيء من منافسة قائده له في المكانة، أن يعزله ويعهد بقيادة قواته إلى غيره، لا أن يسحب القوات بقائدها، وواضح أن كلاماً كهذا لا يعدو أن يكون تكهنات لا يسندها واقع. ومثل هذا ما قيل عن أن محمد علي رأى «ان بقاء الجيوش المصرية في جزيرة العرب يُحمِّل الخزانة نفقات لا قبل لها بها»[2]، فإن هذه النفقات كانت أمراً مفهوماً لحملة رئيسة أُريد بها تحقيق عدة أهداف معاً، ولا يُعقل أن تمثل لديه مفاجأة وهي التي استغرقت عدة سنوات، ثم أن وضع الادارة المصرية في أراضي اقليم الأحساء الغني بموارده الزراعية في نهايات سنة 1839 كان أكثر استقراراً منه قبل سنتين حينما كانت القوات المصرية تقطع طريقها الصحراوي الطويل عبر فيافي نجد وقفارها. وصحيح أن احتلال بريطانيا لعدن في ذلك العام كان يمثل تهديداً للطريق البحري الذي يربط بين موانئ مصر واقليم الاحساء، إلاّ أن الحملة

(1) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج 3/1440.

(2) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، القاهرة 1951، ص361.

المصرية كانت منذ البدء برية تماماً، بمعنى أنها لم تعتمد على الاسطول في تحقيق أي من أهدافها، وبالتالي فلم يكن لاحتلال عدن- على اهميته- دور في رسم نهاية نشاطها، وإلغاء كل ما قامت به من جهود عسكرية وادارية في المنطقة.

وجاءت معاهدة لندن في 15 تموز 1840 لتؤكد صدق توقعات محمد علي، فقد قضت المادة السادسة منها أنه إذا لم تسحب مصر جيوشها من جميع البلاد العثمانية، فإن من حق بريطانيا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء (بروسيا، روسيا، الدولة العثمانية) بناء على طلب السلطان، كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسورية. وتكشف توضيحات محمد علي للدولة العثمانية، اثر ابرام المعاهدة وتبليغه بها، أنه يُعِد شبه جزيرة العرب حتى ذلك الحين، أي بعد سحب قواته منها، جزءاً من ممتلكاته، مثلها في ذلك مثل أذَنَه وكريت، مع أنه كان يملك قوات في هاتين المنطقتين، وهي اشارة مهمة تفسيرها بأن سحب قواته من جزيرة العرب، وبضمنها سواحل الخليج العربي بالطبع، لم يكن ليغير من الوضع القانوني لهذه البلاد بوصفها اقليماً من أقاليم دولته. بيد أنه اضطر، ازاء اصرار الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا، إلى عرض التنازل عن هذا الاقليم من أجل الاحتفاظ ببلاد الشام، ولما لم توافق دول الحلفاء على هذا أيضاً، لم يبق له غير الاقرار بشروط المعاهدة كلها، وبذا فقدت مصر كل نفوذها خارج إقليمها نفسه، وبعد أن كانت تصارع أوربا في ساحة عُرضِها المشرق العربي كله، قضي عليها أن تواجهها في إقليمها وحده. وما كان من مصير الخليج العربي إلا أن يواجه، بمجرد انسحاب القوات المصرية، أساطيل بريطانيا لتفرض عليه هيمنة سياسية واقتصادية وعسكرية، استمرت حتى ستينات القرن التالي.

الزُّبارة

مركزاً للثقافة في شرقي الجزيرة العربية
في القرنين الثاني عشر والثالث عشر
للهجرة (18 و19م)

شهد الساحل الغربي للخليج العربي، ابان القرن الثالث عشر للهجرة (19م) ملامح ازدهار ثقافي عام، كان من ثماره ظهور مراكز ثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل، في بلاد الأحساء والبحرين وقطر وغيرها. ويمكن أن نعزو هذه الظاهرة المهمة إلى جملة من العوامل المتداخلة التأثير، لعل من أبرزها أن ازدهار تجارة النقل بين سواحل الخليج في هذا القرن، قد أدى إلى تدفق العلماء والأدباء والمثقفين على هذه السواحل من المراكز الثقافية في الأقاليم المجاورة. وساعد على استقرار تلك الفئات في مدن الخليج وقراه، ما أصاب الأخيرة من نمو نتيجة ازدياد الطلب العالمي على تجارة اللؤلؤ، ومن ثم ارتفاع عوائد صيده والاتجار فيه. ومن جهة أخرى فإن المتغيرات السياسية والعسكرية الحادة التي شهدتها المناطق المجاورة للخليج منذ أواخر القرن الثاني عشر للهجرة (18م) والمتمثلة بظهور الحركة الوهابية وما أدت إليه من أعمال عسكرية وتداعيات اجتماعية واسعة، قد دفع بعدد غير قليل من أهل العلم الى اختيار مدن الخليج الساحلية مواطن لهم، ومجالات لممارسة نشاطاتهم الثقافية من تدريس وتأليف ونظم ونشر. بل يمكن القول بان تلك التداعيات كانت السبب الرئيس في تزايد وفود القبائل من نواحي شرقي الجزيرة العربية الى سواحل الخليج، ومن ثم اطراد عدد المدن والقرى هناك، ونمو في أعداد السكان فيها، مما من شانه توليد حاجات جديدة إلى مزيد من الخدمات الدينية والثقافية. ولعل ازدياد التدخل الأجنبي في شؤون الخليج، قد أنمى- على نحو غير مباشر- إحساسا ما بأهمية المنطقة، ووعياً جديداً بدورها الحضاري المتميز.

وكانت شبه جزيرة قطر واحدة من المناطق التي أخذت باستقبال هجرات قبلية متتابعة من مناطق مختلفة، منها عشائر المعامرة والمعاودة والذواودة والبوكواره والمعاضيد والبورميح. والكبسة[1]. ولقد اتجه اكثر هؤلاء لممارسة مهنتي صيد اللؤلؤ والتجارة، وكلتا المهنتين تستدعيان إنشاء مراكز حضرية جديدة على ساحل البلاد، تصلح لان تكون موانئ تجارية، ومصايد لؤلؤ على حد سواء.

ومن ابرز تلك المراكز، وأكثرها أهمية، بلدة (الزُبارة) التي يرجع بعض الباحثين

(1) عبد العزيز محمد المنصور: التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868- 1916 (الطبعة الثانية، الكويت 1980) ص6 (ملاحظات لجنة تاريخ قطر).

تاريخ نشوئها إلى عهد سابق غير محدد[1]، إلا أن ازدهارها وتقدمها لم يحدث إلا بعد منتصف القرن الثاني عشر (18م) وذلك حين نزلها خليفة بن محمد من بني عتبة، في حدود سنة 1180هـ/ 1766م، وكان آل خليفة يسكنون قبل ذلك في الكويت ضمن تحالف عائلي هناك[2]، ومهما يكن من أمر، فإن هذا التاريخ كان- في الواقع- نقطة تحول مهمة في عمر البلدة، إذ أصبحت الآن مركزا لإمارة ساحلية صغيرة، لها علاقاتها السياسية والتجارية مع قوى المنطقة.

ولقد اقتضى هذا التحول، أن تظهر البلدة بسرعة كواحدة من المدن البحرية الحصينة، فجرى تحصينها بالقلاع والأسوار، متخذة شكل دائرة نصف قطرها سبعة أميال، وشغلت جانبا من هذه المساحة منشات دفاعية وتجارية عديدة[3]، بيد أن من المهم القول بان المدينة لم تكن قاصرة على هذه الجوانب فحسب، إذ سرعان ما شهدت، خلال وقت قصير للغاية، ازدهار حركة ثقافية ناشطة جعلتها تحتل موقعها بوصفها من أبرز مراكز الثقافة في طول الساحل الغربي للخليج العربي أبان القرن الثالث عشر للهجرة (19م) ونقطة جذب للعديد من رجال العلم والأدب الذين وفدوا إليها من المناطق المجاورة، ليجدوا في رحابها مجالاً واسعاً للعمل، ورعاية جادة للحياة الثقافية فيها.

وكان من حظ هذه البلدة الناشئة، أن تكون فكرة تأسيسها، أو تعميرها، لواحد

---

(1) المصدر نفسه، اذ جاء في إحدى الملاحظات المذكورة (كانت الزبارة عامرة واقدم بكثير جدا من هذا التاريخ) أي تاريخ وصول العتوب اليها سنة 1766، ولكن الملاحظة لا توضح تاريخ تلك العمارة.

(2) أنظر د. عبد العزيز المنصور ود. فتوح الخترش: نشوء قطر وتطورها دراسة تاريخية (الكويت 1977) ص40.

(3) يذكر الكابتن تيلر (المنصور: التطور السياسي 159) أن عدد سكان البلدة بلغ في عهده (الثلث الأول من القرن التاسع عشر) نحو الأربعمائة بيت، ومعنى هذا ان مجموع سكانها كان يتراوح بين الألفين والأربعة آلاف إنسان، وهو عدد لا يستهان به إذا ما قارناه بأعداد السكان في المدن والقرى المجاورة، ففي البدعة، التي غدت مقر حكومة قطر، في أخريات القرن التاسع عشر، لم يتجاوز عدد السكان، رغم مرور ثلث قرن على تقدير تيلر، على هذا العدد. بل أن عدد بيوت شبه جزيرة قطر كلها لم يتجاوز، في عهد مدحت باشا سنة 1288هـ/ 1869م الألف فقط، وهذا يعني ان نصف كثافة البلاد تركز في الزبارة حصراً. قارن بشان هذه الإحصاءات الخاصة بالسكان جزيرة الزوراء البغدادية العدد 148 في 10 ربيع الأول سنة 1288هـ.

من ابرز فضلاء عصره وأكثرهم عناية بتشجيع المثقفين ورعايتهم، هو الشيخ رِزق، الذي يبدو انه كان يجمع إلى جانب عمله تاجراً، شغفاً ملحوظاً بثقافة عصره العلمية والأدبية. ولا توضح المصادر التاريخية طبيعة صلة رزق هذا بالشيخ خليفة بن محمد، وظروف اتصاله به، وتاريخ ذلك، إلاَّ أن المؤرخ البصري عثمان بن سند الوائلي (1180–1250هـ/ 1766– 1834م) يشير إلى أنه كان أول من وفد إلى الزبارة، قبل تسميتها بهذا الاسم، وان نزوله بها كان سابقا لمجيء خليفة، أي انه حدث قبل سنة 1180هـ/ 1766م بمدة غير معلومة. وإذا كان من غير المتصور أنه نزل في ارض خالية، وانه أقام فيها وحده، يكون من المعقول انه أقام بين ظهراني بعض القبائل التي كانت تنزل ذلك المكان، وحينما وفد خليفة إلى قطر التقى برزق، فشجعه هذا على اتخاذ المكان حاضرة له، ومركزاً لسلطته وتجارته معاً، بينما يتولى هو الجانب الثقافي فيها، ولما أنجز ذلك أطلقا عليهما اسمها المعروف[1]. يقول:

«انتجع أبو هذا السيد الهمام (يريد بالأب: رزق، وبالسيد: ولده احمد الذي ألَّف ابن سند الكتاب من اجله) منتجعاً منه بُروق العز لائحة، وأرواح الكرامة في أندائه فائحة، ونتائج التدبير في جوانبه صالحة... بعد أن عمل الرأي فيه، أن يتخذه منزلاً ويصطفيه، أم يتركه ولا يأتيه، ووافقه على تدبيره، في اتخاذ ذلك المنتجع وتعميره، خليفة بن محمد أشرف بني عُتْبَة، الحائز من رُتَب الفضل أرفع رُتبة، فتعاضدا بعد الاستخارة، وتسديد سهام الاستشارة، على تعميره وتسميته بالزُبارة»[2].

ومنذ الأيام الأولى من عمر المدينة، احتلت المنشات الدينية والعلمية موقعها في حياة السكان. يقول ابن سند «عمَّرا فيه [أي في الزبارة] المساجد للراكع والساجد، وشيدا فيه المدارس للقارئ والمدارس»[3].

وكان لآل رزق دورهم المتميز في هذه المجالات، فبعد وفاة رزق نفسه، انتهج أبناؤه نهجه في استقدام العلماء وإكرامهم، فكان منهم أحمد الذي عُرف بالكرم والظرف معاً، وحُفَّت مجالسه بالنُخْبة من أهل العلم والأدب، ممن جمع ابن سند

---

(1) يظهر واضحاً مما أورده ابن سند أن اسم الزبارة لم يكن معروفاً قبل إنشائها، فالاسم من اختيارهما اذن. وفي المعاجم الزبر: الحجارة، وطي البئر بها، ووضع البنيان بعضه على بعض. القاموس المحيط، مادة (زبر).

(2) عثمان بن سند: سبائك العسجد في أخبار احمد نجل رزق الأسعد (بمبي 1315هـ) ص19.

(3) سبائك العسجد ص20.

تراجمهم في كتاب مُفرَد[1]. وكان مصدر ثروته تجارة اللؤلؤ، وهي ثروة مكنته من أن يُجزِل العطاء للشعراء والمؤلفين، لعل أبرزهم ابن سند نفسه الذي نظم فيه بعض افضل قصائده، وأفاض في مدحه والثناء عليه[2].

ومن هذه الأسرة أيضاً الشيخ محمد بن رزق، وقد ولد في الزبارة سنة 1185هـ/1780م وفيها تعلم وترعرع، وعرف بحسن وفادته لأهل العلم، حتى أن ابن سند عدَّ «تبسمه في وجوه الوُفّاد، إمارة على شرف الأجداد، ورحب فنائه، دال على سعة عطائه»[3].

ومنهم الشيخ يوسف بن رزق (ولد في الزبارة سنة 1200هـ/ 1785م) وقد تولى وظائف أبيه بعد أخيه، وكان ضيوفه يعدون بالألوف على ما قيل. وقد ذكر ابن سند أنه عاشره فوجده في «الملاطفة الشمال، وفي المفاكهة الصاحب بل هو أكمل»[4] وهذا الوصف يدل على أن ابن سند عاش حيناً من الدهر في الزبارة، وأنه قصدها، مع من قصدها في ذلك الحين، للإفادة من جوها العلمي، والالتقاء بمن نزلها من العلماء والأدباء؛ وهو نفسه قد صرح بشغفه البالغ بالانتقال والتنقل بين الأوطان، يجري طلقاً في ميدانها، يرِد ذوي الفكر، فيتسمع الشعر وينظمه، ويتصيد المَثَل، ويسجل الآبِدة، ويُعرِّج على المعاهد القائمة[5]. فيظهر أنه وجد بعض ما ينشده في البلدة التي طار صيتها يومذاك بمن نزلها من النابهين.

ومن آل رزق الذين كانت لهم إسهاماتهم في الحركة الثقافية في الزبارة، الشيخ عبد المحسن بن رزق (ولد فيها في السنة 1202هـ/1787م) والشيخ خالد بن رزق

---

(1) هو سبائك العسجد، وقد ترجم له في الصفحات 9-19.

(2) المصدر نفسه في مواضع عدة، وانظر عبد الرزاق الصانع وعبد العزيز العلي: إمارة الزبير بين هجرتين (الكويت 1989) ج4 ص160 وينص تعليق للجنة تاريخ قطر على عبد العزيز المنصور: التطور السياسي لقطر ص6 على انه حين وصل العتوب الزبارة وافدين «كان سكنها الشيخ احمد بن رزق» هذا بينما ينص ابن سند صراحة على ان الذي سكنها هو والد احمد المذكور. ولا تتفق تواريخ حياة احمد مع تاريخ الإنشاء بأية حال.

(3) سبائك العسجد 108.

(4) المصدر نفسه 110.

(5) أنظر: دراستنا (عثمان بن سند مؤرخ من فيلكة) فيما يأتي من هذا الكتاب.

(ولد فيها أيضا سنة 1207هـ/1792م) والشيخ عبد العزيز بن رزق (ولد سنة 1209هـ/1794م) وقد عرفوا جميعا بالكرم، ورعاية الوافدين إلى مدينتهم خاصة[1].

ومن العلماء الذين قدموا إلى الزبارة فاستقروا فيها وأفادوا طلبتها، الشيخ راشد ابن خُنَين، أحد كبار علماء نجد عهد ذاك، وقد لقي من حفاوة آل رزق ما أفاض ابن سند في وصفه. قال في ترجمته «قدم الزبارة، وهي في غاية العمارة، باسمة عن محاسن النضارة... وعمت أياديه يقبلها احمد بن محمد المترجم [يريد: ابن رزق] المشار إليه بما تقدم، فانه بدر تلك البلدة، وزهر هاتيك الوردة، فأكرم الإمام ابن خُنَين، ووفّى عنه الدَين بالعَين، وأفاض عليه من برِّه الموائد، ووصله بصلات هي عوائد، وصيَّره من معاصريه صدراً ولمجالسيه شمساً وبدراً، فدَرَّس فيها العلوم، من منثور ومنظوم... وعمَّر فيها المدارس»[2]، وأوضح- على طريقته الأدبية- ما كان اختص به من علوم، فقال «ألَّف ورَتَّب، وأبان وأعرب، وأبدع وأغرب، وجمع واستوعب، ونقَّب عن دقائق الإصابة، فشاى في ذلك التقريب والإصابة، استأسد في العلوم، المنثور والمنظوم، فدُعي فيها أسد الغابة، وتغرس في علم الفراسة، فسبق الضد وألف رأسه، وأودع بطون الدفاتر والحكم حتى حكم له على جالينوس كل حكم... وبرع في الأحكام الفقهية... وأغرب في النوادر اللغوية... وأعرب عن المشكلات النحوية»[3] فهذه الترجمة تكشف عن طبيعة ما كان يدور في معاهد الزبارة من نشاط: من تأليف، وتدريس، وتنقيب، وبحث، وتوضح اهتمامات علمائها الفكرية والأدبية آنذاك.

ومن علماء الزبارة أيضا الإمام العلامة عثمان بن جامِع الأنصاري الخزرجي القَطَري البصري، وكان هذا عالماً بالحديث والفقه والآداب والمواريث والحساب، تولى القضاء، واشتغل بالتأليف، فألَّف شرحاً لأحد مختصرات فقه الحنابلة[4]. وسار أبناؤه على خُطاه، فعُرف ابنه عبد الله بالنباهة والعلم، أخذ العلم على كبار علماء بلدته وبلاد الأحساء، كابن خُنين، والعلامة عبد الله بن حمد البَيْتُوشي

(1) سبائك العسجد 12-14.
(2) المصدر نفسه 26.
(3) المصدر نفسه 29.
(4) المصدر نفسه 59.

(توفي 1211هـ/ 1796م)[1] والشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز (توفي 1216هـ/ 1801م)- وكان الأخير قد استوطن الزبارة شطراً من حياته يفيد طلبتها من علمه- ثم واصل دراسته قاصداً اليمن والحجاز والشام وحلب، آخذاً من علمائها، وعاد بعدها إلى الزبارة ليتفرغ للإفادة والتأليف[2].

ولم تكن سيرة ابنه الآخر، الشيخ أحمد بأدنى من أخيه، فقد ولد في الزبارة، وأخذ العلوم على علماء الأحساء والبحرين، وفي سنة 1248هـ/ 1832م قصد بلدة الزبير تسبقه إليها شهرته العلمية، فولي فيها القضاء نحواً من ثلاثين سنة حتى وفاته سنة 1295هـ/ 1878م[3].

ومن التجار الأدباء الذين هاجروا إلى الزبارة واتخذوها مستقراً لهم، ومقراً لنشاطاتهم التجارية والأدبية على حد سواء، الشاعر الأديب السيد عبد الجليل بن السيد ياسين الطباطبائي الحسني البصري (1190- 1270هـ/ 1776- 1853م)[4] وكان قد قصدها تاجراً قبل سنة 1217هـ/ 1802م، فاستقر فيها، حتى عدَّ نفسه من أهلها. يقول:

هوايَ زُباريٌ ولستُ بكاتم هواي ولا مُصغ للاح وعاتب

وقد أرَّخ الطباطبائي جانباً من من تاريخ الزبارة وما شهدته حوادث في قصائده وقطعة النثرية التي كانت يتطارح بها مع أصدقائه من أدباء المدينة وجوارها، من ذلك أنه نظم قصيدة طويلة وصف فيها محاصرة سلطان بن سعيد إمام عمان للزبارة سنة 1217هـ/ 1802م[5]، وأخرى في دخول سليمان بن سيف بن طوق أمير جيش ابن سعود الى الزبارة سنة 1224هـ/ 1809م[6] وسجل ما جرى للزبارة

(1) ذكر الشيخ محمد الخال في كتابه (البيتوشي) انه عثر على قصيدة للبيتوشي في مجموعة خطية بمكتبة الشيخ محمد العسافي في البصرة في مدح الشيخ احمد بن محمد بن رزق (مثري البصرة ومحسنها الشهير) (بغداد 1958 ص210).

(2) سبائك العسجد 93.

(3) عبد الله باش أعيان العباسي: أعيان البصرة، نشره الشيخ جلال الحنفي (بغداد 1961) ص14.

(4) أنظر: ترجمته في عباس العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ج2 (بغداد 1962) ص220 و
Brock., S.II, 791.

(5) عبد الجليل الطباطبائي: روض الخل والخليل ديوان السيد عبد الجليل (عمان 1964) ص9.

(6) المصدر نفسه 13.

وأهلها في أثناء استيلاء الأخير عليها في رسالة مفصلة كتبها إلى صديق له من تجار حلب هو نعمة الله عبُود (تاريخها 19 ذي الحجة سنة 1226هـ/ 1811م) وقد أوضح له جانبا من المعارك التي دارت بين الطرفين، وما جرى لآل خليفة، وحبسهم في سجن الدرعية، ثم استرداد الأخيرين للزبارة، وما أصاب تجارة اللؤلؤ- بعدها- من رواج «وقد بلغ عندنا اللؤلؤ هذه السنة أقيام مذ خلقه الله ما بلغ قيمة هذه السنة»، وغير ذلك من تفاصيل مهمة لمؤرخ تلك الحقبة[1].

ويمكن للباحث أن يرى في ديوان الطباطبائي إشارات كثيرة لطبيعة العلاقات الثقافية التي بين أهل الزبارة من جهة، وبينهم وبين المدن العربية الأخرى من جهة أخرى، مثل البحرين والأحساء والبصرة وبغداد وحلب، أبان النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (19م) وهي علاقات توضح مدى وثاقة الوشائج التي وصلت بين هذه المناطق عهد ذاك.

استمرت الزبارة مركزاً متقدما للنشاط الثقافي في الساحل الغربي للخليج العربي نحواً من سبعة عقود من السنين، حتى أخذت عوامل أخرى تفعل فعلها في أضعاف دور هذه المدينة، وبدأت مراكز حضرية غيرها في شبه جزيرة قطر والبحرين ترث ما كانت تشتهر به من مزايا، فإذا ما أوشك القرن الثالث على الانتهاء، كانت الزبارة قد هُجرت تماماً، وتحولت إلى أطلال داثرة، تُذكِّر زائرها- إن مرَّ بها- بما كان لها من مجد ثقافي حققه أهلها في ظل أصعب الظروف.

الزبارة القديمة

(1) نشر هذه الوثيقة يعقوب سركيس في مباحث عراقية ج1 (بغداد 1948) ص194-197.

خلاصة واستنتاجات

يمكننا ان نتوصل، من خلال ما تقدم من بحث، الى عدد من الاستنتاجات العامة، ندرجها على النحو الآتي:

1- كان إنشاء الزبارة تحقيقا لفكرة راودت الشيخ رزق، الذي استوطن المكان قبل إنشائها، لان تكون المدينة مركزاً ثقافية متميزاً في المنطقة، وهي الفكرة التي التقت برغبة الشيخ خليفة بن محمد العُتبي، فأثمرت ولادة المدينة. ومن هنا كانت وظيفتها الثقافية جزء أساسيا من وظائفها الأخرى، وليست نتاجاً تالياً أو مُكمِّلاً لتطور عام مرت به المدينة كما هو مألوف في مدن أخرى.

2- استقطبت الزبارة، خلال وقت قصير من عمرها، العشرات من افضل العلماء المعروفين في الأقطار العربية المجاورة، وبخاصة من العراق ونجد، مما أكد دورها كمركز ثقافي متقدم في المنطقة.

3- تُظهر تراجم العلماء الذين عاشوا في الزبارة طبيعة اتجاهات الحركة الفكرية فيها، وهي اتجاهات جمعت بين العلوم الشرعية من قرآن كريم وحديث شريف وفقه، والعلوم اللغوية والأدبية، وتراوحت وسائلها بين التدريس، والتأليف، والمحاورة والمحاضرة.

4- تولت رعاية الحركة الثقافية، ورعاية العلماء الوافدين خاصة، أُسر تجارية مثقفة، كان أبرزها آل رزق، وذلك من خلال إنشائهم العدد الوافر من المساجد والمدارس، ولا شك في أن إنشاء مثل هذه المؤسسات كان يستلزم خدمات أخرى، مثل أماكن لإقامة العلماء وجرايات تكفي حاجاتهم ومعايشهم، وما يستتبع نشاطهم العلمي من كتب ومكتبات ومستلزمات مختلفة.

5- كان للزبارة الفضل الأكبر في حفظ الثقافة العربية وإنمائها في الساحل الغربي للخليج العربي، وقد لازم هذا الدور الثقافي دور سياسي تمثل باتخاذ المدينة معبرا للقوات القبلية العربية إلى البحرين لتخليصها من الهيمنة الأجنبية سنة 1197هـ/ 1783م.

عُمان

في كتابات المؤرخين العراقيين

في العصر العثماني

شهدت علاقات العراق البحرية بأقطار الخليج العربي، بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر، فتوراً ملحوظاً، وتدنياً واضحاً، ويمكن أن نعزو ذلك إلى حالة الفوضى السياسية والعسكرية التي كان عليها العراق أبان ذلك العهد، وتعرض مدنه وطرق مواصلاته إلى غزوات قوى أجنبية مستمرة من جلائرية وتيمورية وقره قوينلية وآق قوينلية وصفوية، وزاد من فداحة أضرار تلك القوى، أنها جميعاً كانت ذات مستوى حضاري يغلب عليه التخلف الشديد، والإنتاج الرعوي غير المستقر.

ولقد وقعت البصرة، غالباً، تحت سيطرة قوى عربية قوية، من قبائل المُنتَفِق، إلاّ أن هذه القوى كانت بَريَّة تماماً، تستمد أسباب وجودها، ونفوذها، من البادية المجاورة، لا من خلال سيطرتها على مياه الخليج، ومن ثم فأن أياً منها لم يتحوَّل إلى أن يكون قوة بحرية على نحو ما آلت إليه قبائل الخليج، فكان ذلك سبباً آخر حال دون قيام علاقات فعالة مع الأقطار الخارجية.

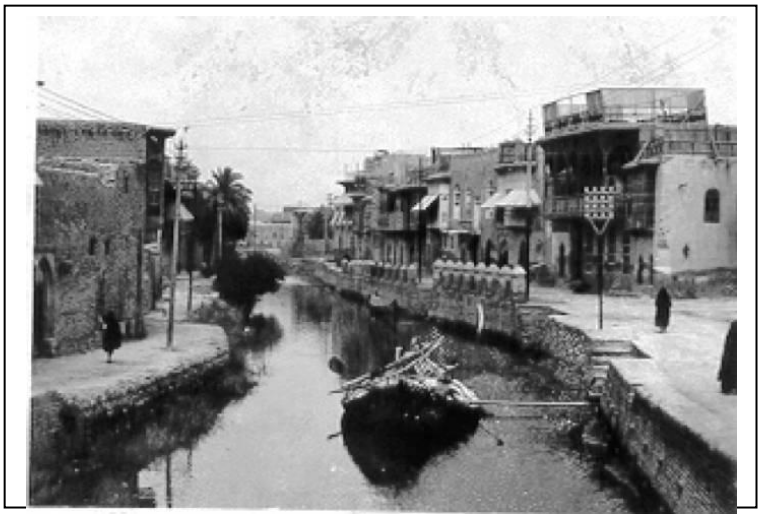

البصرة قديما

وعلى الرغم من دخول العثمانيين العراق سنة 941هـ/1538م فإن البصرة ظلت تتمتع بحكومتها القبلية عدة سنين أخرى. وحتى بعد أن ضمها والى بغداد إياس باشا إلى الدولة سنة 953هـ/1546م فإن موقف الإدارة العثمانية منها ظل متردداً بين تأكيد شخصيتها الخاصة بوصفها مدينة خليجية، وبين تأكيدها على

ضرورة ارتباط المدينة ومنطقتها بإدارة بغداد المركزية، وهو مبدأ تفرضه جغرافية العراق وتاريخه، على أساس أن بغداد كانت على الدوام مركز الثقل السياسي والحضاري في العراق. فكان هذا التردد سبباً في تأخير قيام علاقات نشطة مع أقطار الخليج العربي[1].

فإذا أضفنا إلى ذلك كله تحول الخليج نفسه من سوق تبادل تجاري هادئ، كما وضعه في العهود الإسلامية، إلى ميدان لصراعات عسكرية بين القوى الأجنبية من ناحية، وبينها وبين القوى العربية المحلية من ناحية أخرى، اتَّضح لنا جانباً آخر من أسباب ذلك الانكفاء الذي اتسمت به علاقات العراق البحرية عهد ذاك.

وكان طبيعياً في ظل ظروف كهذه، أن تتأثر الصلات الثقافية هي أيضاً بواقع الفتور الحاصل، فلم تعد ثمة أخبار يسجلها البلدانيون العراقيون على ألسنة رجال البحر حول موانى الخليج وعجائبه، وغابت أخبار تجارات الخليج ومغاصات اللؤلؤ من حكايات المؤرخين العراقيين المعاصرين، كما غامت، من ناحية أخرى، صورة الأنظمة السياسية والعلاقات بين قوى المنطقة عامة.

وهكذا فأن أحداً من المؤرخين العراقيين لم يلحظ، أو يسجِّل، خبر قيام إحدى أقوى الدول البحرية العربية في الخليج العربي، وهي دولة اليعاربة في عمان، التي جاوزت مدة حكمها القرن من الزمن (1624-1741) وحرَّرت خلالها الخليج والمناطق العربية في شرقي أفريقيا من سيطرة الاستعمار البرتغالي؛ كما أن أحداً منهم لم يؤرخ قيام دولة القواسم البحرية (1747-1820م) التي فرضت هيمنتها على معظم مياه الخليج، بما أنشأئه من أساطيل قوية، وتجمع لديها من خبرة واسعة في حروب البحر؛ ولم يسجل أياً منهم نهوض الأئمة البوسعيديين وتأسيسهم دولتهم القوية في مسقط سنة 1744 والتي شكلت قوة بحرية مرهوبة الجانب، وأن كانت مستجدات الفترة التالية قد أشعرتهم بأهمية هذه الدولة، أو في الأقل قُدرتها على التأثير في حوادث وطنهم.

---

(1) انظر كتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة (بغداد 1992) ص393-394

ففي أثناء حصار جيوش كريم خان الزند حاكم إيران مدينة البصرة سنة 1775م استجاب الأمام أحمد بن سعيد (حكم من 1749 إلى 1783م) لطلب من شيخ المنتفق ثامر بن سعدون للمساعدة في فك الحصار[1]، فتقدم على رأس أسطوله المؤلف من 130 سفينة من مختلف الأنواع، لمساندة البصرة إزاء محاولة الإيرانيين اقتحامها. وقد اتخذ الأسطول مواقعه عند مدخل شط العرب بعد أن حطم السلسلة التي وضعها الإيرانيون لعرقلة تقدمه، ودمر العديد من سفنهم، فأمن بذلك سيطرة مؤقتة على النهر، الأمر الذي ساهم في دعم صمود المدينة حيناً من الزمن[2].

وعلى الرغم من أننا لم نقف في المصادر التاريخية العراقية المعاصرة على إشارة إلى هذا الدور المهم الذي أداه العُمانيون في الدفاع عن ثغر بلادهم إلاَّ أننا لا نشك في أن الحدث كان في حد ذاته مُنبِّهاً للمؤرخين التالين إلى تصاعد مكانة القوة البحرية العمانية. وإشعارهم بمدى قُربها من أحداث بلادهم، ففي سنة 1201هـ/1786م استولى المنتفقيون بقيادة شيخهم ثويني بن عبد الله (1193-1202هـ/1779-1787م) على مدينة البصرة وأسروا متسلمها إبراهيم بك ثم نفوه إلى مسقط. يقول المؤرخ البصري عثمان بن سند الوائلى (المتوفى سنة 1242هـ/1827م) واصفاً ما فعله ثويني:

«فاستولى على البصرة داخلها وخارجها، وأحاط بمداخلها ومخارجها، وأسر متسلمها إبراهيم أفندي، واستولى على ما يُخفي من الأموال ويُبدي، وغَرَّبَه عن البلدة إلى مسقط، وأطال سُهده، وكان قبل استيلاء ثويني عليه واحتوائه على ما في يديه، أقام للفسوق نافق السوق، وتنوفس في أيامه بترقيص الأولاد والقينات في كل محفل وناد»[3].

---

(1) مجهول: تاريخ أهل عمان، بتحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة 1980) 159 ويذكر لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي 236/1 أن كريم خان كان يعتقد بأن احتلال البصرة سوف يؤدي بالنتيجة لاحتلال عمان لأن معظم تجارة الأخيرة كانت مع هذا الميناء.

(2) مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله (عمان 1982) 277 ونورس، د. علاء: السياسة الإيرانية في الخليج العربي أبان عهد كريم خان 11.57-1779 (بغداد 1982) ص70.

(3) ابن سند، عثمان: مطالع السعود، ص235.

وتكشف الأحداث التالية عن أن نفى إبراهيم أفندي إلى مسقط لم يكن وليد اختيار طارئ، وإنما كان ثمرة تنسيق بين آل السعدون أمراء اتحاد قبائل المنتفق والزعماء البوسعيديين في عمان، وهو تنسيق استمر بين الزعامتين أربعة عقود تالية من السنين في أقل تقدير، على ما سيأتي؛ ويمكن القول بأن وفود السفن العمانية، على عهد الإمام أحمد بن سعيد، أصبح أمراً مألوفاً ومُشاهَداً من الناس في البصرة، وتزايد عدد المرات التي كان الأسطول التجاري العماني يرسو فيها هناك، وهو مُحمَّل ببضائع الهند وجنوبي الجزيرة العربية وشرقي أفريقيا، حتى أمست معظم تجارة عمان يختص بها العراق، ومنح السلطان العثماني التجار العمانيين حرية التجارة في العراق، ورَفَع الرسوم التي كانت تُفرض على البُن المنقول على السفن العمانية إلى البصرة، والذي بلغ أحياناً نحو (20.000) بالة من البُن، تُشحن عن طريق ميناء مخا فقط[1]. وعندما احتل الفرنسيون مصر سنة 1798 وانقطع السبيل أمام تلك الأساطيل لتفريغ حمولتها في المؤانيء المصرية بهدف نقلها إلى بلاد الشام وأوربا، أصبح طريق البصرة- حلب الصحراوي هو البديل الوحيد لذلك الطريق، فزادت تلك المستجدات من قوة الصلات بين القوى العربية في جنوبي العراق، والزعامة العمانية، وقرَّب- من ثم- ما كان يجري في تلك البلاد من أذهان المؤرخين العراقيين.

وسجَّل لنا مؤرخ عراقي، كان يعمل وكيلاً لبعض الشركات التجارية في البصرة، هو يوسف عبُّود (المتوفى سنة 1220هـ/1806م) ما تناهى إلى سمعه عن أول صدام عسكري بين قوى الوهابيين التي كانت تطمح إلى ضم عمان إلى نفوذها، وبين زعامة البلاد الممثلة بالأسرة البوسعيدية، فقال في حوادث سنة 1216هـ/1801م «وفي هذه الأيام جاز الوهابي بقومه وأخذ البحرين، وجاء إمام مَسْكَت- الذي البحرين كانت في حُكمه- وحاربه من البحر فلم يقدر، لأن عرب العُتُوب، الذين لا تُعد لكثرتهم، جميعهم تبعوا رأي الوهابي»[2].

فكانت تلك الملاحظة، أول إشارة سجلها مؤرخ عراقي، عن طبيعة العلاقات السياسية- العسكرية بين عمان وجاراتها إثر ظهور الوهابيين على مسرح الأحداث

---

(1) بيدويل، روبين: عمان في صفحات التاريخ، ترجمة محمد أمين عبد الله (عمان 1980) 26.
(2) سركيس، يعقوب: مباحث عراقية ج1 (بغداد 1948) 53.

سنة 1800م. ولقد سَجَّل هذا المؤرخ أيضاً ملاحظات ذكية، ذات طابع اقتصادي، عن أثر الحملة الفرنسية على مصر في تحول التجارة العُمانية إلى العراق، وبخاصة تجارة البن.

كما لاحظ هذا المؤرخ النابه أن تكدُّس كميات البن اليمني في مسقط أدى إلى انخفاض حادٍ في أسعاره، وأن نشاط تجارة الترانسيت في نقله عبر العراق أدَّت إلى انهيار حاد في هذه الأسعار. يقول «وفي هذه السنة المذكور أي سنة 1216 (1801م) كانت الناس أكثرها متْعَبيَّة من القهوة من الموسم السابق في 18 في 16 وأملهم أن تمشي الكراوين (القوافل) إلى الشام وحلب، فلما طَلَع الموسم الثاني من اليمن على المسكت (مسقط) ظهر أنه مبالغ وافرة، فابتدأت تنزل أثمانها رويداً رويداً إلى أن وصلت إلى سعر 11 واستقرت مدة بهذا السعر، وابتدأت تتوارد إلى البصرة مبالغ، وكل يوم يحضر داوات (أي مشترون) وبهم مبالغ، فعلى موجب تقرير آل بغداد أن موسم القهوة الذي يحضر إلى البصرة دائماً من السبعة إلى ثمانية آلاف فردة. وأما بهذه السنة حيث أن مصر كان لها ثلاث سنين في ضبط الفرنساوية لم يتوجه إليها قهوة من اليمن، فجميع القهوة التي تجمعت في بلاد اليمن جاءت إلى البصرة، وكل من جلبها حصل خسران.. الخ»[1].

ولا شك في أن كميات ضخمة من القهوة كهذه، كانت تدل على العدد الكبير من السفن التي تنقلها، وقوة العلاقات التجارية بين الناقلين والمشترين في البصرة. وتكشف يوميات ميخائيل يوسف آل عبود، في أثناء عمله وكيلاً تجارياً في البصرة، عن حركة السفن التجارية العمانية في خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، وذلك على النحو الأتي[2]:

12 نيسان (أبريل) 1811: وصل المركب المسمى السلطاني مال إمام مسقط (أي الخاص به)

6 حزيران (يونيو) توجه مركب السلطاني إلى بنكالة.

12 أيار (مايو) وصل مركب السلطانى طلوعه من مسكت.

---

(1) المصدر نفسه 52/1.

(2) المصدر نفسه ج2 (بغداد 1955) 291–298.

8 تشرين الأول (أكتوبر) سنجار (أسطول) مسكت وصل بوشهر.

11 تشرين الأول. ابتدأ يتوارد سنجار مسكت الذي حوى قطعة 40 شاحنة قهوة وسقط.

28 تشرين الثاني (نوفمبر) توجه سنجار مسكت بهذه الأربعة أيام ما بقي منهم واحد.

30 كانون الأول (ديسمبر) وصل مركب منوار الذي جاء سابقاً وراح إلى مسكت ورجع، وجاء معه مركب مناريس مال باكيت الذي جاء سابقاً.

23 تشرين الأول (1812) وصل سنجار مسكت وفيه قهوة وغير سقوطات وافرة.

21 كانون الأول (1813) وصل مركب السيد سعيد بن سلطان ورجع السنجار من راس الخور حتى يقبض طلبه من المستلم ويسافر.

30 كانون الأول سافر مركب السيد سعيد ومعه السنجار.

ومن الطبيعي أن يؤدي الظهور المتكرر للسفن العُمانية في شط العرب، وقبالة الشواطئ التي تقطنها قبائل عربية قوية، إلى تشجيع الطرفين: العماني والعراقي على إقامة علاقات مباشرة، ونشطة، بين القيادة العمانية وزعماء تلك القبائل، وبخاصة قبيلتي المنتفق المتحكمة في الجانب الغربي من النهر، وكعب المسيطرة على جانبه الشرقي.

يحدثنا المؤرخ العراقي عثمان بن سَنَد البصري الوائلي (المتوفى سنة 1242هـ/1826م) أن والي بغداد داود باشا خَلَع شيخ المنتفق حُمود بن ثامر بن سعدون عن إمارة المنتفق، وعيَّن مكانه الشيخ عقيل بن محمد بن ثامر، فما كان من حمود إلاَّ أن يعلن الثورة على داود، يساعده ابناه فيصل وماجد. ويشير ابن سند إلى أن ممن نَدَبَهم حمود للزحف على البصرة ومحاصرتها (أباضيون مُكابِرون) على حد تعبيره، مما يدل على استعانته بأسطول عماني كان مرابطاً في شط العرب، قبالة المدينة. ويفهم من عبارة هذا المؤرخ أن (الأباضية) كانوا مع فيصل بن حمود في معركة جرت مع النجديين المنحازين إلى داود، وهذا ما يرجح كونهم قد استُخدِموا بوصفهم مُشاة محاربين في معارك برية جرت حوالي البصرة،

إضافة إلى تأليفهم قوة إسناد نهرية فعالة في أحداث الحصار. ولا يلبث أبن سند أن يزيد الأمر وضوحاً، فيقول.

«إن إمام مسقط ملأ بالسفن الشَّط، وركَب مُتُن النوك والثرط، وساعد ماجداً وفيصلاً، وحمل بأجناده كما حملا، لا سيما وله أناس على الحرب يُغرونه، وعلى مساعدة البغي يحضُونه ويحثونه»[1].

فواضح من هذا النص أن تفاهماً كاملاً قد سبق قدومه، وأن وجود «أناس يغرونه على الحرب» قد يعنى تأليف ما يشبه أن يكون قيادة عسكرية مشتركة تضع خطط الحرب للطرفين. وإزاء وضع كهذا لم يكن للقيادة العثمانية في البصرة ألاّ أن تقيم اتفاقاً خاصاً مع إمام مسقط في محاولة لفك عُرى اتفاقه مع زعماء المنتفق. وفي هذا يقول ابن سند:

«ولما رأى متسلم البصرة- وكان متوقد الفطنة والفكرة- كثرة الأعداء وضيق الحال، وادلهمام المخاوف والأوجال، صالَحَ إمام مسقط، بما رأيه اقتضى، وأجابه كل ما حكم به طلب المصلحة وقضى، ولما انتظم من الصلح عقده، وربط بالمصلحة عقده، سافر وبقى فيصل وماجد، ولم يبق من قوى البصرة إلاّ من كان لهما مُساعد»[2].

ومن المؤسف أن ابن سند لم يذكر طبيعة الشروط التي حكم بها إمام مسقط، وفحوى عقد الصلح بين الطرفين، مقابل انسحاب الأسطول العماني من تحالفه مع المنتفقيين. إلاّ أن مُختَصِر كتابه الشيخ أمين بن حسن الحلواني قدَّم إيضاحات مهمة لم ترد في الأصل، فماجد وفيصل ولدا حمود اتفقا مع إمام مسقط بوصف الأخير «عدو للدولة العلية» وأنه ما ملأ بسفنه الشط، أي شط العرب، إلاّ لأنهما «وعداه أن يُمَلِّكاه البصرة فساعدهما». ومن ناحية أخرى، فإنه صرَّح، على رغم سكوت الأصل، باسم إمام مسقط وهو السيد سعيد، يريد به الإمام سعيد بن سلطان (حكم من 1791 إلى 1856م) وانفرد بالقول بأن متسلم البصرة استطاع فك تحالفه مع المنتفق بوسيلتين، هما المال، والتخويف. يقول:

---

(1) مطالع السعود ص 524.

(2) المصدر نفسه ص 526.

«أرسل إلى سلطان مسقط السيد سعيد وصالحه على مال، وحذره من بطش الدولة العلية وانتقامها، فنزع سفنه وسافر إلى مسقط بلده»[1].

ونعتقد أن الشيخ الحلواني أضاف الفقرة الثانية، المتعلقة ببطش الدولة العثمانية، إضفاءً للهيبة على هذه الدولة في كتابه، وإلاَّ فإن العثمانيين لم يكونوا يملكون عهد ذاك ما يُنفِّذون به سياسة البطش والانتقام إزاء قوة بحرية قوية لها قواعدها البعيدة عن مجال تأثيرهم.

ويقدم مؤرخ عراقي غير معروف، ينتمي إلى قبيلة كعب (التي شاركت في حصار المنتفقيين للبصرة) معلومات ذات شأن حول دور إمام مسقط السيد سعيد بن سلطان في إحكام ذلك التحالف العربي، الذي ربط بين المنتفقين، والعُمانيين، والكعبيين في ذلك العام، فيذكر أن الإمام كان حليفاً للشيخ غيث الكعبي، وأنه قَدِم بأسطوله المكون من سفن من نوع (غراب) لنُصرته، إلاَّ أن أهل البصرة أقنعوه بالعودة إلى بلاده وعقد الهدنة معه. يقول واصفاً مجريات حصار البصرة:

«ولا أتفق إخوذ (كذا والصواب: أخذ) البصرة بسبب غربان (جمع غراب، ضرب من السفن) بن الإمام مسقط (كذا) وابن عمه السيد محمد كانوا جايين لنصرة الشيخ غيث وأهل البصرة أخذوهم بمعرفة وغلبوا على عقولهم وطمَّعوهم في أشياء، وسووها مصلحة (مصالحة)، وصارت المهادنة وبطل الحرب»[2]

والنص يصرح بأن الاتفاق جرى بين المنتفق وإمام مسقط بواسطة طرف ثالث، هو الشيخ غيث، وهذا هو شيخ قبيلة كعب غيث بن غضبان بن محمد، وقد تولى المشيخة مرتين، آخرها من 1231 إلى 1244هـ/1816-1828م، وفيها جرت هذه الحوادث.

كما يوضح النص أن للإمام سعيد ابن أخ، يدعى محمد، كان في صحبته على أسطوله، وهو السيد محمد بن سالم بن سلطان. أما إشارة النص بأن أهل البصرة

---

(1) الحلواني، أمين بن حسن: مختصر مطالع السعود، نشر بعنوان (خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق)، تحقيق محب الدين الخطيب (القاهرة 1371هـ) 164.

(2) مجهول: تاريخ أمارة كعب العربية في العتبات والدورق- بتحقيق على نعمة الحلو (النجف 1968) 18.

طمعوهم في أشياء، فهي تدل على (عقد الصلح) الذي تضمن تقديم حكومة البصرة أموالاً إلى إمام مسقط كنوع من الترضية والتعويض في آن واحد.

ونجد إشارة أخرى لهذا الصلح، والأحداث التي أدت إليه، لدى مؤرخ متأخر، هو عبد الله بن إبراهيم ابن الغملاس الزبيري، فقد كتب في تاريخه المختصر لمدينة البصرة، الذي عنونه (ولاة البصرة ومتسلموها) أن حموداً شيخ المنتفق، عندما وصله نبأ عزله «أظهر العصيان، وجمع من كعب وساير العشائر جمعاً عظيماً، وجعلهم تحت قيادة أولاده ماجد وفيصل، وتخابر مع أمير مسقط السيد سعيد فأتى بالسفائن الكثيرة من جهة البحر واجمعوا على أن يضبطوا البصرة فحاصروها». وبعدما أجمل حوادث المعارك التي دارت حوالي المدينة وما أدَّت إليه من تراجع المنتفقين وحلفائهم، ساق النص الآتي:

«أما أمير مسقط فأنه عقد الصلح مع البصريين وعاد إلى محله»[1].

وهو نص يوحي بأن انسحاب الأسطول العماني جاء نتيجة لعدم وجود دور له بعد أن خَسَر المنتفقيون المعركة، هذا بينما كانت النصوص العراقية المعاصرة التي قدمناها قد أشارت صراحة إلى أن انسحاب ذلك الأسطول كان سبباً، لا نتيجة، لبقاء المنتفقيين وحدهم ومن ثم خسارتهم المعركة، وأن انسحاب إمام مسقط كان قد أعقب عمليات عسكرية جدية، وعلى البر، قام بها جنوده ضد القوات العثمانية وقوى النجديين المتحالفة معها.

وهكذا ففي وسع الباحث أن يلحظ مدى الدقة التي أبداها المؤرخون العراقيون في رصدهم حركات العُمانيين العسكرية عهد ذاك، ولا شك في أن الصورة التي قدموها تختلف عما أوردته المصادر الأوربية المعاصرة عن أسباب تلك الحركات وعن نتائجها أيضاً. وهي التي تقصر أسبابها على رغبة السيد سعيد في إرغام سلطات البصرة على دفع ما بذمتها له من المنحة السنوية المقررة لعمان منذ أيام أحمد بن سعيد [مكافأة له لموقفه المساند للبصرة في أثناء حصار كريم خان سنة 1775] وإن الترك (يريد العثمانيين) اندحروا خلال

(1) ابن الغملاس: ولاة البصرة ومتسلموها، بغداد 1962 ص 72.

المعركة؛ والرغبة في الحصول على المنحة لا تستلزم إنزال الجند والدخول بهم في معارك برية ضارية نُصرة لفيصل بن حُمود المنتفقي، أو الشيخ غَيْث شيخ قبيلة كعب المجاورة[1].

ولقد أدت المستجدات السياسية التي شهدها النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى تطور محسوس في نظرة المؤرخين العراقيين إلى بلاد عمان، ففي سنة 1871 أنفذ مدحت باشا والى العراق حملته العسكرية إلى الخليج لبسطه نفوذ الدولة العثمانية على بلاد الأحساء، وبذلك غدت حدود الدولة مُصاقِبة لعمان لأول مرة منذ دخول العثمانيين العراق. وشرع المراسلون العراقيون الذين صحبوا الحملة يوردون في تقاريرهم إلى جريدة الزوراء الرسمية، أولى المعلومات التاريخية والجغرافية والاقتصادية عن السواحل الغربية للخليج، وبضمنها مناطق كانت قريبة من الأراضي التي يبسط أمام مسقط سيادته عليها[2]. ولقد أكدت الدوائر العثمانية على مبدأ عثمانية الخليج العربي، وهو مبدأ يتلخص بالقول أن هذه الأقطار كانت فيما مضى جزءً من الممتلكات العثمانية، وأن هذه المقولة هي الأساس الشرعي لتحركها الجديد. ويمكننا أن نلمح الصورة المذكورة في كتابات المؤرخين العراقيين الذين كتبوا تواريخهم في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، منهم المؤرخ سليمان فائق بن طالب كَهْيَه (توفي سنة 1314هـ/1896م)، فقد ذكر هذا المؤرخ في كتابه المعنون (مرآة الزوراء) ما يأتي:

«إن السلطان سليمان القانونى بعدما استرد بغداد من أيدي الأعجام، تمكن من جعل الجزيرة العربية كلها تحت الراية العثمانية، وأن البحرين، ومسقط أيضاً، أخضعها وجعلها تابعين للدولة المذكورة، تتلقيان الأوامر والنواهي والتوجيهات منها مباشرة»[3].

---

(1) أنظر روت، رودلف سعيد، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان، ترجمة عبد المجيد القيسي، البصرة 1983، ص86. ولونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد 1968، ص229.

(2) تنظر الدراسة المعنونة (جريدة الزوراء مصدراً) من هذا الكتاب.

(3) ترجمه موسى كاظم نورس، وطبع بعنوان (تاريخ بغداد)، بغداد 1962، ص151.

وهي إشارة موجزة، لكنها مهمة، لفتح العثمانيين مسقط على يد القائد العثماني بيري رَيِّس سنة 1552. ثم البحرين بقيادة مصطفى باشا حاكم الأحساء سنة 1559[1]

وضمن هذا الاتجاه، قدَّم مؤرخ بغدادي شهير، هو السيد إبراهيم فصيح الحيدري (توفي سنة 1300هـ/1882) وصفاً مركزاً، وشاملاً، لبلاد عمان، ضمن الفصل الخاص بنجد من كتابه الذي عنونه (عنوان المجد في أحوال بغداد والبصرة ونجد)[2] تحدث فيه عن جغرافية عمان الطبيعية والبشرية والاقتصادية، فذكر أولاً أنها تقع في الجهة الشرقية لقطر، وقال أنها بلد ابن جنّي، يريد عثمان بن جني اللغوي الذائع الصيت، ولم نقف على وجه هذا القول إلاَّ أن يقال إن أباه كان مملوكاً لرجل من الأزد الموصليين، وأن الأزد هم أكثر سكان عمان، وتلك صلة واهية كما ترى. وذكر أن «سكان هذا البلد عشيرة يقال لهم بنو ياس وهم من قحطان». ووصف الأحوال الاقتصادية بقوله «هي قليلة الماء ليس فيها زراعة ولا نخيل، وإنما سَكَنَتها أهل سفن يغوصون في البحر لاستخراج اللؤلؤ وكبيرهم منهم وهو رجل يسمى زائد» ولكنه استدرك فذكر أن «بندر سحار وهي بلدة كبيرة من توابع صاحب مسقط وفيها واحد من بيت آل أبي سعيد ولاة مسقط، وهي كثيرة النخيل والأشجار» وأن «بندر الشوري وفيه أهل سفن يسافرون في البحر» وأن بندر السويب «بلدة فيها نخيل وفواكه وسفن» وبندر بركة «سكانه أهل زراعة ونخيل وسفن».

أما المناطق الداخلية، والتي سماها «بلاده التي في البر»فتضم «مقدار مائة وعشرين قرية، وقبائله السعد والمناصير ونعيم، وفيه عالم كثير، وهو قطر واسع ذو نخيل كثيرة وفواكه عجيبة وافرة، وفيه الإبل النجائب النعمانيات. والنخيل فيها قليلة.. والبر الذي بين عمان وحضرموت رمال لا تُسكن ولا تُسلك، والصحيح أنها أرض عاد على ما قاله بعض أهل الوقوف على التواريخ القديمة. وفي قطعة شمال البريمي من عمان قبائل وعشائر كثيرة جداً تحت حكم ابن سعود».

---

(1) أوزبران، صالح، الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي، بغداد 1979، ص52 وعباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج5، بغداد 1949، ص68- 69.

(2) طبع ببغداد، 1962، ص200.

ووصف مسقط وأعمالها بقوله «في الجهة الشرقية لبندر بركة بندر مسقط المشهور، ويتبعه قرى كثيرة، وهي بلدة في غاية العمارة مشتملة على كثير من التجار المتمولين أهل السفن والمراكب، ومسافرتهم إلى بلاد الهند وجُدَّة. وفي نواحيها بساتين كثيرة ذات نخيل وأشجار وأثمار عجيبة، ولا يوجد مثلها للتجار، .. وقراها المشهورة الكبيرة مقدار خمس عشرة قرية».

وتكلم على ما يلي مسقط من النواحي، فقال «في الجهة الشرقية لمسقط بلد مُسوَّر، وفيها سفن كثيرة، وسكانها أهل تجارة يسافرون إلى جميع الجهات، ليس عندهم زراعة ولا نخيل. ثم في شرقيه راس الحد، ومسافرة سكانه في البحر، وهو آخر بر العرب من جهة الشرق، ثم ينعطف البحر غرب الجنوب إلى خليج اليمن وهو البحر الأحمر، وأول محل انعطافه مكان يسمى مصيرة، وسكانه لا يعرفون صيد السمك، ثم مرباط وهو بندر سكانه أهل البحر، ثم بلدان المهرة ولها قرى كثيرة وسكانه أهل أسفار، وسفن بندر الشحر وبندر مُكلاّ وهما بندر حضرموت».

وسجل ما تناهى إلى سمعه من حدوث بعض الخلافات بين أبناء الأسرة الحاكمة، فقال «وقد وقع الخلاف والمنازعة بين أهل المشيخة من آل أبي سعيد ولاتها وضعفت حالها» وهي إشارة إلى النزاع الحاصل عهد ذاك بين الإمام عزان بن قيس وتركي بن سعيد بن سلطان، والذي انتهى بانتصار الأخير في معركة وادي ضنك سنة 1870

وفضلاً عن ذلك، فإنه أشار إلى علاقة العمانيين بدولة السعوديين، ومحاولة الأخيرة السيطرة على منطقة البريمي، وتجهيز ابن سعود (يريد فيصل بن تركي) «عسكراً عظيماً» للاستيلاء على مسقط.

وفي السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر، كتب الإمام محمود شكري الآلوسي (توفى سنة 1343/1924م) موسوعته في تاريخ العرب قبل الإسلام، التي أسماها (بلوغ الارب في معرفة أحوال العرب) في ثلاثة أجزاء كبيرة[1]، وكان أن

(1) ألفه بناءً على اقتراح لجنة اللغات الشرقية في استكهولم، وقد فاز بجائزتها، طبع أولاً ببغداد سنة 1314هـ وثانياً بالقاهرة سنة 1343هـ، وقد اعتمدنا هنا الطبعة الثانية.

تطرق إلى تاريخ بلاد عمان أبان تلك العهود، عاداً إياها مرة واحدة من أقسام اليمن الخمسة، إضافة إلى حضرموت ومهرة والشحر ونجران[1]. ومرة أخرى من بلاد البحرين[2]. وقص حديث هجرة الأزد إلى عمان، أثر انهيار سد مأرب، ونزولهم فيها، ولاحظ أن أهلها كانوا لقربهم من بلاد فارس والسند مصدراً لأخبار هذه البلاد، وأشاد بسوق صَحار، بوصفها إحدى أسواق العرب المشهورة قبل الإسلام، وحدد موعد انعقادها في العاشر من شهر رجب الفرد، ولمدة خمسة أيام[3]، وعدَّ عمان، إضافة إلى اليمن والبحرين وهجر وغالب بلاد نجد، من البلاد التي كان غالب معايش أهلها من الحرث والغرس. وقال «ولهم في غرس النخيل اهتمام وأي اهتمام، وما ورد عنهم في شأنه كلام طويل، ومعرفتهم بشؤون كمعرفتهم بالخيل، وحيث أنم أرضهم وبلادهم صالحة لإنبات أكثر نبات العالم، وشجر الدنيا، اتسع نطاق معارفهم من هذه الصناعة» ونوه بكثرة ما يرد من هذه البلاد «من التحف التي يطول ذكرها»[4]

وأخيراً لابد من الإشارة إلى هجرة بعض العراقيين، وأغلبهم من التجار، إلى عمان، في أزمان مختلفة، وليس من الميسور التوصل إلى أسماء أولئك التجار الذين اختاروا- لظروف معينة- الاستقرار في المدن العمانية. وكان النسابة السيد محمد بن أحمد بن عميد الدين علي الحسيني النجفي قد تتبع في كتابه المسمى (المُشجَّر الكشَّاف لأصول السادة الأشراف) عقباً للأمام موسى الكاظم أستقر في عمان وتولى نقابتها في بعض العهود، منهم النقيب زيد بن الحسين بن محمد من ذرية إبراهيم المرتضى بن الأمام الكاظم[5].

وتكشف سجلات المحكمة الشرعية في مدينة البصرة عن حالة مهاجرة بعض الموصليين، هو حسين بن محمود الحاج حسن الموصلي إلى مدينة مسقط حيث

---

(1) ج1 ص187.

(2) ج1 ص186

(3) ج1 ص265.

(4) ج1 ص203.

(5) طبع مع تحقيقات السيد محمد مرتضى الزبيدي، بعناية حسين محمد الرفاعي، القاهرة ص31.

توفى هناك قبل سنة 1188هـ/1774[1]. ويظهر أن مثل تلك الهجرات كانت أمراً مألوفاً كلما اضطربت الأمور في البصرة، حتى أن المؤرخ البصري القاضي أحمد نور الأنصاري (توفى سنة 1302هـ/1884م) ذكر في كتابه الذي عنونه (النصرة في أخبار البصرة) أنه حينما حاصر شيخ المنتفق بلدة الزبير، بأمر من والي بغداد علي رضا باشا سنة 1247هـ/1831 وفشا الطاعون في المنطقة عهد ذاك «هرب بقية التجار بالبصرة الحاج عبد الله جمال واخوته، وسكن مسكت (مسقط) وهو فيها إلى الآن». وقد فرغ من وضع كتابه سنة 1277هـ/1853م[2].

وبالمقابل، فقد كان ثمة عمانيون اختاروا- لأسباب مختلفة- الإقامة في العراق والاستقرار فيه. ولقد أورد المؤرخ الزبيري عبد الله بن إبراهيم بن الغملاس في مجموعة المخطوط ترجمة بعض العمانيين الذين عاشوا في بلدته الزبير، فقال في حوادث سنة 1332هـ/1913م (وفيها مات محمد العماني ومات أخوه جاسم 1337)[3].

(1) مصطفى المدامغة: نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة، البصرة 1882، ص 34.

(2) طبع بتحقيق يوسف عز الدين، بغداد 1969، ص 28.

(3) مجموع مخطوط، الورقة 200.

من كتخدا بغداد إلى أمير المنتفق

حول تداعيات الحروب الوهابية في شرقي الجزيرة

تُعد حملات الوهابيين على مدن العراق وباديه في أواخر القرن الثامن عشر (أوائل الثالث عشر للهجرة) من الأحداث المهمة التي تركت آثارها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية في العراق في خلال القرون الأخيرة، فلقد أدَّت العمليات العسكرية المفاجئة التي تعرضت إليها مدن العراق الجنوبية والفراتية، وبخاصة تلك التي تقع على حافة البادية مثل النجف وكربلاء والزبير وعانة[1]، إلى تداعيات مختلفة في بنيان المجتمعات العراقية هنالك، وبخاصة ما يتعلق منها بعلاقة حكومة المماليك بشيوخ القبائل العربية، وموقف المماليك من المسألة القَبَلية بشكل عام.

فبعد أن كانت سياسة المماليك تحوم، منذ عهد حسن باشا مؤسس نظامهم[2]، حول هدف واحد، هو تفكيك وحدة القبيلة، وخلق المناسبات لإضعاف ارتباطها بغيرها من القبائل وتقليل أهميتها العسكرية، فإن ظهور الخطر الوهابي غيَّر هذه السياسة إلى الضد تماماً، حيث سَعَت حكومة المماليك إلى محاولة تجميع القوى القبلية من جديد، وإسنادها بدعم رسمي كبير، بهدف اتخاذها سداً بوجه قوة الوهابيين، وكان نصيب اتحاد قبائل المنتفق[3] من آثار هذه السياسة

---

(1) رسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراء (ترجمة موسى نورس) وابن بشر: عنوان المجد ص122 ولمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب ص90 وياسين العمري: غرائب الأثر ص57 ويذكر زويمر احصاءات دقيقة عن فداحة الخسائر في المدن الدينية، وبخاصة كربلاء، (Zwemer. S.M. Arabia, The Cradle of Islam (London 1900).

(2) حكم من 1116 إلى 1136هـ/ 1704- 1723م.

(3) بنو المنتفق قبيلة عربية قديمة كان لها شأن سياسي في منطقة البصرة في القرن العاشر للميلاد (الرابع للهجرة) واستطاع شيوخها أن يحكموا البصرة فترات متقطعة في العهدين الجلائري والتركماني ثم لف الغموض تأريخهم القبلي بعد ذلك، حتى عاد اسمهم ليطلق في القرن السادس عشر للميلاد (العاشر للهجرة)، على اتحاد قبلي قوي تكون في منطقة الفرات الأوسط، فقبيل بدء العصر العثماني تمكن الشريف حسن، وهو رجل من أشراف الحجاز أن يوحد بين ثلاث قبائل عراقية، هي آل الأجود، وآل مالك، وآل سعيد، ويتولى هو زعامة (أمارة) الاتحاد الجديد، الذي عرف بأمارة المنتفق، وربما أطلعت التسمية لانحدار بعض تلك القبائل من أصول منتفقية قديمة. وقد شكلت أسرة الشريف المذكور، بزعامتها الاتحاد، قوة مرهوبة الجانب، سيطرت على القسم الجنوبي من حوض الفرات وشط العرب سيطرة تامة في ظل السيادة العثمانية، وعرفت الأسرة بآل شبيب، ثم بآل السعدون.

الجديدة كبيراً، يتناسب مع ضخامة حجمها، وموقع (ديرتها) المهم، المسيطر على بوادي العراق الجنوبية، وما ينضوي تحت لوائها من قبائل وعشائر عديدة. ويذكر سليمان فائق أنه حينما استولى الوهابيين على الحرمين الشريفين «انجبرت ولاة بغداد آنئذ على التغامض عن أعمال رؤساء عشائر المنتفق، لكي يوسعوا ويزيدوا قواهم، فيتمكنوا من إخماد فتنة الوهابية»[1].

وكان من نتائج هذه السياسة، أن زادت سطوة المنتفق على منطقة البصرة وقراها، وملكوا جميع ما يحيط بها من أماكن فيما عدا مدينة البصرة ذاتها، وقرية أو اثنتين[2]، واضطرت حكومة المماليك إلى إغضاء الطرف عن أعمال المنتفق السابقة، فأقرَّت شيخهم، ثُوَيْني بن عبد اللّه علي إمارته، فكان ذلك اعترافاً منها أيضاً بأعماله التالية[3].

وفي عام 1898م/1213هـ جهَّزَ ثويني، إثر حملة وهابية على الأحساء[4]، جيشاً كثيفاً من قبائل المنتفق وأهل الزبير والبصرة ونواحيها، وجميع بوادي الضفير وبني خالد، وسار معه أسطول من البصرة، لاستخلاص الأحساء ، إلاَّ أن اغتيال ثويني نفسه كسر الحملة، فتفرق جيشه، واستولى الوهابيون على مدافعه ومعداته[5]، فكانت تلك الحادثة سبباً في إضعاف هيبة المنتفق في العراق نفسه، واضطرت حكومة المماليك ببغداد، إزاء تلك التطورات، إلى توجيه مشيخة المنتفق إلى رجلٍ مُحَنَّك عُرف بحذره وطول أناته، هو حُمُود[6] بن ثامر بن سعدون بن

انظر: سليمان فائق: مرآة الزوراء ص145 وتأريخ المنتفق حاشية لعلي الشرقي ص72– 73 ويعقوب سركيس: مباحث عراقية 1/8 و72 و 202.

(1) سليمان فائق: تأريخ المنتفق ص14.

(2) تأريخ المنتفق ص15.

(3) دوحة الوزراء ص204– 215 وعثمان بن سند: مطالع السعود ص 82 و89–93، 175– 179، 182، و202، 203، 210، 212، 216، 218، 221، 23 وابن بشر: عنوان المجد في تأريخ نجد 112/1 وياسين العمري: الدر المكنون، ورقة 652 (مخطوط).

(4) ابن بشر: عنوان المجد ص107 وفيلبي، جون: تأريخ نجد (ترجمة عمر الديراوي) ي65، 83.

(5) دوحة الوزراء ص204 وابن بشر: عنوان المجد 112/1، وفليبي ص94.

(6) ويعرف بحمود الثامر، وقد استمرت إمارته إلى سنة 1242هـ/ 1826م، وخاض خلالها عددا من المعارك، ومنها معركته المشهورة التي انتصر فيها على عبد اللّه باشا والي بغداد وقتله،

محمد بن مانع الشبيبي، ابن أخي ثُوَيني لأمه[1]، فكانت مدة تولّي هذا الشيخ منصبه، على ما تذكر المصادر، من أحفل عهود العلاقات المملوكية- المنتفقية بالتعاون والتنسيق بين قوى الطرفين، كما أنها- في الوقت نفسه- من أشد العهود ارتباكاً وقلقاً، نظراً لما كان سبَّبه الوهابيون من خطر على وجودهما معاً، فإذا أضفنا إلى ذلك كله تخالف مصالح الطرفين، وتباعد مواقفها السابقة، لاحت لنا صعوبة دراسة هذه الفترة التأريخية، وحاجة الباحث فيها إلى مزيد من الضوء للكشف عن ظروفها ومخفياتها.

وكنا قد عثرنا، أثناء بحثنا في أول ذلك العهد، على وثيقة مهمة[2]، هي رسالة رسمية موجهة من علي باشا كتخدا (مساعد ونائب) والي بغداد سليمان باشا الكبير[3] وقائد جيش المماليك، إلى الشيخ حمود الثامر أمير قبائل المنتفق، تكشف عن جوانب خفية من طبيعة العلاقات بين الطرفين في فترة الغزوات الوهابية.

وتأريخ الوثيقة، كما ورد في آخرها، هو 23 ربيع الأول سنة 1216هـ /1801م، أي قبل نحو تسعة شهور من حادثة هجوم الوهابيين بقيادة سعود بن عبد العزيز على مدينة كربلاء في يوم عيد غدير خم 18 ذي الحجة من العام نفسه[4]. وليس في المصادر أية إشارة إلى مثل هذه الرسالة، وإنما يورد رسول حاوي الكركوكلي، في أخبار السنة المذكورة[5]، خبراً عن رسالة أرسلها حمود الثامر نفسه إلى سليمان باشا الكبير والي بغداد «يخبره أن سعود بن عبد العزيز وجموعاً غفيرة من

ممهداً لسعيد باشا بن سليمان باشا الكبير الوصول إلى منصب الولاية. وقد عمي في أواخر أيامه وتوفى في بغداد ودفن في غربيها.، أنظر مباحث عراقية 1/6- 7.

(1) مطالع السعود ص 221 ومختصره ص61.

(2) ضمن مجموعة خطية في المكتبة القادرية ببغداد.

(3) من الشخصيات السياسية العسكرية البارزة في تأريخ العراق في عهد المماليك، نال منصب (كتخدا) المهم، مع رتبة (مير ميران) سنة 1211هـ/ 1796م، ثم تولى الحكم بعد وفاة سليمان باشا الكبير سنة 1217هـ/1802م واستمر واليا حتى مقتله سنة 1222هـ/1807م.

(4) ميرزا محمد تقي الكاشاني: ناسخ التواريخ، مجلد القاجارية ص63 والخونساري: روضات الجنات ص353 و516 ورحلة أبي طالب خان (ترجمة مصطفى جواد) ص385.

(5) دوحة الوزراء ص216.

الوهابيين انحدروا نحو العراق»[1]، غير أن الكركوكلي لا يزيدنا تفصيلاً عن محتويات هذه الرسالة، أو تأريخها، لذا فنحن لا نعلم- على وجه الدقة- ما إذا كانت سابقة على رسالة الكتخدا التي بأيدينا أم لاحقة لها، وأن كان الاحتمال الأول هو الأرجح، نظرا لخلو رسالة الكتخدا من أية إشارة إلى رسالة سابقة لحمود، فضلاً عن أن فيها ما يشير إلى أنها كُتبت، وعلي الكتخدا وجنده معسكرون في مكان ما خارج بغداد، منذ شهرين من تأريخ كتابتها، فإذا ما علمنا، استنادا إلى الكركوكلي أيضاً، أن الكتخدا أضطر، في مفتتح سنة 1216هـ(أواسط سنة 1801م)، إلى قضاء ثلاثة أشهر تقريباً في بلدة (شفاثا) جنوب كربلاء، تحسباً لغارة الوهابيين المتوقعة[2]، فيكون قد كتبها في أثناء مكوثه في هذا المكان، أي قبل أن يرسل إليه حمود برسالة التحذير المذكورة ببضعه أشهر.

وتكشف رسالة علي باشا الكتخدا عن جملة معلومات مهمة بصدد موقف المماليك من حركة الوهابيين من جهة، ومن حمود الثامر أمير المنتفق من جهة أخرى، حيث يفهم مما أورده المذكور أن من اسمه عبد المحسن[3] أرسل يطلب لجنده رصاصاً وبارود من متسلم[4] البصرة بهدف الدفاع عن بلدة (الزبير)، والظاهر أنه كان نازلاً بالقرب منها، إلاَّ أن متسلم البصرة حوَّل طَلَبَه هذا إلى والي بغداد، الذي استغرب من الطلب، على اعتبار أن منطقة البصرة داخلة في نطاق دفاع حمود نفسه، كما أنها قريبة من مواقع المماليك، ولعله يشير هنا إلى معسكر الكتخدا في شفاثا.

---

(1) دوحة الوزراء ص216.

(2) المصدر نفسه ص214.

(3) ليس في الرسالة ما يوضح علاقة عبد المحسن هذا بحمود، وحقيقة دوره، وعليه فليس واضحاً تماماً لماذا أختار علي باشا حموداً ليخاطبه بشأنه، وبعيد أن يكون عبد المحسن بن سرداح شيخ بني خالد وحليف المنتفق، لأن وفاته كانت قبل هذا التأريخ، في حدود 1201 وقبل 1204هـ.

أنظر: مجهول: لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب ص67- 71.

(4) متسلم البصرة في هذه الأثناء هو سليم بك، وقد تولى منصبه من 1216 إلى 1217هـ. مطالع السعود ص387، 388، 389، 391، 392،437 ومختصره للحلواني 70، وكتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، بغداد 1990، ص405.

ويبدو أن سكان الزبير[1] كانوا يطالبون، نظرا لاضطرارهم عدم ترك بلدتهم، إلى زيادة في الأرزاق المخصصة لهم، وأن حموداً أبلغ متسلم البصرة بذلك، بيد أن رد علي باشا جاء موضحاً ضعف موقف المماليك العسكري والمالي، حيث تضمنت رسالته جملة من الاعتذارات والتبريرات، هي:

1- أن حكومة المماليك لا تجد من المال ما يكفي لتغطية نفقات حمود وطلباته بسبب إرسالها الحصة المالية المفروضة عليها إلى الدولة العثمانية.

2- أن حكومة المماليك محتاجة إلى مبالغ ضخمة لأنفاقها على جيشها الذي يقوده علي باشا الكتخدا والمتجمع في (شفاثا) منذ شهرين، خاصة وأن إيرادات البصرة لا تكفي لتغطيتها.

3- أن التعبئة المعلنة في البصرة تكلف حكومة المماليك مالاً أيضاً.

4- أن مبالغ وفيرة أُرسلت إلى حمود الثامر نفسه، من قبل، بصفة رواتب لجنده.

وأسلوب الرسالة يكشف عن ضعف موقف المماليك بوجه عام، فهو مزيج من التودد والاعتذار، وهذا مظهر واضح من مظاهر اعتماد المماليك على القبائل العربية، وبخاصة اتحاد قبائل المنتفق، في درء الأخطار التي كانت تهدد العراق إبان فترة الغزوات الوهابية في أوائل القرن التاسع عشر، على ما أشرنا إليه من قبل.

ويلاحظ أن الرسالة مكتوبة بلغة عربية ركيكة، وفيها من الألفاظ والتعابير العامية غير قليل، وهي بذلك أنموذج على لغة الموظفين العثمانيين في العراق في عهد المماليك.

نص الوثيقة

(أزكى السلام التام بمزيد المودة والإكرام، ومديد التوقير والاحترام، إلى جناب قدوة القبائل والعشاير، عُمدة البطون والعمايِر، شيخ مشايخ المنتفك، الأخ سلَّمَه الله تعالى وأعانه، وأكرمه ولا أهانه.

---

(1) وكان يتولى حكم بلدة (الزبير) في هذه الأثناء إبراهيم بن ثاقب آل وطبان وقد عينه حمود الثامر سنة 1213هـ واستمر في منصبه إلى سنة 1237هـ. عبد الرزاق الصانع وعبد العزيز العلي: إمارة الزبير بين هجرتين، الكويت 1985، ج1 ص68 وحسين خلف الشيخ خزعل: تأريخ الكويت السياسي 1/93.

أما بعد، فالباعث لتحبير كتاب المودة، هو أنه في هذه الدفعة وردتنا معروضات من أخينا الأكرم متسلم البصرة، ومن الجملة مُرسِل لنا قائمة أخيك عبد المحسن التي مُرسلها إليه على خصوص الرصاص والبارود لأجل سقمانية[1] النجادة[2]، ومحرر عن حال أهل قصبة سيدنا الزبير رضي الله تعالى عنه، بأن قبل هذا كان سبب جلب معاشهم من الخارج، وأن الان انقطعت أسباب معيشتهم، ومقصوده توجيه معيشتهم[3]، ومكثر في التمر بمثل هذا التقريب، وحيث أن المتسلم المومى إليه ما هو ممارس حال ذلك الطرف، بناء على ذلك مرسل القائمة المذكورة لطرفنا، ولما عُرضت على الحضرة العلية[4] استغرب هذا التحرير من أخيك، حيث أولاً: مثل جنابك مُعتَمد حضرة أفندينا ولي النعم- أيَّده الله تعالى- وسلاحه بذلك الطرف، ولا قاعد يقصر بأمر المحافظة المطلوبة. وثانياً: أهل القصبة المرقومين إلى الآن ما بيَّن عليهم أحد ولا قصدهم عدو، فهذا حالهم والعياذ بالله تعالى إذا قصدهم العدو كانت يصير حالهم (كذا)، وقد تيقنا أنهم بوقت اللازم ما ينفعون، لأنهم لو قد ظهر العدو عليهم وقصد السوء معهم فان البصرة قريبة منهم وجنابك غير بعيد عنهم، واحنا أيضا[5]- بعونه تعالى- ما نغفل من طرفهم، ولكن هل مال[6] الذي ذكره أخيك فأنه المعلوم جنابك كيفية ترادف المصارف الذي اتفقت على الحضرة السنية، أولا: شيء كلي راح إلى جانب الدولة العلية. والثاني: صار لنا مدة شهرين بهل[7] مكان، وبمعيتنا هل أكثر عساكر وفيرة، ويومية يقتضي لأجل مصارفهم مبالغ خطيرة، ومدة أقامتنا متمادية ومصارفنا لم تزل متزايدة، ومع هذا بالبصرة أيضا تعينوا أهل كثير سقمان ويريد لهم

---

(1) السقمانية هم السكمن بالتركية، واللفظة محرفة عن الفارسية (سكبن) وتعني حرفيا حافظ الكلب ومراقبه، وقد أطلق هذا اللفظ على حفظة كلاب الصيد الذين يصاحبون السلطان في صيده، ثم تطور استعماله ليطلق على الهدافين منهم، من حملة البنادق، ثم أتخذ اسماً لصنف من أصناف الجيش النظامي (الانكشارية)، والمقصود به هنا الهدافون أو القناصة بالبنادق مطلقا.

(2) يريد القوات النجدية الملتحقة بقيادة حمود الثامر.

(3) يريد: رواتبهم وعلوفاتهم.

(4) يريد والى بغداد سليمان باشا الملقب بالكبير.

(5) يريد: ونحن أيضا.

(6) يريد: هذا المال.

(7) يريد: بهذا المكان.

شيء كلي مصارف، ولجانبك كذلك توجه مبلغ وافر لأجل مشاهرة[1] السقمان. غير هذا فأن مقتضيات سائر اللوازم ما يحيط بها الحصر، وليس الخبر كالعيان. وإن كان أهل قصبة سيدما الزبير رضي الله تعالى عنه يريدون إدارتهم فوق هذه الأشياء ليست بمقدور أحد فهذا تكليف ما لا يُطاق. ومجزومنا أن جنابك ما يوافق على زيادة كلوفة الحضرة العلية ولكن إنكان[2] يقتضي لهم إعانة بشيء يسير وما فيه صعوبة علينا ولا زيادة كلوفة، فقد تحرر من طرفنا إلى المومى إليه المتسلم بك عليه، وانكان[3] وانكان[3] قصدهم إدارة حالهم ما دامت الحرابة[4] قائمة، فهذا حال غير ممكن التيسير ولم نرى له وجه تدبير[5]. فعاد جنابك تتأمل، فإن عرفتَ اكتفاء المرقومين بشيء من غير كلوفة كلية، فكما ذكرنا أنه تحرر إلى المومى إليه على تدبيره، لأن يا أخي إيراد البصرة معلوم جنابك ولا هو خفي عليك، وتعرف مصارف الدوننمة[6] وغيرها ما يقوم بها الإيراد، وإذا بقي منه بعض زيادة فهو أيضا يصير لأزم لأجل مصارفنا بهذا الطرف، وإلاّ مجزوم جنابك إن المال ما يعز على النفس، ولو تيسر الإمكان منه ما كما نشح فيه بمثل ردع هل باغي[7] الباغي المردود المخذول، فإذا صار صار معلوم جنابك يقتضي أن ترسل (صالح السحاب) لطرفنا حتى نتذاكر معه على تمشية مثل هذه الأحوال وغيرها بما يناسب مصلحة الأمور. ولأجل ذلك حررنا كتاب المودة وأرسلناه بمَنِّه تعالى، عند الوصول والاطلاع على المضمون بعد هذا، فلا تقطع الإعلام والأخبار الحادثة منطرفنا[8] على الدوام، وخص جنابك منا بالسلام.

المحب

علي باشا كتخُداي بغداد

23 (ربيع الأول) 1216

---

(1) المشاهرة: الرواتب الشهرية.

(2) يريد : إن كان.

(3) إن كان

(4) الحرابة: يريد الحرب.

(5) هذه الفقرة غير واضحة لنا، حيث لم نفهم حقيقة طلب أهل الزبير (إدارة حالهم) ما دامت الحرب قائمة.

(6) الدوننمة: السفن البحرية أو الأسطول.

(7) يريد : هذا الباغي.

(8) يريد : من طرفنا .

عثمان بن سند

مؤرخ من فيلكة

نشأته

في منتصف القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد) كان قليل من الناس، يعلمون ما (فَيْلَكَه)، تلك الجزيرة الوادعة، ذات المياه العذبة، والبساتين الظليلة، في أعلى الخليج العربي، فلم تكن (فَيْلَكَه) قد أنجبت، حتى ذلك الحين، إلاّ زُرّاعاً وصيادين غاصة، يزرعون بهدوء، بساتين جزيرتهم، ويصيدون السمك واللؤلؤ من حولها، لا يكادون يسمعون من أخبار العالم إلاّ لماماً، وإن سمعوه فلا شأن لهم فيه، وهم الذين تفصلهم عن اليابسة خمسة عشر ميلاً لا تقطعها السُفن، وجلّها سفن صيد، إلاّ لسبب يتعلق ببيع ما يتحصل لدى غاصتها من لؤلؤ، وعند صياديها من سمك، وتنتهي تلك العلاقة فور أوْبةَ السفن إلى مرافئها الصغيرة في تلك الجزيرة.

وهي بحكم وضعها الجغرافي أيضاً، بعيدة عن مسالك الرحالين والسياح، ومنهم العلماء وطلبة العلم، الذين كانوا يجوبون الفيافى طلباً لفائدة، واقتناصاً لشاردة، واقتباسها من عالم بارز. وما عسى أن يفعل رجل العلم في قرية يعزلها البحر من كل جانب، وأهلها لاهم لهم غير الكد في سبيل الرزق، لا وقت عندهم لغيره؟

ولم يكن سهلا، في بيئة كهذه، أن يتهيأ لصبي من صبيانها، من العلم والثقافة، ما يزيد على تلاوة شيء من القرآن الكريم، وطرف من أوليات المعارف في اكثر تقدير، أما أن يتوفر لهذا الصبي ما يجعله «علامة الزمان، وفريد الدهر والأوان»[1]، و «شيخ الكل في الكل»[2]، فذلك ما لم يكن في أي حسبان!

وكان من حسن طالع هذه الجزيرة، أن يولد، في يوم من أيام سنة 1180 هـ/1766م، طفل، دُعي (عثمان) وكان أبوه، ويدعى سَنَد، من رجال قبيلة عنزَة العدنانية، التي تقيم في فيافي نجد وسواحلها. ويظهر أن قسماً من هذه القبيلة قد استوطن الجزيرة منذ عهد لا يُستطاع تحديده[3].

---

(1) عبد الله باش أعيان: أعيان البصرة، بغداد 1961، ص15.

(2) المصدر نفسه24.

(3) أورد الشيخان محمد وعبد الله (المتوفيان سنة 1398هـ/ 1977) ابنا عبد الرحمن آل سند، نسب عثمان بن سند على النحو الآتي: عثمان بن محمد بن أحمد بن راشد من آل برورياع من الحسنى من بنى وائل، ويلتقي بالشيخين محمد وعبد الله بالجد الثاني سليمان بن

ومن العسير أن نتصور طبيعة الظروف التي أخذت بيد عثمان بن سند إلى سبيل العلم والمعرفة، ومن الراجح أن نباهته، وذكاءه الفطري، أهلّه لأن يتلقى من التعليم حظاً لا بأس به كانت توفره بيئته، على أننا لا نتوقع أن يكون مستوى ما يناله الطالب من علم، في بيئة محدودة كالتي ذكرنا، كافياً لنَفْسٍ طمّاحة إلى المعرفة، توّاقة إلى مزيد من العلم، فكان لابد اذن من انتقالٍ إلى حيث مراكز العلم في خارج نطاق جزيرته، لينهل من مشايخها وأساتذتها ما يكفيه. ولا نملك معلومات ما يوضح زمن هجرته (فيلكة) وما كان عليه من العمر يوم فعل ذلك؛ ومن المحتمل أن تكون هجرته هذه ضمن نزوح جماعي قامت به بعض فروع قبيلته إلى البر المقابل، أعني بلاد الأحساء، في خلال ذلك العهد واستمر في العهود التالية[1]، دليلنا على ذلك أن عثمان نَزَح إلى الأحساء وهو لما يزل صغيراً، فمن المعقول أنه كان بصحبة أسرته- في الأقل- بيد أنه لم يترك لنا معلومات ذات شأن في تدوين سيرته في تلك الحقبة. ويتأكد لنا صغَر سنِّه مما ذكره في كتابه (سبائك العَسْجَد) من أسماء الكتب التي قرأها على شيخه في الأحساء عبد الله البَيْتُوشي (المتوفى سنة 1210هـ/ أو1211هـ/ 1795- 1796م) وعدد منها من كتب الجادة، أو الكتب المدرسية، التي يأخذ الطالب بتعلمها وهو فتى يافع، وقوله في ترجمته للشيخ ناصر بن سليمان بن سحيم، زميله في التلمذة على شيخه محمد بن عبد الله بن فيروز الأحسائي (المتوفى سنة 1216هـ/1801م) أنه ممن صحبه في الصغر[2]، فمن الراجح أن يكون نزوحه إلى الأحساء في العقد الأخير من القرن الثاني عشر للهجرة.

سند، أما حمد الجاسر فيورد اسمه كالآتي: عثمان بن سند بن عبد الرحمن بن سند. انظر عبد الرزاق عبد المحسن الصانع وعبد العزيز عمر العلي: امارة الزبير بين هجرتين ج3 (الكويت1988) ص83.

(1) أن جل سكان فيلكة اليوم من قبائل الهولة، وهي قبائل عربية تسكن في الأصل على الساحل الشرقي للخليج العربي، عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت (بيروت بلا تاريخ) ص45.

(2) سبائك العسجد ص 56.

وفي الأحساء، حيث تتصل صحراء نجد بمياه الخليج العربي دونما فاصل، وتمتد البقاع من البصرة إلى نواحي القطيف دون أن يحدها حد، وجد ابن سند مجالاً رحيباً للحركة، والسعي بحرية بين مدن هذا الإقليم، يتلقى العلم على مشايخها، ويتعلم في مدارسها، فكان أن التقى في بلدة الأحساء، تلك الواحة الهادئة من واحات الإقليم، بالشيخ عبد الله بن حمد بن إسماعيل البيتوشي، الذي ولد في قرية بَيْتُوش (في شمالي العراق) بين سنتي 1130و 1140هـ/ 1814-1824م، واستقر- بعد مكابدات جمة- في تلك البلدة نحو سنة 1171هـ/1757م[1]، ليعيش- في زُهد وقناعة كاملة- بين طلابه وأوراقه، فانخرط ابن سند في سلك أولئك الطلبة، يغترف من علمه وأدبه بكل ما أمكنه من نباهة وقوة حافظة، فقرأ عليه النحو والصرف، ودرس على يديه متونهما، ومنها منظومة (الخلاصة الألفية) في النحو، لمحمد بن عبد الله الطائي ابن مالك (المتوفى سنة 672هـ) وشرح التصريف العزِّي لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة 792هـ) وشرح أحمد بن عبد الله الفاكهي المكي (المتوفى سنة 972هـ) لكتاب (قطر الندى وبَل الصدى) لعبد الله بن يوسف بن هشام النحوي (المتوفى سنة

(1) محمد الخال: البيتوشي، بغداد 1958،ص 23.

672هـ)؛ كما قرأ عليه شيئاً من المنطق، ممثلاً في شرح حسام الدين الكاتي (المتوفى سنة 760هـ) على كتاب (ايساغُوجي) في المنطق لأثير الدين الأبْهَري.

وبعد أن أتمَّ ابن سند دراسة هذه الكتب، وهي تشبه- في مستواها- الكتب المدرسية، انتقل إلى مرحلة أخرى من التعلم، إذ شرع البيتوشي بتدريسه حواشٍ وشروحاً وضعها هو على متون اختارها بنفسه، منها شرحه على منظومته المعنونة (كفاية المعاني في بيان حروف المعاني) وهي تتضمن فنوناً شتى في اللغة والأدب، تدور على معاني الحروف، مع أمثلة عديدة وشواهد بديعة[1]، ومنظومته المسماة (حديقة السرائر في نظم الكبائر) في الفقه، وكان قد نظمها سنة 1190هـ/ 1776م، وحاشيته المُدَوّنة على شرح الفاكهي المذكور، وهي حاشية ضخمة تقع في خمسمائة وخمس وأربعين صفحة.

ويبدو أنه أظهر من النبوغ والذكاء ما كان داعياً لأن يحظى عند أستاذه بكل تقدير، حتى أن الأخير أشْرَكَه في تأليفه شرحاً على كتاب الشافية لابن الحاجب (المتوفى 646هـ)[2] وهو كتاب تعليمي مختصر في علمي الصرف والخط،مع أن الفارق بين عمريهما يصل إلى نحو نصف قرن تقريباً، ومن الجلي أن استفادة ابن سند من شيخه لم تقتصر على الدراسة التقليدية، وقراءة المتون والشروح، مما يعرف بكتب الجادة، وإنما امتدت لتشمل الأدب والشعر أيضاً، ويبدو أن البيتوشي أعد لتلميذه النابغة منهاجاً تعليمياً خاصاً لم يكن مألوفاً في مدارس ذلك العصر، فدراسة (دواوين العرب) وشرحها، ومنها شرح ديوان سقط الزند للمعري، لم تكن تُعد ضمن مناهج الدراسة المعتادة بأية حال، فلم يكن عجباً أن يعكف التلميذ على تسجيل شعر شيخه وجمعه، فيكتب «من نظمه ما هو الشذرات والسبائك»[3]، ويتأثر بشعره، إلى حد ترك بصماته عليه في كل نتاجاته.

وفضلاً عن ذلك كله، فأن مجلس البيتوشي، بمن حَفل بهم من طلبة، كان فرصة لابن سند ليتعرف على عدد من نابهي أهل ذلك الإقليم، ذكر منهم عبد الله بن عثمان بن عبد الله بن جامِع، الذي وصفه ابن سند نفسه بأنه كان عالِماً

(1) المصدر نفسه ص 122.

(2) أصفى الموارد ص 102.

(3) المصدر نفسه والصفحة.

مهيباً على رغم صغر سنه[1]، وناصر بن سليمان بن سحيم، الذي حضر دروس البيتوشي في القرآن والنحو وبعضاً من الأصول والميزان[2]، ولقد ترجم لهما، ولغيرهما عن عاصرهم والتقى بهم، فيما بعد.

ولقد ذكرنا أن أثر البيتوشي في تلميذه لم يقتصر على المجال العلمي فحسب، وإنما امتد ليشمل المجال الوجداني أيضاً، فإن دروس الشيخ الأدبية، وشرحه لدواوين العرب، أيقظت في نفس ابن سند ميلها الفطري إلى الأدب وقرض الشعر وتتبع أخبار أدباء عصره، فانطلق يلتقط الفائدة والخبر من كل واحد، ويروي الشعر عن كل شاعر، ترفده مدن الساحل بما تشتاق إليه نفسه من أخبار العالَم ينقلها التجار والرّحالون، وتزوده صحراء نجد بما تهفو إليه روحه من أدب البادية وأخبار العرب وأيامها، فكان أن حاز من الثقافة المتيسرة في تلك البيئة ضروبها، تعينه عليها ذاكرة قوية، وذكاء حاد، وذهن لمّاح، وقد أحسن هو في وصف هذه المرحلة المهمة من حياته، إذ قال:

«إني مُذ لبستُ للآداب تقصارها، واحتسيت صهبائها، وذقت عُقارها، وتدثرت دثارها وشعارها، وتنقلت في أوطانها، وتفيأتُ ظل أغصانها، وتنشقت أريح أردانها، وجريت طلقاً في ميدانها، لم أزل أعطن في أعطانها، وأُسَرِّح طَرَف الطَّرْف في رياضها، وأورد ذو الفكر في حياضها، وأمرح مختالاً في خمائلها يمينا وشمالاً، استشيم بارقها إذا سرى، وأجري مع هواها حيث جرى، فارتاح للأسجاع ارتياح بناني إلى اليراع، ومَسمَعي إلى السماع، أجري في أمثالها الشاردة جريان الوافد للعائدة، انظم فرائدها وأتقلد قلائدها، وأُعانق خرائدها، وأقيد أوابدها، وأحل معاقدها، وأدل على مقاصدها، وأعرج إلى معاهدها، نادباً دمنها وأطلالها، مصاحباً آرامها وآجالها، متفرعاً ذوائبها مغترباً كاهلها وغاربها.. فما زلت أترقى فيها من فن إلى فن، وأتعاطى منها زماناً دَنّاً بعد دَن، أتطوَّف البلدان، وأتعرف الوجوه الحسان، من عدنان وقحطان، أغزل تارة وأمدح، وأعرض أخرى وأصفح، فاغزل إن غزال سنح، وأمدح إن جواد منح، وأصفح إن بخيل جنح.. الخ[3].

---

(1) سبائك العسجد ص 60.

(2) المصدر نفسه ص 56.

(3) المصدر نفسه ص 4-6.

ونحن نلمح في كل هذا ملامح حياة مفعمة بالحرية، حرية الفتى البدوي في حلّة وترحاله، وفي ميوله الثقافية أيضاً، ولا نرى ثمة اختلاف بين هذه الحياة التي وصفها ابن سند، وحياة أدباء ينتمون إلى البيئة نفسها، وعاشوا قبله بعدة قرون، على أننا يجب ألاّ نستهين بموارد ثقافية كالتي تتيحها هذه البيئة، فهي التي منحت ابن سند أسلوبه الفخم، وزودته بأخيلته ومعانيه.

مدينة الاحساء

هجرته إلى البصرة

وشاءت الأحداث الجارية في جزيرة العرب أن تلقي آثارها على حياة ابن سند الوادعة، فمنذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري (أواخر 18م) أخذت قرى الأحساء ونواحيه تتعرض، بين حين وآخر، إلى غزو القوات الوهابية مستهدفة ضمها إلى نجد في دولة واحدة، وشهدت السنوات 1198هـ/ 1783م و1199هـ/ 1984و 1204هـ/ 1789م و1208هـ/ 1793م و1210هـ/ 1795م غزوات عنيفة، وصدامات دامية، بين القوات الغازية، وقوى بني خالد أمراء الأحساء[1]، فأثّر ذلك كله على الحياة الاجتماعية، مُسبباً قيام حركات نزوح من الإقليم إلى البصرة وأعمالها، فكان من جملة النازحين ابن سند، حيث استقر به المقام في البصرة، وذلك في حدود عام 1204هـ/ 1789م[2]، وكانت هجرته هذه بداية لمرحلة جديدة،

(1) انظر د. عبد الرحيم عبدالرحمن: الدولة السعودية الأولى، القاهرة 1969، ص 75-80.

(2) أصفى الموارد 102 وذكر السيد نعمان خير الدين الألوسي أن نزوله البصرة كان سنة 1220 هـ (ترجمة خطية في أول مخطوطة شرح الجوهر الفريد) ولا يتفق هذا التاريخ مع تواريخ أخذه عن علماء البصرة، ممن ترجم لهم من مؤلفاته.

ومهمة، من مراحل حياته. وعلى الرغم من أثار التخريب والتردي الظاهري على البصرة يومذاك، خاصة بعد تعرضها إلى احتلال إيراني دام نحو عام كامل (سنة 1190هـ/1776م)، فإنها لم تكن تخلو من معالم حياة ثقافية آخذة بالنشاط، تتمثل بزيارة العلماء والأدباء لها، وإقامتهم بين ظهراني أهلها، وبالمجالس الأدبية العديدة التي كانت تُعقد في دور سُراتها، وبالعون المادي والمعنوي الذي يلقاه أهل العلم والطلبة فيما من رجال الأسر البارزة، أمثال آل باش أعيان، وآل النقيب، وآل الرُدَيني، وبعض الأسر النجدية التي سبقت إلى الاستقرار فيها، ثم بالمدارس التي ينفق عليها من ريع أوقاف مرصودة.

ولا شك في أن حياة ثقافية كهذه كانت تلائم ابن سند وتُرضي طموحه، فقد انتظم في سلك طلبة إحدى مدارس البصرة، وهي المدرسة السليمانية، وتلقى فيها العلم على بعض مشاهير العلماء آنذاك، ومنهم الشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز النجدي، قال «وقد حضرت درسه مراراً، فوجدته بحراً زخّاراً»[1].

وسعى إلى مجلس الشيخ علي بن حسين بن كثير، وكان هذا على ما وصفه «الإمام الذي سار بزُهده المَثَل، وتضلَّع من العلم حتى عد فيه البحر والجبل» فقرأ عليه، وسمع في مجلسه، كتاب (إرشاد الساري على صحيح البخاري) لأحمد بن محمد القسطلاني المصري (المتوفى سنة 923هـ/ 1517م) وكتاب (الإتقان في علوم القرآن) وغالب شرح الخرشي على المختصر، والنفرادي، ومتن الرسالة[2] ومتن «العزية للزنجاني، في التصريف، وشرح محمد عبد الباقي الزرقاني (المتوفى سنة 1122هـ/ 1710م) لموطأ الإمام مالك، وغالب شرح ابن عقيل، وشرح جوهرة التوحيد لإبراهيم ابن اللقاني المالكي (المتوفى سنة 1040هـ/1630م)[3].

ومن العلماء الذين أخذ عنهم العلم أيضاً: الشيخ محمد بن علي بن سلُوم، وكان هذا- كابن سند- نجدياً، هاجر من وطنه أولاً إلى (هَجَر) من بلاد البحرين، ثم هَجَرها إلى البصرة حيث جمعت بينه وبين سند صداقة وطيدة. يقول الأخير «إنا قد اتخذناه لنا سميراً، وجعلناه من مُقلة إكرامنا نظيراً، لما لم نجد له في

(1) سبائك العسجد ص 58.

(2) لم يحدد أية رسالة هي.

(3) إجازة علمية من عثمان بن سند إلى محمد بن مبارك المالكي، الورقة 2.

الفضل نظيراً، حافظاً لأسرارنا، واقفاً على وفق اختيارنا، مثابراً على الأدب مثابرته على حقوق الأصحاب، عارفاً بدقائق الحساب، معرفته بشقائق الأنساب»[1]. وكان أن أخذ ابن سند عنه علم الفرائض والحساب، ودرس على يديه كتاب (سلم العروج إلى علم المنازل والبروج) لمحمد بن عبد الرحمن بن عفالق الأحسائي الحنبلي (توفي سنة 1164هـ/1750م) وهو في معرفة أوائل السنين العربية والشمسية والهندية والرومية والقبطية وأوائل شهورها، وفي أمور فلكية أخرى، والربع المُجيَّب في علم الهيئة، وقرأ عليه أول صحيح البخاري، فكتب له ابن سلوم إجازة مطلقة «بكل ما تصح له روايته»[2].

وتتلمذ أيضاً، وهو في البصرة، على الشيخ أبي الحسن السِّندي الحنفي المتوفى سنة 1210هـ/ 1795م، وكان هذا قد «انتهت إليه فيها الرياسة العلمية»، فقرأ عليه ابن سند كل ما وسعه من الكتب، ووصفه بأنه «من أجل مشايخي الأعلام، وأعظم أساتيذي الفخام»[3].

وممن التقى بهم في هذه الحقبة من حياته، واستفاد من علمهم، الشيخ عبد القادر بن عبيد الله بن صبغة الله بن إبراهيم الحيدري، وكان أول لقاء له به سنة 1214هـ/1799م، وأعجب ابن سند بسعة علمه، وجمعه بين أفانين العلم والأدب والشعر، حتى وصفه بأنه «من عجائب القدرة من ثقوب ذهنٍ ونفاذ فكرة، مُتَّقد الذكاء لطيف النفثة، أبيض الصدر لا يتعاطى من الكلام غثَّه، مع أخذه بنصيب من القريض، يداوي بلطافته المريض، له شعر ذو أمثال سائرة، وتشبيهات بديعة نادرة، حافظ للنوادر الأدبية، والنكات القريضية، عارف للناس والزمان، مُعامِل كل إنسان بعقله على حسب الإمكان»[4]؛ فكان أن ربطت الصداقة الوطيدة أسبابها بين الرجلين، وتوثقت على مدى السنين التالية. وحينما تولى الحيدري قضاء البصرة في عهد سعيد باشا سنة 1228هـ/ 1813م مدحه ابن سند بقصائد ومقاطع عديدة، كما استعانه في حلِّ بعض ما كان يعترض حياته يومذاك من أمور.

---

(1) سبائك العسجد ص87.

(2) إجازة علمية الورقة 3.

(3) سبائك العسجد ص 66.

(4) أصفى الموارد ص 112.

وكان للشيخ الحيدري أخ عالم، هو عبد الله بن عبيد الله الحيدري، جمع بين الزهد والعلم والتصوف، وبين الفقه وسائر العلوم الشرعية الأخرى، فأخذ عنه ابن سند ما أخذ، إلاّ التصوف فأنه لم يمل إليه. ولمّ تنقطع صلات المودة بينهما، حتى بعد فَرَّق بينهما الزمان، إذ تبادلا الرسائل الأدبية. ويذكر ابن سند أنه أرسل إليه سنة 1233هـ/1817م رسالة فيها قصيدة مدحه فيها، فأجابه الحيدري برسالة أدبية أرسلها صحبه أخيه عبد القادر المذكور[1].

وكان ابن سند، بما جُبِل عليه من رغبة في العلم، حريصاً على تتبع أخبار الوافدين إلى البصرة، أو المارين بها، من العلماء وأهل الفضل والأدب، والالتقاء بهم، والأخذ عنهم، فحينما بَدَر إلى سمعه أن عالماً هو إبراهيم بن جديد قد وَفَد، بعد رحلة له في الشام وبغداد وهَجَر، على بلدة الزبير، من أعمال البصرة، وأخذ يدرس في جامعها، وذاعت عنه أخبار زهده وعلمه وفضله، قصده أبن سند، وصحبه- كما يقول- أعواماً، فألفاه «محمود الصحبة، جم الطاعة والقُربة»[2].

وصادف أن مرَّ بالبصرة عالم بغداد الشيخ علي بن محمد سعيد السويدي البغدادي (المتوفى سنة 1237هـ/1821م) وهو في طريق عودته حاجاً، فقصده ابن سند طلباً للإفادة منه[3]، ومر العالم المحدث السيد زين العابدين المعروف بجَمَل الليل المدني المتوفى سنة 1235هـ/1820م، بالبصرة، وهو في طريق رحلته من المدينة المنورة إلى بغداد، فالتقى ابن سند به، وأفاد منه بأن روى عنه الجامع الصحيح للامام البخاري بقراءة أوله، وإجازة باقية «كما هو بإجازته مسطور، وسائر الكتب الحديثة والمسلسلات القَوْليّة والفعلية» وذلك في عام 1222هـ/1807م.[4] ومثله ما فعله ابن سند حين قدم البصرة العالم صبغة الله بن مصطفى الكردي الزِّيارَتي، فقد قصده، واجتمع به، يقول «وترددت إليه مرتين أو ثلاثاً، وأسأله سماع الكتب (الصحاح) الستة، فاعتذر، ثم بالغتُ معه في ذلك، فأجابني إلى أن أسمع منه (الشفاء) لعِياض فسمعت منه أوله وأول شرحه لشهاب الخفاجي..»[5].

---

(1) أصفى الموارد 111 ص.

(2) سبائك العسجد ص 92.

(3) أصفى الموارد ص 102.

(4) المصدر نفسه ص 87.

(5) مطالع السعود، بتحقيقنا ص 558 وإجازته لمحمد بن المبارك، الورقة3.

انتفع ابن سند من ثقافته الواسعة من وجهين، أولهما أن دراسته على أشهر علماء مدينته، وإتقانه العلوم الشرعية، وَفَّرَ له فرصة العمل مُدرساً في عدد من مدارس البصرة، مما أغدق عليه- ولا ريب- مالاً كان يكفيه لسَدِّ حاجته؛ ومن ناحية أخرى فإن معرفته بأفانين الأدب، وحافظته القوية لشعر متقدميه ومعاصريه، ثم معاناته القريض وفن الترسل، مَكَّنه من إقامة صلات واسعة ومستمرة مع ولاة عصره وأولى الشأن، وهو ما بوّأه منزلة مرموقة في مجتمع ولايته؛ وهكذا فإننا وجدناه ينظم القصائد في مدح عبد الله آغا (حكم 1208- 1216هـ/1893- 1801م)[1] ويتولى التدريس في المدرسة الرحمانية[2]، ويكتب أبياتاً إلى والي بغداد سليمان باشا الكبير (1194- 1217هـ/1780- 1802م) يطلب فيها تولّيه المدرسة المُغامسية فيتولاها[3]، ويدرس عدة أعوام في الجامع الكوّازي، وبالمدرسة المحمودية، ثم يجمع سنة 1217هـ/ 1894م بين المحمودية، والمدرسة الخليلية[4]، ويكتب إلى قاضي البصرة عبد القادر الحيدري «متقاضياً لما وَعَد به من توليه مسجدٍ وابطأ بذلك سنة 1231هـ/ 1815م»[5]. ونحسب أن ابن سند قد وفّر لنفسه، بمثل هذه الجهود، مستوى طيباً من العيش، فلم نلمح في شعره مثلاً ما نلمح لدى آخرين من شكوى وضيق من تصاريف الزمان، بل ربما لمس القارئ لكُتُبه ما يدل على أنه كان يحيا في مستوى معقول فعلاً، له من الوقت ما يكفي لتردده على مجالس المثقفين في مدينته، وتلقي ما يأتي به زوارها من علم ومعرفة.

رحلاته إلى بغداد

بيد أن حياة كهذه لم تكن تكفي- فيما يظهر- لتزوده بما كانت تطمح إليه نفسه مصادر ثقافية أكثر سعة، ومن الطبيعي أن تكون بغداد، هذه المرة، هي مهوى فؤاده ومطمح نفسه، ففيها الولاة والأمراء والعلماء والأدباء، وفي أجوائها يمكن لأديبٍ مثله أن يثبت جدارته الأدبية، وبين قصورها ومدارسها يمكن أن

(1) قصيدة مؤرخة في سنة 1215هـ/1800 ضمن مجموع في دار المخطوطات ببغداد برقم (10285).
(2) كاظم الدجيلي في مجلة لغة العرب 3/180.
(3) أصفى الموارد ص138.
(4) نعمان الألوسي: ترجمة خطية تقدمت الإشارة إليها.
(5) أصفى الموارد ص 114.

يتلمس طريقه إلى مزيد من الشهرة والمجد. ومن هنا فقد تعددت زياراته إلى بغداد، وقد ذكر هو في حاشية له على بعض مجاميعه[1] أنه دخلها في اليوم العاشر من ربيع الثاني سنة 1214هـ/1291م، والراجح أن هذه هي أول رحلة له إلى هذه المدينة، فقد ذكر في أثناء ترجمته لشيخه البيتوشي أنه سافر إلى بغداد بعد مضي أربع سنوات من وفاة شيخه هذا، وكان قد صرَّح بأن وفاته حدثت سنة 1210هـ[2]. وذكر في ترجمته للطف اللّه أفندي كاتب الديوان، أن خبر وفاته ورد «على عبد اللّه حاكم البصرة في الرَّمّاحية، وأنا كنت مصاحباً له في ذلك السفر من البصرة إلى بغداد»[3].

دخل ابن سند بغداد، فاختار لسكنه منها جانبها الغربي، حيث دور سُراتها من الشاويين والسُّويديين وغيرهم من البيوتات العربية العريقة، وكانت إقامته في دار آل الشاوي، بينما تردد في زياراته على دار آل السويدي «المعمور بنشر الفوائد»، وليس بينهما إلاّ مسافة يسيرة، فتوطدت صلته بالشيخ علي بن محمد سعيد السويدي، الذي سبق أن تعرف عليه في البصرة، فقرأ عليه مختصر كتاب المُطَوّل لسعد الدين التفتازاني، وبعض المطول نفسه، كما قرأ عليه ثلاثيات البخاري، وأوائل كتب الصحاح الستة،وأول الشفاء للقاضي عياض، وشُعب الإيمان لحسين بن الحسن الحليمي، و أول البَقَرية في القراءات السبع، وما ينيف على أربعين حديثاً مسلسلاً، وإجازه بإجازتين «اشتملتا على عشرة أثبات، ومشيخات أخذها عن أئمة أثبات»[4].

واستأثرت مدارس بغداد الكبرى باهتمام ابن سند، فكان يتردد إليها، يحاور علماءها ويأخذ عنهم، ويستفيد بهم،. فمما زاره من تلك المدارس: المدرسة المرجانية، حيث التقى فيها سنة 1214هـ الشيخ موسى بن سُمَيكة البغدادي، وقرأ عليه القرآن الكريم براوية حفص وشعبة. والمدرسة السليمانية، المفتتحة قبل وصوله بثماني سنوات، حيث تردد إليها للاستفادة من مدرسها الشيخ أحمد الحافظ. يقول «ولقد أتيته مراراً، وفاوضته جهراً واسراراً، فوجدته ممن عمل بعلمه»[5].

---

(1) المجموعة المرقمة (هـ-27) في المكتبة العباسية في البصرة، منها نسخة مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (29 مجاميع).

(2) أصفى الموارد 103

(3) مطالع السعود ص539.

(4) إجازته لمحمد بن المبارك الورقة4 وأصفى الموارد ص 101.

(5) مطالع السعود ص 538.

ولا شك أن حصول ابن سند على هذه الإجازات، ولقاءه بكل أولئك العلماء، زاد من منزلته العلمية حين عاد إلى البصرة، وأوسع من شهرته فيها، حتى عُد «رئيس مدرسيها وعلمائها»[1]. وقد شجعه ذلك على تكرار زيارة بغداد بين حين وآخر، والالتقاء بمن ينبغ من أهلها، أو الوافدين إليها. ونحن نعلم أنه سافر إليها قبل سنة 1227هـ، حيث أقام فيها مدة، ثم عاد منها إلى البصرة في أواخر ذلك العام. قال في ترجمته لقاضي بغداد أحمد أفندي الحياتي «وانقلبتُ إلى البصرة، وهو من عين بغداد قُرّة.. وذلك في أواخر سنة 1227»[2]، وكان هذا القاضي عالماً يُلقى دروسه في مدرسة جامع العادلية بازاء مقر عمله في المحكمة الشرعية ببغداد، فحضر ابن سند جانباً من دروسه، كما التقى به في مجالس علم في المحكمة المذكورة، وقرأ عليه أول صحيح الأمام البخاري، فأجازه بباقيه، يقول «وكساني بُردة بعد إتمام اجازته، ودعا لي بدعوات، انحلَّت بها عني عقد السنوات، وأعطاني من تآليفه ما أحكمه بنان ترصيفه»[3].

على أن اكثر من تأثر به ابن سند، بل وقع تحت تأثيره، كان هو الشيخ خالد النقشبندي (1190- 1242هـ/1776- 1827م) مجدد الطريقة النقشبندية في العراق، وصاحب الشهرة العريضة في مجال التصوف والتأليف في القرن الثالث عشر للهجرة (19م)، حتى أن ابن سند اختاره موضوعاً لأحد كتبه المهمة، وعنوانه(أصفى الموارد من سلسال أحوال الإمام خالد) وقد فرغ من تأليفه سنة 1234هـ/1818م، مما يدل على وجوده في بغداد، في رحلة ثالثة إليها، في ذلك التاريخ. ومما يُعزّز هذا الظن أنه أحاط بكتابه المذكور بتراجم نحو ثلاثين عالماً من اتباع الشيخ أو مريديه أو عارفي فضله، ومعظمهم ممن كان يقيم ببغداد حينذاك. ونحسب أن لقاءه بالشيخ النقشبندي ومن ثم أعجابه به، وبطريقته، جرى بعد استقرار الأخير في تكيته المعروفة بالخالدية نسبة إليه سنة 1231هـ/1815م[4] وقبل هجرته إلى الشام سنة 1238هـ/1822م[5].

---

(1) عبد الله باش أعيان: أعيان البصرة، بغداد 1961، 16.

(2) أصفى الموارد 70.

(3) المصدر نفسه والصفحة.

(4) محمود شكري الآلوسي: مساجد بغداد وأثارها، بغداد 1314هـ، 26-27.

(5) عباس العزاوي: مولانا خالد النقشبندي، مجلة المجمع العلمي الكردي، بغداد مج1 عدد 1، 1973، 703.

وعلى الرغم من إعجاب ابن سند بالشيخ خالد النقشبندي، وتقديره لمنزلته، فإننا لا نراه قد أصبح (نقشبندياً) من أتباع طريقته ، وربما كان لِقصر مدة إقامته في بغداد أثر في ذلك، وقد صرح هو بأنه «عن معرفة القوم [يريد الصوفية] في حجاب»[1]. وليس أدل على هذا من أنه نظم قصيدة طويلة أثبت فيها عدم مشروعية (الرابطة) وهي أحد ثلاثة أركان تستند إليها الطريقة النقشبندية. وقد ذكر الآلوسي أنه «كان- رحمه الله تعالى- سَلَفي الظاهر والباطن»[2].

وفي بغداد عقد العزم على القيام برحلة علمية من أجل «تحصيل العلوم» فقصد حلب، ومنها إلى دمشق و «حَصَل له ما طَلَب» على ما يذكر عبد الله باش أعيان[3]، لكننا لا نعلم تاريخ القيام بهذه الرحلة، ومن الراجح أنها كانت بعد إقامته الأولى ببغداد سنة 1214هـ، وربما كان في حلب سنة 1220هـ/1805م بدلالة أنه رثى الشيخ محمد بن عبد الرحمن الكُزْبري مُحدِّث دمشق الشهير المتوفى فيها في تلك السنة[4].

استقراره في بغداد

طارت شهرة ابن سند و«شاع ذِكْره، وملأ الأسماع مدحه وشكره»، وتناقل الناس، من طلبته والمعجبين بفضله، تآليفه العديدة التي «اشتهرت في هذه الديار، وظهرت ظهور الشمس في رابعة النهار»[5] إلا أن هذه الشهرة التي اكتسبها لم تدفعه إلى هجر موطنه البصرة «قُبَّة الإسلام» على حد تعبيره، فكان يعود إليها بعد كل رحلة ليستقر فيها بين أهله وطلبته وأصدقائه الكثيرين، بيد أمراً جَدَّ في حياته، بعد سنة 1232هـ/1816م اضطره إلى مغادرة البصرة نهائياً، تاركاً أهله ومحبيه، ليستقر في بغداد حتى آخر أيام حياته.

ففي ذلك العام، تمكن داود أفندي (باشا فيما بعد)، وهو أحد الموظفين البارزين في سراي بغداد، من أن يتزعم جماعة من أعوانه المماليك، فيُعلن تمرده على والي بغداد سعيد باشا، ثم عزله، بفرمان عثماني، من الحكم، وتوليه الولاية

(1) أصفى الموارد ص 110.
(2) الآلوسي: المسك الأذفر ص 142.
(3) أعيان البصرة ص 16.
(4) أصفى الموارد ص 46.
(5) المسك الأذفر ص 142.

بعده، ليحكمها نحو خمسة عشر عاماً انتهت بسقوطه وعزله سنة 1247هـ/1831م. وكان داود من المماليك الذين حازوا قدراً عالياً من الثقافة، وقد أثبت هو تقديره للعلم، بما قرأه من متون وشروح وحواشٍ على كبار علماء عصره، وبالمدارس العديدة التي أنشأها، أو جددها، وبالعلماء والأدباء الذين قَرَّبهم من مجلسه، وفوق ذلك كله فأنه كان مَعنيّاً بالتاريخ وسير الرجال، أحاط نفسه بعدد من مؤرخي عهده، وقيل أنه كتب تاريخاً لذلك العهد، ولذا لم يكن غريباً أن يعرف لابن سند فضله، حتى قبل أن يلي الحكم بسنوات؛ ومن الراجح أن يكون قد التقى بابن سند، وحضر بعض مجالسه، في أثناء إقامة الأخير ببغداد، وأنه أُعجب بعلمه وسعة أفقه وتنوع معرفته، حتى أنه كان يمده بالمال[1].

وكان تولي داود باشا الحكم بصفته والياً على بغداد والبصرة إيذاناً بتبدل هام في حياة ابن سند، فقد جدد الأخير صلته به بقصيدة أرسلها إليه يهنئه فيها بتوليه هذا المنصب، ويشيد بنصره على أعدائه، وبتأييد السلطان والناس له، ويناشده العناية بأمر البصرة وإقامة العدل فيها[2].

ولا ندري ما كانت إجابة داود على هذه التهنئة والشكوى، إلاّ أن لنا أن نستدل من كثرة ما أرسل إليه ابن سند من قصائد تتضمن مديحاً ومطالب أخرى، أن صلة قوية قد ربطت بين الرجلين، فلقد أعجب ابن سند بقوة داود ورعايته للعلم وعنايته بالمثقفين، وتوطيده لأسس حكومة عراقية لها مقوماتها الذاتية المستقلة، في حين أُعجب الأخير بعلم ابن سند، وجزالة أسلوبه، وقدرته على النظم والترسل، وفي الترجمة للساسة والعلماء والأدباء من معاصريه.

وفي سنة 1234هـ/1818م وعد ابن سند داود بتأليف كتاب «يتضمن ذكر أوصافه السنية» إلاّ أن إقامته في البصرة بعيداً عن مصادر المعلومات التي يحتاجها في هذا التأليف، حالت دون تنفيذ ما وَعَد به، صحيح أنه تمكن من جمع بعض أخباره، مما كان يصله بين حين وآخر، إلاّ أن ذلك لم يؤلِّف غير «ورقات» على حد تعبيره[3]، فكان أن أجَّل المهمة كلها، حتى حثّه على إتمام العمل صديقاه

(1) يقول «وقد كنت ممن ارتضع ثدي بذله». أصفى الموارد ص 103.

(2) المصدر نفسه ص 105.

(3) مطالع السعود ص 87.

قاضي البصرة عبد القادر بن عبيد الله الحيدري، والحاج محمد أسعد النائب، وربما كان حثهما إياه بتكليف من داود نفسه، فإن ما ذكره القاضي من عبارات كان يبلغ مبلغ التعنيف والتقريع، واتهام بالكسل والتكاسل، وبينما كانت المفاوضة جارية على هذا النحو، وصلت إليه رسالة من داود باشا نفسه يطلب منه فيها القدوم إلى بغداد، فامتثل للأمر، ودخلها في 12 ذي الحجة 1241هـ/18 آب 1825، ، حيث قابل داود في مجلس حكمه، ويظهر أن الأخير أعاد عليه رغبته بإنجاز كتابه هذا[1]، فإن ابن سند لم يعد، بعد هذا اللقاء، يذكر أعذاره، بل شرع بجمع مواد الكتاب فوراً.

وعلى أية حال، فإن اضطلاع ابن سند بهذه المهمة أتاح له عيشاً رغيداً، ونزولاً طيباً، فقد خصص له داود داراً، وموارد كافية، كما أمدّه- فيما يظهر- بمصادر معلومات من كتب ووثائق، وربما أمده أيضاً برواياته الشخصية نفسها، فإنه «جعله سميره ونديمه، فكان يقضي أكثر لياليه في الأبحاث العلمية معه»[2].

ونظن أن ابن سند قضى في ضيافة داود أهنأ أيام حياته، مُعزّزاً مكرماً، فلم يكن موكلاً بشيء سوى تأليف كتابه هذا، وقد أتمه فعلاً في أوائل سنة 1242هـ/1826م، مع أن حكم داود استمر بعد هذا التاريخ أربع سنوات أخرى حتى انتهائه في أوائل سنة 1247هـ/1831م. والذي نراه أنه إنما فعل ذلك لإحساسه بدنو أجله، أو لضعف اعتراه، فكانت وفاته- رحمه الله- على أرجح الروايات في الساعة السابعة من ليلة الثلاثاء 19 شهر شوال المكرم من سنة 1242هـ/17 أيار 1827م[3]. أي بعد نحو ثمانية شهور من تاريخ آخر خبر سجله في كتابه، وقد دُفن

---

(1) المصدر نفسه ص 71.

(2) أعيان البصرة ص 16.

(3) انفرد الشيخ عبد الله باش أعيان العباسي البصري(المتوفى سنة 1340هـ/1921م) بتحديد تاريخ وفاته على هذا النحو من الضبط والدقة، وهو يتوافق مع تاريخ إتمام الكتاب. وثمة روايات تعوزها الدقة حول تحديد هذه الوفاة، فقد أشار الشيخ أمين بن حسن الحلواني في مقدمة اختصاره لكتاب مطالع السعود أن «الشيخ عثمان بن سند عاش في الدنيا إلى سنة 1250» (ص1) ونرى أنه استند في ذلك على حسابه لمجموع حروف عنوان الكتاب، وهو (مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود) وهو عنده سنة 1250 (مطالع= 150، السعود 171، بطيب 33، أخبار-804، الوالي= 77، داود= 15) هذا مع أن المفروض أن يكون المجموع تاريخ الابتداء بالتأليف، لا الانتهاء منه. وعند إعادتنا لحساب الحروف، تأكد لنا أن الحلواني قد

في مقبرة الشيخ معروف الكرخي ببغداد[1]، وخلّف وراءه ولدين عالمين ورعين تقيين هما عبد الله وعبد الوهاب، وقد توفيا في الطاعون سنة 1831/1247 في البصرة ودفنا بها.

منزلته العلمية

فاز عثمان بن سند بتقدير معاصريه واحترامهم، فقربوه وأرضوه، وتهافتوا على الاستفادة من علمه وأدبه، وتجاوزت شهرته العلمية جيله إلى الأجيال التالية، إذ نوه جميع من ترجم له بوافر علمه، ورجاحة عقله، وحسن أدبه، وعلو خلقه. فقال الشيرواني في كتابه (حديقة الأفراح لإزالة الاتراح): «هو طُرفة الراغب. وبُغية المستفيد الطالب، وجامع سور البيان، ومفسر آياتها بألطف تبيان، أفضل من أعْرَب، عن فنون لسان العرب، وهو إذا نثر أعجب، وإذا نظم أطرب، فوا العصر، أنه لإمام هذا العصر»[2].

ووصفه السيد نعمان خير الدين الآلوسي بـ«الفاضل العلامة، الكامل الفهامة،

أخطأ في حساب لفظة (بطيب) إذ أن مجموعها (23) وفي حساب لفظة (الوالي)إذ أن مجموعها هو (78)، وبهذا التصحيح يكون مجموع حروف العنوان كله(1241)، وهو ما يتوافق وتاريخ البدء بالتأليف فعلاً. وذهب الشيخ محمد بهجة الأثري (مقدمة مختصر مطالع السعود) إلى القول بان النسخة المخطوطة من مطالع السعود (وهي في مكتبة الأوقاف بغداد اليوم) ناقصة، وبذا »لا يصح أن تتخذ هذه النسخة وحدها دليلاً على عدم إكمال المؤلف للكتاب) وأنه يجوز »أن يكون ناسخ هذه النسخة قد اعترضه من الأحوال ما حال بينه وبين إتمامها«، وعليه فإنه استبعد أن تكون وفاة المؤلف قد جرت سنة 1242هـ، ولا وجه لهذا الرأي، لأن النسخة المشار إليها كاملة في بنائها ومنهجها، انتهى فيها المؤلف عند حوادث السنة المذكورة، ثم أعقب ذلك بفصل عنوانه(فيمن قرأ عليهم الوزير المؤيد بالله القرآن وغيره من العلوم) وآخر (في ذكر إجازات مشايخه في العلوم) ثم أتمها بمقامة أدبية طويلة من إنشائه ونظمه، وترتيب الفصول على هذا النحو لا يدل إلاّ على انتهاء المؤلف من كتابه تماماً. ولقد رجح المرحوم عباس العزاوي (تاريخ الأدب العربي في العراق 136/2) رواية عبد الله باش أعيان (وهي التي اعتمدناها) »لأنه دوَّن تاريخ الوفاة بالضبط، وهو بصري وأعرف به، ومن حفظ حُجّة على من لم يحفظ«.

(1) ذكر نعمان خير الآلوسي في ترجمته الخطية أن وفاته كانت بالبصرة. أقول: لو كان مدفنه هناك، لسجل ذلك المؤرخ البصري الشيخ عبد الله باش أعيان العباسي، وهو الأعلم بمن دُفن في مدينته، ولما حدد مكان وفاته وتاريخها بالدقة التي تدل على معرفته التامة بهما.

(2) نقله السيد محمود الألوسي في المسك الأذفر ص 143-144.

فريد قطره، ووحيد عصره» وقال «كان هذا المُترجَم نسيج وحده في كل فن، مع قوة تحديد وشدة ورع، وعزة نفس»[1].

ووصفه الشيخ عبد الله ضياء الدين باش أعيان العباسي البصري بأنه كان «علامة الزمان، وفريد الدهر والأوان» و «شيخ الكل في الكل»[2].

وقال السيد محمود شكري الآلوسي «إن هذا الفاضل ممن شاع ذكره، وملأ الأسماع مدحه وشكره، حيث كان من العلماء العارفين، وأفاضل المحدثين.. وكان له في اللغة باع طويل، ليس له في وقته مثيل، حتى قيل أنه كان يحفظ القاموس من الأول إلى الآخر، وذلك من نوادر الوقوع، ولاسيما في الزمن المتأخر»[3].

أثاره

لعثمان بن سند مؤلفات عديدة، أحصاها أحد مترجميه، فذكر أنها بلغت «اربعين مؤلفاً ما بين صغير وكبير»[4] وتكشف عنوانات ما وقفنا عليه، عن سعة في المعرفة، وتنوع في الاهتمامات العلمية والأدبية، حتى قيل أنه «جمع بين العلم والأدب وحسن الخط، وقد قلَّ أن تجتمع هذه الثلاثة في شخص» وأن «له اليد الطولى في العلوم العربية، والفنون الأدبية»[5].

وأغلب ما ألف فيه ابن سند مؤلفاته، كان قد طُرق من قبلُ في كتبٍ عديدة، أو أنها مجرد شروح أو حواشٍ لمتون معروفة ذائعة الصيت، وعلى الرغم من ذلك فإن حظ مؤلفاته من الذيوع والانتشار كان وافراً، لَفَت نظر معاصريه أنفسهم، فوصفت بأنها «نافعة»[6]، وأنها «اشتهرت»[7] و«سارت بها الركبان» وأن كثيراً من مؤلفاته وجد طريقه إلى الحجاز والهند والأحساء والبحرين[8]. ويمكن أن نعزو أمر

---

(1) ترجمة خطية في أول كتاب ابن سند المعنون (شرح الجوهر الفريد) نسخة الأوقاف بغداد.
(2) أعيان البصرة ص 15و 24.
(3) المسك الأذفر ص 144.
(4) أعيان البصرة ص 16.
(5) المسك الأذفر ص 142.
(6) أعيان البصرة ص 16.
(7) المسك الأذفر ص142.
(8) أعيان البصرة ص 16.

أمر إقبال معاصريه على مؤلفاته إلى أمرين أساسيين، أولهما أن جانباً كبيراً من جهوده في التأليف كانت تدور في إطار الكتب التعليمية التي تلقى رواجاً بين الطلبة والشيوخ على حد سواء، ونظرة إلى قائمة كتبه تدلنا على حسن اختياراته للموضوعات التي كتب فيها، فهي أما شرح لمَتن معروف يسهل على الطالبين فهمه، وأما نظم لكتاب ييسر عليهم حفظه، وهما المحوران اللذان تدور عليها العملية التعليمية في تلك العهود، ولا يتوقف الأمر على اختيار الموضوع فحسب، وإنما على إتقان الكتابة فيه، فقد لاحظ بعض من ترجم للشيخ أن كتبه «غزيرة المادة، وقد أفاد في بعضها فائدة كلية»[1].

والأمر الثاني الذي يفسر انتشار كتبه، وبخاصة الأدبية والتاريخية منها، أنه كتبها بلغة جزلة حاول أن يحاكي فيها أساليب الأدباء والمترسلين في العهود العباسية المتأخرة، من استخدام للسجع، وترادف لفظ، والميل إلى غرائب المعاني، وهي أساليب كانت تلقى إعجاباً في أوساط عصره الأدبية؛ بيد أن ابن سند لم يقف عند إتقانه الكتابة على وفق هذا الأسلوب فحسب، وإنما أغناه بما ضمَّنه من صور بديعة استوحاها من قراءاته الواسعة، ومن حياته الثرّة؛ واستخدامه الألفاظ الحُوشية التي استفادها مما يحفظه من قاموس الفيروز آبادي، لم يكن لإظهار قوة حافظته، أو سعة إطلاعه، فحسب، وإنما لتأكيد الصور الأدبية التي اختارها قريبة من أجواء بادية العرب وبيئتها، تلك البيئة التي طالما عشقها وتأثر بها في حياته، وفي قراءاته لأدبائها السابقين، على حد سواء. وكانت الأذواق الأدبية، في عصره، تميل إلى استكناه هذه الأجواء، بما تُذكِّر به من قيم وأعراف اجتماعية مُحبّبة لدى مثقفي المدينة وأدبائها، ويمكننا أن نتلمس هذه الأجواء في أعمال أدباء نالوا شهرة عريضة هم أيضاً، أمثال عبد الله السويدي، وحسين بن علي العُشاري، والبَيْتوشي، وعبد الغني آل جميل، والألوسيين، وغيرهم.

وفيما يأتي بيان بمؤلفاته العلمية والأدبية، مما وقفنا عليه، أو على عنواناته:

أولاً: في الحديث:

1- بَهْجَة النَّظَر في نظم نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر. والأصل لأحمد بن

(1) الدجيلي، لغة العرب 182/3.

علي بن حجر العسقلاني (توفى سنة 852هـ) وهو في علم مصطلح الحديث، منه نسخة بخط أبي الثناء شهاب الدين محمود الآلوسي تأريخها سنة 1235هـ/1819م نقلها عن نسخة بخط المؤلف، في دار المخطوطات ببغداد برقم 9/8716 وتقع في 16 صفحة[1].

2- شرح نخبة الفكر. وهو شرح مُوّسَع، وصفه الآلوسي بأنه «ما عليه من مزيد»[2].

3- منظومة في مصطلح الحديث، نظمها سنة 1219هـ/1804م، أولها:

الحمد لله الذي قد أرسلا إنعامه وللنبي أرسـلا

وآخرها:

ومن يطلب التأريخ عاماً فإنني أقول مجيباً إن مسّكاً ختامها

منها نسخة خطية كتبت سنة 1293هـ/1876م، في مكتبة الأوقاف المركزية ببغداد، برقم (103/7073 مجاميع)[3].

ثانياً: في العقائد:

4- هادي السعيد. وهي منظومة في العقائد، ضمّنها منظومة (جوهرة التوحيد) للشيخ إبراهيم أبن اللقاني المالكي المتوفى سنة 1040هـ/1630م، «وزاد عليها من الفرائد ما جعلها كالعقد الفريد»[4].

ثالثاً: في الفقه:

5- أوضح المسالك على مذهب الأمام مالك. نظم فيه كتاب علي بن خضر العمروسي المتوفى سنة 1173هـ/1760م في فقه المالكية. طبع في بومبي سنة 1315هـ/1897م[1].

---

(1) أسامة النقشبندي وظمياء عباس: مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه في دار صدام للمخطوطات 77.

(2) المسك الأذفر ص 143.

(3) عبد الله الجبوري: فهرست المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد 710/1.

(4) المسك الأذفر ص 142.

6- الدرة الثمينة والواضحة المبية في مذهب عالم المدينة. وهي منظومة في فقه الإمام مالك. ذكر الشيخ محمد بهجة الأثري أن منها نسخة في خزانة كتب العلامة نعمان الآلوسي[2]. ولم نقف عليها في الفهرس الذي وضعه هذا العلامة لخزانته كما لا وجود لها في مكتبة الأوقاف ببغداد التي انتقلت إليها تلك الخزانة[3].

7- تحفة التحقيق لمعرفة الصديق. في ألغاز الفرائض. مخطوط منه نسخة في المكتبة العباسية في البصرة.

8- الشذرات الفاخرة في نظم الورقات الناضرة. وهي منظومة في أصول الفقه[4].

رابعاً: في النحو والصرف:

7- نظم قواعد الإعراب. والأصل لأبي محمد عبد الله بن يوسف أبن هشام النحوي، المتوفى سنة 762هـ[5].

8- نظم الأزهرية في النحو[6]. والأزهرية شرح مختصر لخالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة 905 هـ لكتاب قواعد الإعراب المتقدم وصفه عبد الله باش أعيان بأنه (يُزّري بالمقامات الحريرية).

9- نظم مُغني اللبيب عن كتب الاعاريب، في النحو، والأصل لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام النحوي. قال الآلوسي أنه «اتى فيه بالعجيب»[7] وقال

---

1 المصدر نفسه، وهدية العارفين 1/661 وBrock, S. 11,791 وسركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة 1306.

2 مقدمة مختصر مطالع السعود، ص (يد).

3 عماد عبد السلام رؤوف: فهرست مكاتب بغداد الموقوفة، منشورات ديوان الوقف السني، بغداد 2012.

4 أشار إليها عبد الرزاق عبد المحسن الصانع وعبد العزيز عمر العلي: إمارة الزبير بين هجرتين ج3 (الكويت 1988) ص82.

5 المسك الأذفر ص 142 وهدية العارفين 1/661 وأعيان البصرة ص 16.

6 المسك الأذفر ص 142 وأعيان البصرة ص 16.

7 المسك الأذفر ص 142.

باش أعيان «هو في بابه عجيب»[1] ونقل عباس العزاوي عن الحاج محمد العَسّاف أن منه نسخة في الأحساء[2]. ولم يحدد مكان وجودها بأكثر من هذا.

10- هدية الحيران في نظم عوامل جُرجان. والعوامل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471هـ. منه نسخة في خزانة الحاج محمد العسافي[3].

11- رسالة في إعراب أثني عشر. ألفها ببغداد سنة 1214هـ/1791م، نسخة ضمن مجموع بخطه في المكتبة العباسية في البصرة برقم (هـ- 27)[4] منها نسخة مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي[5].

12- منظومة في مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة.

13- شرح المنظومة السابقة. كانت منه نسخة لدى الشيخ محمد بن عبد الله العوجان (المتوفى سنة 1921) في الزبير، وقف عليها الحاج محمد العسافي[6].

14- تعليقات على شرح الكافية للرضى الأسترابادي. منه نسخة في كتب المرحوم عباس العزاوي، انتقلت إليه بالشراء من خزانة العلامة محمد الأمين الشنقيطي المتوفى في الزبير سنة 1351هـ/1932[7].

15- الغشيان عن مقلة الإنسان. في النحو. نسخة في المكتبة العباسية في البصرة تقع في 247 صفحة[8].

16- كشف الزَّبَد عن سِلسال المَدَد. بحث عن العدد، تذكيره وتأنيثه[9].

17- منظومة في العدد. نسخة في المكتبة العباسية في البصرة[1].

---

(1) أعيان البصرة ص 16.
(2) تأريخ الأدب العربي في العراق 136/2.
(3) المصدر نفسه.
(4) علي الخاقاني: مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة 103/2.
(5) ميخائيل عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي 346/3.
(6) الصانع والعلي:أمارة الزبير.
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه والصفحة.
(9) المصدر نفسه.

18- رسالة في كَسْر همزة (إنَّ) وفتحها، منظومة في 42 بيتاً. نسخة في المكتبة العباسية في البصرة[2].

خامساً: في البلاغة والعروض:

19- جيد العروض. منظومة في علم العروض.

20- الجوهر الفريد على الجيد. وهو شرح على منظومته السابقة. فرغ من تبيضه في 24 ذي القعدة 1230هـ/1814م، منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة الأوقاف بغداد برقم (6165)[3].

21- منظومة في البلاغة[4].

سادساً: في الادب

18- فكاهة السامر وقُرّة الناظر[5].

19- نَسَمات السَّحَر[6].

2- روضة الفكر

21- نيل السعود: نوه به كاظم الدجيلي ونقل منه نماذج من شعره[7].

سابعاً: في التصوف

22- الرسالة في التصوف. نسخة منها في بانكبور، وأخرى في برلين برقم (10125)[8].

23- منظومة في إبطال الرابطة وعدم شرعيتها. نسخة منها في المكتبة القادرية العامة ببغداد، ضمن مجموع برقم 633.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) ميخائيل عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي 155/2.

(3) الجبوري: فهرس 183/3.

(4) العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق 155/2.

(5) المسك الأذفر ص 143.

(6) نفسه.

(7) لغة العرب 185/3.

(8) Brock, S. 11,791 ولعلها قطعة من (أصفى الموارد) الذي سيأتي.

ثامناً: في الردود

24- الصارم القرضاب. قصيدة يزيد عدد أبياتها على ألفي بيت، رد فيها على قصيدة لدعبل الخزاعي الشاعر الهجّاء (توفى سنة 246هـ). منها نسخة في المكتبة العباسية في البصرة تقع في 44 ورقة، وهي ضمن مجموع برقم (ح- 144)[1] ومصورة عنها في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (12 عقائد- مذاهب)[2] وفي المكتبة القادرية العامة نسختان، الأولى برقم 633 وتقع في 43 ورقة، والأخرى برقم 634 وتقع في 41 ورقة[3]. ونسخة في مكتبة الأوقاف بغداد في (34) ورقة، برقم (23178/1) مجاميع[4]. وكانت ثمة نسخة في مكتبة الكتبي قاسم الرجب ببغداد، وفي المكتبة الأزهرية بالقاهرة في (34) ورقة، برقم (527) أباضة 7123[5]، 7123[5]، وفي رامبور برقم 243[6].

تاسعاً: في الحساب

25- نظم خلاصة الحساب، والأصل لبهاء الدين العاملي

أوله:

نظمتها في مجلس والحال حالت بها الأحوال والأهوال

لكن طبعي مولع بالنظم ولع هذا الدهر لي باللَّطم

نسخة منه في مكتبة الحاج محمد العسافي بخط يده، نقلها عن نسخة صحيحة مكتوبة في زمن المؤلف[7].

26- شرح نظم خلاصة الحساب. في النسخة الخطية المذكورة[8].

---

(1) علي الخاقاني: مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة 134/2.

(2) ميخائيل عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي 89/1.

(3) عماد عبد السلام رؤوف، الآثار الخطية في المكتبة القادرية 484/2.

(4) الجبوري؛ فهرست المخطوطات العربية.

(5) عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي 109/3.

(6) الصانع والعلي: أمارة الزبير 82.

(7) عباس العزاوي: تأريخ علم الفلك في العراق 264- 265.

(8) المصدر نفسه 265.

عاشراً: في آداب التعلم

27- تفهيم المتفهم شرح تعليم التعلم. الأصل لبرهان الدين الزرنوجي المتوفى سنة 610 هـ. طبع في قازان سنة 1896[1].

حادي عشر: في التاريخ والتراجم

28- مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود. أرخ فيه للعراق من سنة 1188 إلى سنة 1242هـ/ 1774- 1826م. وسيأتي الكلام عليه فيما يأتي، منه نسخة خطية قديمة، تخلو من تاريخ نسخها، وهي ترقى- في تقديرنا- إلى زمن المؤلف، أو إلى زمن قريب منه، ونرجح أن هذه النسخة هي التي قدمها المؤلف إلى داود باشا، فهي نسخة خزائنية، كتبت باعتناء ظاهر. وكانت هذه النسخة في خزانة السيد نعمان خير الدين الآلوسي (المتوفى سنة 1317هـ/1899م) الكائنة في المدرسة المرجانية ببغداد، ثم انتقلت كغيرها من محتويات هذه الخزانة النفيسة إلى مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، وهي اليوم فيها برقم (5840)، وتقع هذه النسخة في 308 أوراق، بمقياس 22×14سم، وخطها نسخ واضح، متقن، بضبوط بالشكل، وعن هذه النسخة الخطية، نسخ أخرى نقلت عنها، هي:

نسخة في مكتبة المتحف العراقي (دار المخطوطات ببغداد) كتبها عبد الرزاق محمد فليح البغدادي سنة 1352هـ/1933م، وتقع في (358) ورقة، وهي برقم 12598.

نسخة أخرى في مكتبة المتحف العراقي، تاريخها سنة 1943 كتبها إبراهيم بن عبد الغني الدروبي، في (395) ورقة، وهي برقم (233).

نسخة في مكتبة مدرسة يحيى الجليلي في الموصل، بخط الدروبي أيضاً، مسجلة في سجل الحيازة في مكتبة المتحف تحت العدد (38477).

نسخة في دير الآباء الكرمليين ببغداد، منقولة عن نسخة المتحف العراقي ذات العدد (233)، وهي بعدد (44).

نسخة لدى الأب روبرت بيولي (وكيل رئيس الآباء الكرمليين ببغداد)، مسجلة في سجل الحيازة تحت العدد (10650).

---

(1) معجم المطبوعات العربية والمعربة 1306.

نسخة في مكتبة السيد هاشم الآلوسي، وقد آلت أخيراً إلى مكتبة المتحف العراقي.

نسخة في برلين تحت العدد Qu.1338

29- سبائك العَسْجَد في أخبار أحمد نجل رِزق الأسعد. ترجم فيه الشيخ أحمد بن رزق الأسعد أحد أعيان الكويت المعاصرين له، ونحو أربعين عالماً وأديباً ووجيهاً من مشايخ الزبارة (قرب الاحساء) والبحرين والكويت ونجد والعراق ممن اتصل بأحمد المذكور بوجه من الوجوه، وقد أثنى على مترجميه، وذكر مزاياهم، وما اشتهروا به من علم وفضل، كما ذكر مواطنهم، وسني ولاداتهم- حيثما توفرت له مثل تلك المعلومات- ووفيات بعضهم. ومن الواضح أن معرفته بأولئك الرجال كانت شخصية، فهُم من معاصريه، وجميعهم عاش في أماكن أقام بها أو زارها، ومن هنا تأتي أهمية ما سجله عنهم من معلومات وانطباعات، وعبارات الكتاب مسجوعة كلها، تتخللها أشعار كثيرة. منه في مكتبة المتحف العراقي (دار المخطوطات فيما بعد) نسخة بخط صديق للمؤلف، في 71 صفحة، برقم (6309) وثانية برقم (11202) وثالثة برقم (9692) وفي المكتبة القادرية ضمن مجموعة الأوراق 1- 23 برقم (1481) وفي برلين برقم 10153 وفي المتحف البريطاني برقم Or7565، وطبع الكتاب في بمبي بالهند سنة 1306هـ/1888م وسنة 1315هـ/1897م[1]. وقد حققناه، وأعددناه للطبع.

30- أصفى الموارد من سلسال أحوال الإمام خالد. وهو في سيره الشيخ خالد النقشبندي، وترجمة أساتذته وتلامذته ومريديه وخلفائه حسب ما اتصل به من أحوالهم، وعلى نفس طريقته وأسلوبه في كتابه (سبائك العسجد). وقد بلغ عدد من ترجم لهم، في هذا الكتاب، نحو ثلاثين رجلاً من القضاة والفقهاء والمُحدِّثين والأدباء والشعراء. فرغ من تأليفه سنة 1234هـ/1818م. منه في مكتبة المتحف العراقي. أ- نسخة بخط المؤلف. ب- نسخة كتبها موسى البندنيجي سنة 1238هـ/1822م برقم(9692) جـ- نسخة كتبت سنة 1312هـ/1894م برقم (11202). وفي مكتبة الأوقاف ببغداد كتبت سنة 1236هـ/1820م برقم (965)

(1) عماد عبد السلام رؤوف: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، بغداد 1983، 174.

وفي المدينة المنورة برقم (232 تاريخ) وفي برلين برقم (10154). وطبع الكتاب في المطبعة العلمية بالقاهرة سنة 1313هـ/1895م ويقع 120 صفحة كبيرة[1].

31- الغُرَر في وجوه القرن الثالث عشر. نحى فيه منحى سلافة العصر وقد أشار إليه في (أصفى الموارد)، وسماه إسماعيل باشا البغدادي (الغُرر في وجوه القرنين الثاني عشر والثالث عشر)[2]

شعره

كان عثمان بن سند شاعراً بالسليقة، يجري الشعر على لسانه دونما عناء أو تكلف منه، وقد ذَكَر هو أن طبعه «مُولع بالنظم»[3] وقد استفاد من موهبته هذه في نظم العديد من المتون العلمية تيسيراً لحفظها، فحَوَّل بذلك كتباً كاملة، في الفقه والعقائد والنحو والصرف والبلاغة إلى منظومات مُطَوّلة، كما ألف كتباً أخرى نظماً، والناظر إلى قائمة مؤلفاته ليجد أن معظمها داخل في نطاق النظم التعليمي الذي كان رائجاً في أوساط الطلبة والمدرسين في ذلك العهد.

بيد أن لابن سند، فضلاً عن هذا النوع من النظم، شعراً كثيراً أودعه مؤلفاته الأدبية والتاريخية، حتى زاد- أحياناً- على نصف بعضها، ومعظم هذا الشعر مما قاله في مدح مُترجَميه، أو الثناء عليهم، ومع ذلك، ففيه من رقة المعاني، وعذوبة الألفاظ، ما يكاد يُنسي سامعه غرضه المذكور، يقول:

لست أصغي للائم لام في الشعر ففي الشعر من ذكائي بحر

لم يشفني من الدنا مثل شعر دق معنى إذ رق مني فكر

وليس شعره في أولئك الممدوحين، بالضرورة، شعر تكسب واستعطاء، فإننا وجدناه يَمدَح بأحسن قصائده من لم يُعرَف بعطاء، بل بعلم وأدب وفضل، وكثير من ممدوحيه لم يوصف بوفرة المال، أو كثرة الجاه، بل منهم من كان معزولاً عن منصبه[4].

---

(1) رؤوف: التاريخ والمؤرخون 174.

(2) هدية العارفين 145/2.

(3) من مطلع منظومته لخلاصة الحساب للعاملي نقلاً عن العزاوي: تاريخ علم الفلك في العراق 264.

(4) انظر أصفى الموارد 70.

على أن هذا لا ينفي أنه مدح عدداً من الولاة والمتسلمين بجملة من أطول قصائده، منهم عبد الله أغا متسلم البصرة (1208- 1216هـ/1793- 1801م)[1]. وسعيد باشا والي بغداد (1228- 1232هـ/1813-1816م)[2]. ولا شك أن أكثرهم حظاً من شعره الوالي داود باشا، ففي مطالع السعود جملة كبيرة من هذا الشعر، لكن ليس كل الشعر الذي أودعه في مطالع السعود هو مما أنشده على مسامع داود في مناسبات محددة، وإنما أغلبه مما أنشأه في أثناء تأليفه الكتاب، ليزَيِّنه به، فالمدة التي ألف فيها هذا كانت أقصر من أن تُنشَد فيها كل تلك القصائد.

ومن المؤسف أننا لم نقف على ديوان لهذا الشعر، وأغلب الظن أنه لم يَجمع شعره في ديوان أصلاً. يقول باش أعيان «كان يكتب ما ينظمه من الشعر في كتبه التي يملكها، ولم يدونها في ديوان مخصوص، ولهذا كانت مُفرَّقة غير مجموعة»[3].

منهجه في كتابة التاريخ

استعرض ابن سند في مقدمة (مطالع السعود) مناهج مؤرخي عصره في مجال كتابه السير والتراجم، فإذا بها تنحصر في ترجمة بعضهم «لنفسه وأبناء عصره»، وفي اقتصار البعض الآخر على الترجمة لـ «غُرر وجه عصره»، بينما عُني فريق ثالث «بمعجم شيوخه فقط»[4]؛ وليس من العسير أن نُميِّز في هذه المناهج سمات مدرستين مستقلتين، حتى ذلك العصر، في مجال الكتابة التاريخية، ومنها كتابة السير والتراجم بوجه خاص، وهما مدرسة الأدباء، ومدرسة العلماء. فبينما اهتم أتباع المدرسة الأولى بالترجمة للأدباء والشعراء من معاصريهم ، ومن مواطنيهم غالباً، فإن أتباع المدرسة الثانية كانوا يُعنون بتسجيل أسماء شيوخهم، والترجمة لهم، على هيئة (معاجم) خاصة تصلهم بسلاسل العلماء السابقين،

(1) مجموعة خطية في دار المخطوطات ببغداد برقم (10285) ومجموعة خطية في مكتبة باش أعيان في البصرة برقم (هـ- 27) منها مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (29 مجاميع).

(2) مجموع شعر في دار لمخطوطات برقم (32759) وتنظر قصائده في المجموع الموجود في المكتبة نفسها برقم (33050) وفيها ما قيل في أغراض مختلفة.

(3) أعيان البصرة 16.

(4) مطالع السعود ص 91.

وتؤكد منزلتهم العلمية في الأخذ عن أكبر عدد من العلماء والمشايخ. ومن ناحية أخرى فإنه كان لكلّ من هاتين المدرستين أسلوبها أيضاً، فبينما عُنيت مدرسة الأدباء، بالعبارة المسجوعة، ووفرة النماذج الأدبية للمترجَمين، مالت مدرسة العلماء إلى إيجاز العبارة، والتأكيد على أسماء الكتب وتسلسل الإجازات.

فهل كان في طرائق هاتين المدرستين وأساليبها ما يصلح لأن يتخذه ابن سند سبيلاً لتحقيق وعده لداود باشا بأن يكتب كتاباً «يتضمن أوصافه السنية» على حد تعبيره؟

وفي الواقع فإنه استفاد إلى حد كبير من تقاليد المدرستين- على ما سنذكر- إلاّ أنه لم يُلزم نفسه بمناهجهما وأساليبهما، ولم يكن ذلك إلاّ لإدراكه أن داود لم يكن مجرد أديب، ليستعرض مراحل حياته الأدبية، ويقتبس نماذج من نثره أو نظمه، وما قاله المُعجَبون بأدبه، كما أنه لم يكن عالماً وحسب، ليقتصر على ذكر شيوخه وإجازته العلمية ومؤلفاته، وإنما كان والياً حكم قطراً شاسعاً لمدة تقرب من خمسة عشر عاماً، شهد هذا القطر خلالها حوادث هامة، وتطورات جِساماً، من غزو أجنبي، وانتفاضات قبلية، وفتن متنوعة، ونشاطات ثقافية، ومحاولات استقلالية، وأزمات اقتصادية.. الخ، ولا ريب في أن أياً من مناهج المدرستين، التي استعرضها، لم تكن قادرة على استيعاب هذا كله، ومن هنا كان لابد لابن سند أن يجد بنفسه معالم منهج جديد يستجيب للغاية التي أراد، فيكتب سيرة داود باشا على ما وعد به، وفي الوقت نفسه، يؤرخ للعراق في حقبة مهمة من تاريخه؛ وهو ما يعني خروجه من نطاق كتابة السيرة الأدبية والعلمية، إلى مجال السيرة السياسية، بما تمثله من آفاق رحبة ورصد لمختلف أوجه الحياة وتفاعلاتها في حقبة زمنية محددة.

ولقد اتخذ ابن سند من سيرة داود إطاراً لعمله، بينما كان مضمون هذا العمل هو سيرة الشعب نفسه، بِبَدوه وحَضَره، ومثقفيه وعامته، وإذا ضربنا صفحاً عن العبارات والأشعار التي ساقها في مديح داود، فإنا لا نجد في الكتاب إلاّ القليل مما يخص داود نفسه. صحيح أنه بدأ تاريخه بالسنة التي يفترض أن تكون قد شهدت ولادة هذا الوالي، وهي سنة 1188هـ/1774م، إلا أن لا أثر له في كل ما كتب من حوادث وتفاصيل حتى توليه الحكم فعلاً سنة 1232هـ/1816م، ومعنى هذا أن 44 سنة مما يغطي أحداثه الكتاب، لا تعلق لها بداود من قريب أو بعيد، بينما لا

تتجاوز المدة التي أرَّخ لها من حكمه غير عشر سنين فحسب، أي الحقبة الزمنية التي عُني ابن سند بتسجيل أخبارها في كتابه.

ومع أن ترتيب المواد التاريخية على وفق تعاقب الولاة كان أمراً له تقاليده، بل وسوابقه القريبة من عهد المؤلف، إلاَّ أن ابن سند لم يشأ أن يتخذ من هذه الطريقة منهجاً له، فهو يدرك أن تأليف كتابه، كان بطلبٍ مباشرٍ من داود، والمفروض أن يحقق شيئاً من عنوانه، بينما لا يقدم اتخاذها أي مبرر لتسجيل أخبار حوادث جَرَت قبل توليه منصبه بأكثر من أربعين عاماً، وسيضطر-ان اختار كتابة تاريخ كل هذه الحقبة- أن يقسمها إلى عشرة قِطَع بحسب عدد الولاة والذين تعاقبوا على الحكم في أثنائها، وهو ما سيؤدي إلى خروج الكتاب عن غايته الظاهرة والمُعلَنة في عنوانه، كما سيفقد المؤلف المرونة في تسجيل كثير من الحوادث التي لا تعلق لها بأولئك الولاة أصلاً. وهكذا وجد ابن سند في ترتيب مواده على السنين، على وفق الطريقة الحولية، ذات التقاليد المكينة في كتابة التاريخ العربي الإسلامي، هو المنهج الأفضل، فيجمع أخباراً يغلب عليها التنوع الشديد من ناحية، وفي عدم تبريزه أسماء ولاة سبقوا ولاية داود من ناحية أخرى. ولم يتجاوز هذه الطريقة إلاّ عندما اضطره تدافع الأحداث نفسها، وتعاقب الولاة السريع، في مدينتين، هما بغداد والبصرة، خضعتا لظروف مختلفة، إلى الالتزام- إلى حد ما- بالمكان، لا الزمان، بوصفه الوحدة الموضوعية التي يمكن على أساسها ترتيب أخباره. وعلى أية حال فإن ذلك لم يتجاوز منه تاريخ ثلاث سنين فحسب (1188- 1191هـ/1774- 1777م) وهي السنين التي شهدت حَدَثَين مهمين متزامنين، فتنة عجم محمد في بغداد ومحاولته الوصول إلى السلطة فيها، ومحاصرة الإيرانيين البصرة ثم احتلالهم إياها، فكان أن أضطر إلى تجاوز نطاق السنة الواحدة، ليتناول حوادث كل مدينة بوصفها كلاً لا يمكن تجزئته.

وعلى الرغم من إلزام ابن سند نفسه باتباع تقاليد طريقة الحوليات بشكل عام، فإنه لم يستطع التحرر من تأثير مدرستي التراجم الأدبية، والعلمية، ويمكننا أن نتلمس أثر المدرسة الأولى واضحاً في الأسلوب التي اتخذه، وهو أسلوب أدبي يلتزم السجع، وترادف الألفاظ، والإطناب، وإيراد الشعر بكثرة، حتى لكأنّ قارئه

يحس أنه يقرأ مقامة أدبية لا كتاب تاريخ، وبالفعل فإنه ختم الكتاب بمقامة طويلة حاكى في أغراضها، وأسلوبها، كُتّاب المقامات القدماء.

ومن جهة أخرى فأن أثر مدرسة العلماء يبدو واضحاً في الترجمة للعلماء، ومعظمهم من المُحدِّثين، في ثنايا الكتاب، وبخاصة في القسم الأخير منه، حيث أطلق ابن سند قلمه في اقتباس نصوص مطولة من الإجازات العلمية لعدد من العلماء، وفيها من أسماء المشايخ وعناوين الكتب، ما جعلها أقرب إلى (أثبات) العلماء، و (مسانيد) المُحدِّثين.

أرَّخ عثمان بن سند لحقبة مهمة، وحافلة بالأحداث الجسام، من تاريخ العراق الحديث، بل وتناول، في ضمن ذلك، أخبار أقطار مجاورة، وحدد علاقات جمة، لم نكن لنعلم بتفاصيل كثير منها لولاه. وكانت نظرته شاملة لجوانب الحياة المتنوعة، والمتدفقة، في العراق في ذلك العصر، ففي الجانب السياسي حفل الكتاب بمعلومات مهمة عن عهود أحد عشر والياً تعاقبوا على حكم بغداد والبصرة وأعمالها خلال أكثر من نصف قرن من الزمن، هم على التوالي عمر باشا (1177- 1763/1189- 1775م) وأمين باشا الجليلي (1189هـ/1775م) ومصطفى باشا الاسبيناقجي (1190هـ/1776م) وعبدي باشا(1190هـ/1776م) وعبد الله باشا الكهية (1190- 1192هـ/1776- 1778م) وحسن باشا (1192- 1194هـ/1778- 1780م) وسليمان باشا الكبير (1194- 1217هـ/1780- 1802م) وحافظ علي باشا (1217- 1222هـ/1802- 1807م) وسليمان باشا الصغير (1222-1225/1807- 1810م) وعبد الله باشا (1225- 1228هـ/1810- 1813م) وسعيد باشا (1228-1232هـ/1813- 1816م) وأخيراً داود باشا (من 1232 وحتى السنة العاشرة من حكمه وهي 1242هـ/1826م)، فتطرَّق إلى علاقاتهم السياسية بالدولة العثمانية، وبالدول والأقطار المجاورة، وطبيعة صلاتهم بالحكام والأمراء المحليين في نواحي العراق آنذاك، وبخاصة الجليليين في الموصل، والبابانيين في شهرزور، والزعامات القبلية القوية في بوادي العراق، مثل آل شبيب، وهم آل السعدون، أمراء المنتفق، وآل مُطْلَق أمراء شَمَّر، وآل الشاوي أمراء العُبَيد، وغيرهم؛ كما تتبع طرق وصولهم إلى السلطة وعزلهم عنها، وما تعرض إليه العراق، في أثناء حكمهم، من أخطار خارجية، وبخاصة غزو الإيرانيين

في عهد كريم خان الزند مدينة البصرة، وما فعلوه فيها من أفاعيل، ودور قبائل المُنْتَفِق العربية في التصدي لهم، ودحرهم في معركتين فاصلتين، وغزو قوات الوهابيين بعض مدن العراق الغربية، وطبيعة سياسة الولاة تجاهها، وأخبار الحملات العسكرية التي جهزوها لغزو الوهابيين في نجد، والمفاوضات السياسية التي دارت بين الجانبين، ودور قبائل المنتفق في ذلك، كما تطرّق أيضاً إلى حروب محمد علي في جزيرة العرب، وقضائه على زعامة الوهابيين فيها.

ولابد لنا هنا أن نشير إلى أن ابن سند انتقد من الحركة الوهابية[1] ما أحدثته من تداعيات سياسية واجتماعية عميقة في الأحساء والعراق، وكلاهما كان وطنه ومرتع صباه وشبابه، فلقد ترك الأحساء وهي تتعرض لغزوات الوهابيين، وجاء إلى البصرة ليجدها تتعرض، ومناطق أخرى، إلى الغزوات نفسها، ولاحظ كيف أدى ذلك كله إلى بث حالة من الاضطراب الشديد بين زعامات القبائل العربية المستقرة على حوافي العراق الغربية ومدنه، وبعضها كان تربطه بها صداقات وطيدة، وزاد اغتيال أحد أتباع الوهابيين للشيخ ثُوَيْني زعيم قبائل المنتفق من ألمه وحنقه، فاندفع في مشاعره ليهاجم قَتَلَته، ومن أحدثوا في مجتمعه الساكن كل تلك الجَلَبَة والعنف، ومن هنا فأنه لم يشأ أن يخفى تعاطفه الشديد مع القوات المصرية في عملياتها العسكرية في نجد، حين أرَّخ، بتفصيل، للانتصارات المصرية في تلك المناطق مستنداً في ذلك إلى شهود العيان، وأشاد بقيادة إبراهيم باشا، وببسالة الجنود المصريين وصبرهم على مكاره الحرب، ووصف العمليات العسكرية للقوات المصرية في قرى نجد وفيافيها، واستيلائها على قرى عنيزة وبريدة والقصيم والشقراء، وحصارها الدرعية ثم الاستيلاء عليها وتدميرها، وسجَّل، بدقة، بعض ما دار بين إبراهيم باشا وقادة الوهابيين من رسائل وحوارات.

---

(1) حول موقف ابن سند من الحركة الوهابية، بجانبيها الفكري والعسكري، ينظر عبد العزيز سليمان نوار: رؤية بعض كبار مؤرخي القرن الثالث عشر الهجري لشبه الجزيرة العربية وأحداثها، المنشور ضمن أعمال الندوة العالمية الأولى التي عقدت بجامعة الرياض في جمادى الأولى 1397 هـ (نيسان1977) والمعنونة (مصادر تاريخ الجزيرة العربية) (ج1، مطبعة جامعة الرياض، 1399هـ/1979، ص253– 277).

أما في الجانب الاجتماعي، فإنه قدَّم، من خلال الحوادث التي ساقها، تفاصيل جمة، وفريدة، عن التركيب الاجتماعي القبلي في العراق، ومدى تأثر هذا التركيب بالهجرات القبلية التي شهدها العراق في أواخر القرن الثاني عشر للهجرة (18م) والعلاقات بين القبائل القديمة، وتلك التي نزحت في خلال هذه الحقبة، وطبيعة الوشائج التي كانت تربطها بالمدينة العراقية التي أخذت تشهد تطوراً ونمواً في الوقت نفسه. ومحاولات بعض الزعامات القبلية القوية الاستقلال عن السلطة المركزية العثمانية، وإقامتها نوعاً من السلطة المحلية، فكشفت عن مدى ما بلغته تلك الزعامات من وعي وطني جديد. كما أنه أتى بفصول، لم تُعرَف معلوماتها من قبل، عن تواريخ قبائل عديدة، تضمنت أسماء زعمائها، ومواطنها، ووقائعها المشهورة، وهو أمر تميز به ابن سند عن أغلب المؤرخين السابقين التي كانت نظرتهم، في الأعم، قاصرة على أحداث مدنهم، لا تمتد إلى خارجها من بوادٍ ونواحٍ إلاّ نادراً.

وليس الجانب الثقافي بأقل أهمية في الكتاب من جوانبه الأخرى، فلقد تَرجَم فيه لعدد من العلماء الذين نبغوا في عهده، وسجّل شيئاً من إجازاتهم العلمية، ومنها تظهر منزلتهم في الحياة الثقافية، وصلاتهم بزملائهم من علماء الأقطار العربية الأخرى، ويوضح أسانيدهم في رواية الكتب والرسائل عن مؤلفيها، وما يتصل بذلك من أمور.

وفضلاً عن ذلك كله، فإن في الكتاب فوائد عدة، مثل إيراده أسماء مواضع مختلفة في العراق والأحساء ونجد، وعناوين وظائف كانت معروفة في عهده، وأسماء أشخاص تولوا تلك الوظائف، ومصطلحات إدارية وعسكرية عديدة.

مصادر تأريخه

بدأ ابن سند بتأليف تأريخه هذا في ذي الحجة من سنة 1241هـ/تموز 1825م، وتوقف عن تسجيل أخباره في صفر من السنة التالية، أي في أيلول من العام نفسه. ومعنى هذا أن تأليفه أستغرق مدة قصيرة للغاية لا تتجاوز الثلاثة شهور عداً، وهو أمر يدعو إلى التساؤل حول طبيعة ما توفر لديه- خلال تلك المدة- من مصادر تأريخية استعان بها في تدوين أخبار حقبة جاوزت النصف قرن

من الزمن. ويمكننا، في معرض الإجابة على هذا التساؤل، أن نقسم مصادره على النحو الأتي:

1- تسجيلات سابقة:

يُفهم مما أورده ابن سند نفسه، انه سبق له تدوين ما كان يصل إلى علمه من أخبار، وأن مصادره في تلك الأخبار هو ما كان يتلقَّفَه «من ألسنة العوام»[1]، لذا فإنه لم يكن يراها كافية لعمل علمي كالذي اضطلع به فيما بعد. ولا يُقلل ذلك من الجهد الذي بذله في جمع مادته الخبرية، وهو جهد استغرق- فيما يبدو- سنوات عدة، وعلى الرغم من أنه يصف ما جمعه بأنه (ورقات) فأن لنا أن نفهم مما ذكره هو في موضع آخر[2] أن هذه الورقات كانت تؤلف مسودة كبيرة، وأنها كانت تكفي، إذا ما بيضت[3] أو جددت[4] أن تشكل كتاباً كبيراً. وليس من الواضح الغاية التي توخاها أبن سند من تسجيله تلك الأخبار في حينها، أهي لكتابة (مطالع السعود) بذاته، أم لغرض كتابة تأريخ عام للعراق، وأياً كان الأمر، فأن ابن سند اصطحب معه مسوداته إلى بغداد، حيث استفاد منها في تأليف (مطالع السعود).

ومن المؤسف أننا لا نعلم طبيعة مدوناته تلك، والموضوعات التي عُني بتدوينها. وأسماء الرواة الذين اعتمد رواياتهم، إلا أننا نرجح كونها اختصت بتسجيل أخبار البصرة وأعمالها والأحساء أكثر من المدن العراقية الأخرى، نظراً لإقامته آنذاك في البصرة، حيث لا تصل الأخبار إلا عن طريق الموظفين والتجار، وهي مصادر لا تكفي لتكوين صورة مستوعبة لما يجري خارج ذلك النطاق. وهذا ما يفسر وفرة المعلومات في الكتاب عن حوادث البصرة والزبير والأحساء، والقسم الجنوبي من العراق بوجه عام، ودقة التفاصيل التاريخية عن أخبار القبائل وتحركاتها في تلك المناطق، في حين لا نجد مثلها، تفصيلاً ووفرة، في أخبار المناطق الأخرى.

---

(1) مطالع السعود ص 81.

(2) نفسه ص87.

(3) نفسه ص 92.

(4) نفسه ص 78.

2- روايات الشهود:

استند ابن سند في جانب من معلوماته على شهادة شهود العيان الذي عاشوا ما وصفه من أحداث، إلاّ أنه لم يُصرِّح بأسمائهم إلاَّ في أحوال نادرة، فقال عند حديثه عن موقف علماء الموصل من دعاة الصوفية «أخبرني به الثقة السيد محمد بن محمد الصابوني»، و «أخبرني به صاحبنا الصابوني»[1]، ونسب رواية في تقويم ثقافة والي بغداد سليمان باشا الصغير إلى (محمد أمين مفتى الحلة). ويلاحظ أن الأخير كان من فئة العلماء، ونظن أن أولهما كان كذلك أيضاً، فأن طبيعة الخبر الذي نقله عنه تؤكد ذلك.

وفيما عدا ذلك، فأنه لم يكن يصرح بأسماء من نقل عنهم، وإن كنا موقنين بأنه اعتمد شهود عيان عديدين، والإشارات المتفرقة في كتابه تنوه بذلك، وتؤكده، كقوله «بلغني ممن رآه»، و «ما شاع وذاع خبره على الألسنة»، و «بلغني عن ثقات»، و «ذكر لي من حضر الوقعة وشاهدها».

3- الوثائق الرسمية

أتيحت لابن سند فرصة طيبة للاطلاع على بعض الوثائق الرسمية والإفادة منها في كتابة تأريخه، وقد كشف هو عن تقديره لأهمية هذا المصدر حينما أورد نصوص ثلاث وثائق رسمية بالغة الأهمية كانت قد تبودلت سنة 1213هـ/1798م بين علي الكتخدا، قائد الحملة العسكرية العراقية إلى نجد، وبين الأمير سعود بن عبد العزيز[2]، إلاَّ أننا لا نعلم ما إذا كان قد اطلع على وثائق غيرها، إذ ليس في الكتاب نصوص، أو اقتباسات أخرى. وليس ببعيد أنه اطلع على بعض الوثائق، إلا أنه اكتفى بصياغة مضامينها وفق أسلوبه الأدبي، والإفادة من ذلك في كتابة تأريخه، دون إيراد شيء من نصوصها.

4- المؤرخون الآخرون

اعتمد ابن سند في كتابة جانبٍ من أخبار تأريخه على مؤلفات من سبقه، أو عاصره من المؤرخين، ولكننا لا نعلم أسماء من اعتمدهم من هؤلاء، وقد وجدنا

---

(1) مطالع السعود ص351، 378.

(2) نفسه ص 311.

ثمة تشابه ملحوظ بين ما أورده من أخبار بغداد والبصرة في السنوات 1188 و1191هـ، وما سجله المؤرخ البغدادي عبد الرحمن بن عبد الله السويدي (المتوفى سنة 1200هـ/1785م) في كتابه الذي دون فيه أخبار تلك السنين[1]، مما دلنا على إفادته منه، وإن لم يصرح بذلك.

والتاريخ الوحيد الذي صرَّح، في مواضع عدة، بأخذه منه، هو ما نَسَبه إلى من سماه (المؤرخ التركي) يريد به الشيخ رسول حاوي الكركوكلي (المتوفى سنة 1242هـ/1826م) في كتابه (دوحة الوزراء في تأريخ وقائع بغداد الزوراء)، وقد ألفه بطلب من داود باشا أيضاً، ويظهر أن تأليفه هذا الكتاب باللغة التركية، هو الذي دفع ابن سند إلى أن يدعوه بالمؤرخ التركي. ومن المعقول أنه التقى به خلال زيارتيه الأخيرتين إلى بغداد، فقد كان الكركوكلي أديباً أشتغل موظفاً في بعض دوائر السراي المهمة، وكان- بحكم تأليفه تأريخه الذي يغطى جانباً من عهد داود، مُقرَّباً من هذا الوالي، ولم نعلم سبباً يدعو ابن سند إلى إغفاله ذكر اسمه، والاكتفاء بتلك الإشارة إليه، إلاَّ أن تكون ثمة جفوة بين المؤرخين المتعاصرين. وفي الواقع فإن ابن سند انتقد الكركوكلي في غير موضع من كتابه، فحينما تحدث عن سبب فشل حملة علي الكتخدا إلى نجد، لم يفته أن يعرض بتفسير ذلك المؤرخ بقوله «وأما ما ذكره المؤرخ التركي من أن العسكر أصابه في ضرر من قلة العَلَف والزاد فلا أصل له»[2]. وعندما نقل رأيه في تعليل ما أصاب العنزيين من غرم على يد علي الكتخدا، قال «هكذا نقله المؤرخ التركي، والذي أحفظه، أنهم- أعني العنزيين-خُدِعوا فجرى عليهم ما جرى مما ذكره»[3]. وعلى أية حال فأن أكثر ما استقاه منه يتعلق بأخبار ولاية بغداد قبل تولي داود الحكم، ويبدو أن ابن سند كان مضطراً إلى الأخذ منه، لأنه لم يكن قريباً من هذا الحكم في الحقبة المذكورة كي يستطيع تسجيل أخبار الولاية بنفسه. أما ما خلا ذلك، وبخاصة أخبار القبائل، وما كان يجري في الأحساء ونجد وبوادي العراق الجنوبية، فإن شخصية ابن سند العلمية تبدو أكثر استقلالاً ومعلوماته أوفر دقة وتفصيلاً.

---

(1) تأريخ حوادث بغداد والبصرة، بتحقيقنا، بغداد ط1، 1978و ط2 1988م.

(2) مطالع السعود ص318.

(3) نفسه ص321.

اختصار الحلواني لتاريخ أبن سند

وعلى الرغم مما احتجنه تاريخ ابن سند من معلومات مهمة عن تاريخ العراق وما يجاوره من أقطار، فإن هذه المعلومات ظلت بعيدة عن متناول الباحثين، إلى أن قام عالم حجازي من أهل المدينة المنورة، كان على صلة بداود باشا في أثناء تولي الأخير مشيخة الحرم المدني، باختصار مطالع السعود سنة 1290هـ/1873م، ثم طبعه في بومباي بالهند، على الحجر، بخط عبد الغني الشيخ محمد الخطيب، سنة 1304هـ/1886م، ولما كانت تلك الطبعة «فقدت نسخها من الأيدي وأصبحت في ندرتها كالكتب المخطوطة»[1] فقد عُني السيد محب الدين الخطيب، صاحب المطبعة السلفية ومكتبتها في القاهرة، بإعادة نشر المختصر، على الحروف، في مطبعته المذكورة سنة 1371هـ/1951م، فجاء في 176 صفحة من القطع الصغير، ولقد أضاف إلى هذه الطبعة ترجمة موجزة لعثمان بن سند كان الشيخ محمد بهجة الأثري قد نشرها في مجلة العالم الإسلامي البغدادية، وأخرى لأمين بن حسن الحلواني مختصر الكتاب، بقلم الخطيب نفسه، وذَيَّله بفهارس لمواد الكتاب وأعلامه ومواقعه.

ومنذ ذلك الحين، وكتاب الشيخ أمين الحلواني يجد طريقه إلى كتب الباحثين في تاريخ العراق ودراساتهم بوصفه يمثل (مطالع السعود) تمثيلا صادقاً وكاملاً، وربما شجعهم على ذلك ما صرَّح به الحلواني في مقدمته للمختصر إذ قال«اختصرته، وذكرت الوقائع التاريخية فقط، وحذفت الأشعار والمدائح والنثر الطوال، ولم أخل بشيء من وقائعه التاريخية»[2]، فهل كان عمل الحلواني وافياً ، ومعبراً عن الأصل، إلى هذا الحد؟

لتوضيح هذا الأمر، يحسن بنا أن نشير إلى الأمور الآتية:

1- إن حذف الحلواني لجميع ما تضمنه كتاب مطالع السعود من شعر هو في حد ذاته إفقاد لجانب كبير من أهميته، فهذا الشعر- ومعظمه لابن سند- يعد

---

(1) خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق، وهو مختصر كتاب مطالع السعود، القاهرة 1371هـ، مقدمة ناشره، ص (كا).

(2) المصدر نفسه، مقدمة المختصر ص 6.

وثيقة أدبية ذات شأن سجَّل المؤلف، من خلالها، حوادث عديدة وألمح إلى أمور شتى. من ذلك قصيدته في وصف المعركة التي دارت بين عجم محمد وأعوانه، وبين جيش ولاية بغداد، في نواحي (مَنْدلي) سنة 1193هـ/1779[1]، وقصيدته في وصف انتفاضة الخزاعل سنة 1199هـ/1784[2]، وقصيدته في وصف الصراع الذي دار بين داود وسعيد باشا، وتولي الأول ولاية بغداد سنة 1232هـ/1816م[3]، وقصيدته في وصف تمرد محمد الكتخدا سنة 1236هـ/1820[4] وفي وصف بعض انتصارات داود باشا سنة 1238هـ/1822[5] وغير ذلك، مما دونه المؤلف شعراً.

2- إن كتاب (مطالع السعود) يمثل شاهداً واضحاً على الأساليب الأدبية العالية في العراق في أثناء النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (19م)، ومقارنته بأعمال شبيهة كتبت في القرون السابقة، واللاحقة، تقدم فوائد جمة لدارس الأدب العربي، أو التاريخ الأدبي، في العراق في خلال العصر الحديث. ولا شك في أن قيام الحلواني باختصار الكتاب، وفق أسلوبه هو، أفقده هذه الميزة المهمة.

3- كان للاختصار الشديد الذي قام به الحلواني أثره في ضياع غير قليل من التفاصيل والإشارات والتلميحات التاريخية التي أوردها المؤلف في ثنايا كتابه[6]؛ بل أن صياغة الحلواني لفقرات مطولة، أو صفحات كاملة، في عبارات قِصار من إنشائه، أفقدت الأصل روحه، والجو العام للحدث التاريخي كما أراده مؤلفه، حتى بدا ما كتبه وكأنه كتاب آخر، جديد في مادته.

4- صرح الحلواني في مقدمته مختصره[7] أنه حصر زياراته على الأصل بين قوسين، وأن هذه الزيادات «اما لتوضيح كلام مبهم، أو لتفصيل أمر مجمل». وعند

---

(1) مطالع السعود ص154.

(2) نفسه ص 216.

(3) نفسه ص429.

(4) نفسه ص480.

(5) نفسه ص 492.

(6) من ذلك مثلاً أنه أغفل إشارة المؤلف المهمة إلى المقاومة العنيفة التي أبدها البصريون في أثناء حصار كريم خان الزند مدينتهم سنة 1188 هـ. ص 81.

(7) ص6 من طبعة الخطيب.

مقابلتنا الأصل على مختصره، تبين لنا أن ما حصره الحلواني بين أقواس ليس إلاّ شيئاً يسيراً إذا ما قيس بما تركه دون حصر، أو إشارة تدل على أنه من زيادته على الأصل، ومن المؤسف أن ناشر المختصر لم يستطع تعيين هذه الزيادات الكثيرة، لعدم وجود أصل كتاب ابن سند لديه، فبقيت ملتبسة بكلام الأخير، داخله فيه.

ولا تقتصر هذه الزيادات على «توضيح» كلام ابن سند،أو «تفصيله» كما أعلن الحلواني في مقدمته، وإنما هي تتضمن عبارات جديدة في معانيها، ومواقف فكرية أو خطرات اجتماعية لم يقل بها المؤلف، ونظراً لبعد الحلواني عن زمن المؤلف، وبيئته، فقد جانبه التوفيق في غير قليل من ملاحظاته التي أقحمها على الأصل، كقوله أن اللاوند «قبيلة»، وأن زعيمهم «شيخها»، مع أنهم إحدى فرق الجيش المحلي في بغداد[1]، وقوله أن أتباع سليمان الشاوي «صاروا يغيرون ويغزون حول بغداد ويلتجئون إلى الغابات» مع أنه ليس في الأصل إشارة إلى هذه الغابات، وأنه لا غابات حول بغداد أصلاً[2] وغير ذلك. بل أننا وجدناه، في بعض المواضع، يضيف روايات تاريخية جديدة، أو تفسيرات مختلفة عما أورده المؤلف، أو إضافات إلى نصوص الوثائق التي أثبتها في الأصل.

ومن نافلة القول، أن دراستنا لعمل الحلواني في كتاب ابن سند البصري، هي التي دعتنا إلى نشر الأصل نشراً كاملاً محققاً[3]، بعد أن ظل حبيس خزائن المخطوطات نحو قرن ونصف القرن، لا يعرفه الناس إلاَّ عن طريق مختصره هذا.

---

(1) نفسه ص 24.

(2) نفسه ص 40.

(3) الطبعة الاولى، الموصل 1991 والطبعة الثانية، بتنقيحات وتعليقات جديدة، بيروت 2010

نص جديد

في تاريخ الزبير والبصرة والكويت

لإبن الغملاس

نِسبة الكتاب

ليس للمخطوط الذي نحن بصدده مقدمة، أو خاتمة، كما هو معتاد في مثله، وإنما هو يبدأ فجأة بذكر أحداث السنين التي يُعنى بتسجيلها، وينتهي بالطريقة نفسها. ويرجع ذلك- فيما يتراءى لنا- إلى أن المؤلف لم يُعنَ بإخراج كتابه بصورته الأخيرة، أو أنه لم يُبَيِّضه أصلاً، وبذلك فأنه أجَّل وضع عنوان محدد له لحين الانتهاء منه تماماً، و هو ما لم يحدث قط.

وثمة عدة قرائن تدل على أنه من تأليف المؤرخ البصري- أو الزبيري على وجه أدق- عبد الله بن إبراهيم الغملاس، الذي عاش في أواخر القرن التاسع عشر، والثلث الأول من القرن العشرين، وأهم تلك القرائن، أن المؤلف أشار إزاء عدد من الأخبار التي ساقها إلى مختصرات لعناوين كتب يظهر أنه كان ينوي تأليف بعضها، أو أنه شرع- أو أنجز- تأليف بعضها فعلاً. وأحد هذه العناوين، كما تدلنا فهارس المخطوطات التي أطلعنا عليها، يحمله كتاب كان قد وضعه ابن الغملاس في الحقبة نفسها، فما يشير إليه مؤلف المخطوط باسم (تذكرة) هو كتاب (التذكرة والعِبْرة في تاريخ بلد الزبير والبصرة) الذي ألَّفه أبن الغملاس بالفعل[1]، وعليه فلا يبق شك في نسبة المخطوط موضوع بحثنا إلى هذا المؤرخ مؤلف الكتاب.

وكما أن ابن الغَملاس كشف من خلال تاريخه هذا كثيراً من خفايا البصرة الاجتماعية والسياسية والثقافية في عهده، فإن المخطوط كَشَف- بالمقابل- سيرة ابن الغملاس نفسه، التي لم يدونها أحد، وذلك لأنه سجَّل أخبار رجال أسرته ومحلته ومدينته، بما يُعين الباحث على التعرف على بعض معالم سيرته، فهو ابن إبراهيم الغملاس الذي كان قاضياً في بلدة الزبير حتى وفاته في سنة 1292هـ/1875م، وأمه هيلة بنت عبد الرحمن بو حمد، المتوفاة سنة 1304هـ/1886. وكان له أخوة أشقاء توفوا جميعاً في حياته، هم: عبد العزيز (توفى سنة 1303هـ/1885م) وعبد الغني (توفى سنة 1331هـ/1912م) ولؤلؤة (توفيت سنة 1332هـ/1913م)، وأخوة من أم أخرى، هم: عبد اللطيف، وعيسى، ومحمد.

ولد ابن الغملاس في بلدة الزبير سنة 1265هـ ، وفي أفيائها عاش حيث موطن

(1) كتابنا: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني ص277.

أسرته، وموقع طفولته وصباه، فدرس العلم على يدي أبيه، ثم تلقاه في مدرسة الدويحس، إحدى أهم معاهد الزبير العلمية، ولم يغادر بلدته- فيما يبدو- إلاّ حاجاً سنة 1319هـ/1901م وعاد إليها في السنة التالية ليقضي بقية حياته فيها. وتزوج من فتاة تدعى فاطمة الشبيب، ورُزق منها بأولاده الثلاثة: أحمد، وحصَّة، ونواة، ولكنه لم يلبث أن فُجع بوفاة أبنه أحمد، وهو مازال طفلاً، ثم طلَّق زوجته فاطمة سنة 1308هـ/1890م، وتزوج بفتاة أخرى هي سبيكة بنت عبد الرحمن باحسين، فعاشت معه نحواً من أربعة عشر عاماً توفيت بعدها سنة 1323هـ/1905م، ولم تمضِ سنة واحدة، حتى تزوج من هيبا بنت رحمة عبد الله، ولكنه طلّقها في ذي القعدة من السنة التالية، وتزوج من فتاة أخرى، ولم يلبث أن طلّقها هي أيضاً.

وكانت علاقات ابن الغملاس بأبناء أسرته وذوي قرباه طيبة للغاية، ويبدو أنها كانت كذلك مع أبناء محلته وبلدته عامة، فلم يذكر أحداً منهم في تأريخه بسوء، وطريقته المحايدة في ذكر أخبار المتنازعين الذي حفل بها كتابه، تدل على أنه لم يكن متحزِّباً لأي منهم، ورغم أن عمه سليمان الغملاس، أحد أبرز زعماء الزبير في عهده، وله دوره البارز في صراعات ذلك العهد ومشاكله، فأننا لا نلمح في كتابه أي تعاطف خاص معه، أو تأييدٍ له في مواقفه. ويظهر أن بيئة المؤلف الدينية، بوصفه ابن قاضي بلدته، واهتماماته الثقافية والأدبية المتنوعة، واشتغاله إماماً في بعض مساجد البلدة، قد وسمت نظرته إلى أحداث عصره بسمة هادئة محايدة، فاكتفى من عصره بتسجيل مجرياته، دون أن يُقحم نفسه في صراعاته ومشاكله. ومع ذلك، فإن مشاعره العامة سرعان ما تَبَدَّت وطنيةً صريحة يوم داهمت القوات البريطانية البصرة في بدء الحرب العالمية الأولى، وانحاز إلى جانب حركة المقاومة التي نظّمها بعض زعماء البصرة آنذاك، وذلك لأن للوطن- على حد تعبيره- «حق بحسب المُستطاع يجب علينا أداءه، ودين على قدر المقدرة يلزم وفاءه» وكان عبد العزيز، ابن أخيه عبد الغني، مشاركاً مع المجاهدين العراقيين في مقاومتهم للغزو البريطاني[1].

وتوفي رحمه الله سنة 1354هـ/1935م[2]

---

(1) المخطوط، الورقة 254.

(2) ينظر الصانع والعلي: إمارة الزبير بين هجرتين ج3 ص104.

وليس كالمخطوط الذي بين أيدينا دليلاً على ثقافة الرجل وطبيعة اهتماماته الثقافية العامة، فقد سجّل فيه كل ما رآه أو وصل إلى سمعه من أخبار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات الصلة بمجتمعه آنذاك. رغم دقة ملاحظته وأمانته العلمية فيما كتب. فان كتاباته كلها تدل على أن ثقافته كانت محلية الطابع والأصول تماماً، فاغراقه في تسجيل أدق تفاصيل الحياة الاجتماعية في الزبير، واهتمامه الشديد بشعرها العامي، وكثرة ما يتخلل كتابته من مفردات وتعبيرات محلية، واستشهاده بالأمثال العامية المتداولة، يؤكد ما ذهبنا إليه.

ولابن الغملاس مؤلفات عديدة ضاع معظمها، ونوَّه هو بعنواناتها في كتابه الذي نحن بصدده الآن، وأكثرها يدور حول تاريخ الزبير والبصرة وتراجم أدبائها وأخبار بيوتاتها وأحوالها العمرانية وما يتصل بذلك من أمور مهمة، وهذه المؤلفات هي:

1- البصرة. يتضمن سرداً موجزاً لأهم الأحداث التي مرَّت على البصرة منذ تأسيسها سنة 14هـ/1830م، وفيه تفاصيل أحداث جرت في الزبير أيضاً، كما يتضمن أسماء عدد من الولاة والمتسلمين الذين تعاقبوا على حكمها. نَشَره علي البصري (مطبعة دار البصري ببغداد 1962، 74+ 10 ذيل) بعنوان (ولاة البصرة ومتسلموها لابن الغملاس)[1].

2- مختصر تاريخ البصرة، الفه سنة 1347هـ، في 44ص.

3- ترجمة حسين باشا ونوادره. نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة، 30 ورقة، برقم .67

4- سلاطين بني عثمان. نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة 56 ورقة، برقم .68

---

(1) لم يقف الناشر على هوية ابن الغملاس هذا، لفقدان الصفحة الأولى من مقدمة الأصل المخطوط وقال »يظهر من بعض الملاحظات أن مؤلف الكتاب من بعض رجالات أسرة الغملاس المعروفة بالزبير بضربها في آفاق العلم والتأليف« (المطبوع، ص2) وقال معلّلاً توقف المؤلف عند أحداث سنة 1246هـ، بأنه ذلك سببه مرضه ثم وفاته (ص75) مما قد يوحي بأن وفاته جاءت بعيد تلك السنة.

5- مختصر سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي، في أربعة أجزاء، نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة كتبت سنة 1320هـ/ 1902م 118 ورقة برقم .50

6- مختصر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمُحبِي.

نسخة من الجزئين الثالث والرابع كُتبت سنة 1335هـ/1916م في المكتبة المركزية لجامعة البصرة، 145 ورقة، برقم .49

7- منتخب الكامل في التاريخ لابن الأثير. نسخة في مكتبة الزبير الأهلية العامة في الزبير ومسجلة في المؤسسة العامة للآثار والتراث برقم (21882).

8- التاريخ المُرتَّب في الشعر والأدب. يتناول تراجم الأدباء والكتاب، ويبدأ ببطرس البستاني وينتهي بترجمة أمين الجندي الحمصي. نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة، 16 برقم .70

9- كتاب في تراجم الشعراء. نوّه به، ولم نقف عليه. ويضم- فيما يبدو- تراجم الشعراء المحليين من أبناء الزبير والبصرة، ممن عاصرهم المؤلف، وكانت له صلات أدبية ببعضهم، وفيه نماذج من أشعارهم العامية. ألَّفه قبل شروعه بكتابة تاريخه فإنه أحال عليه بقوله في ترجمة طه الزبيري «مذكور في الشعراء، له بيت زهيري»[1].

10- البيوتات. نوَّه به في معظم صفحات تاريخه، وواضح من تلك الإشارات أنه يختص بالكلام على بيوتات الزبير والبصرة البارزة، وقد رتَّبه على الحروف ليكون كالمعجم، وتكلم فيه على الشخصيات المهمة من تلك الأسرة وما أدته من أدوار سياسية واجتماعية في عهده. ويبدو لنا ألَّفه في نفس الوقت الذي كان يؤلف فيه هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وأنه ينقل الأخبار المتعلقة بموضوعه وربما توسع فيها هناك، من ذلك قوله عند الكلام على بعض أخبار فالح السعدون: «نقل في البيوتات في السنين»[2] وقوله في موضوع آخر «نُقل في العين- بيوتات»[1] ولم نقف لهذا الكتاب على أثر.

---

(1) الورقة 30.

(2) الورقة20.

11- عيون الأمثال. نوّه به في تاريخه، ولم نقف عليه. وهو يختص بذكره الأمثال العامية الشائعة في بيئة المؤلف، وفيه استطراءات تاريخية وتراجم[2].

12- التذكرة والعبرة في تاريخ بلد الزبير والبصرة. نوّه به مراراً في تاريخه، ونقل منه بعض الأخبار والتراجم، وسماه (التذكرة) مطلقا، أو (التذكرة الكبيرة)[3]، ومعلومات التذكرة والمساحة الزمنية التي تؤرخها تقترب في بعض النواحي من كتابه الذي نحن بصدده الآن، إلاّ أنه يمثل الصورة الأولى التي جمع في إطارها كل ما وصل إلى علمه من أخبار الزبير والبصرة، وعده واحداً من مصادر كتبه التالية، وتكمن قيمة هذا الكتاب، موضوع هذه الدراسة، أنه أضاف إليه تراجم مختصرة لأعلام هذه الحقبة من الولاة والعلماء والمشايخ والزهاد، نقلها من كتابه (الأعلام) الآتي ذكره، ومعلومات جمة عن الأسر التي كان لها دور في تاريخ الزبير ونواحيها، نقلها أو لخصها من كتابه (البيوتات)، وثمة معلومات أخرى نقلها من كتاب له في المساجد، سيأتي ذكره أيضاً، فالكتاب -فيما يبدو- تأليف جديد، جمع فيه، بين مؤلفاته التي سبق أن دون فيها أخبار الحقبة نفسها.

13- الأعلام في بلد ابن العوّام. أشار إليه في مواضع عديدة من تاريخه، وهو كما يفهم من تلك الإشارات مجموع يضم تراجم معاصري المؤلف من رجال الزبير والبصرة الذين اشتهروا بنشاطاتهم الأدبية والعلمية غالباً مرتبة على حروف المعجم[4]، وهو من كتبه الضائعة.

14- المُرتَبَط في النَبَط. أشار إليه في بعض المواضع من تاريخه، وهو- كما يظهر- مجموع يضم طائفة من الأشعار العامية المحلية المعروفة بشعر النبط، جمعها من ألسن الشعراء المعاصرين له في تلك النواحي، وترجم فيه لبعضهم[5]، وهو من مؤلفاته الضائعة أيضاً.

---

(1) الورقة 21.

(2) الورقة 107.

(3) الورقة 111.

(4) انظر مثلا الورقة 50.

(5) الورقة 140.

15- مجموع زهيري. ضمَّ فيه ما وصل إلى سمعه من منظومات شعرية عامية على طريقة (الزهيري)، وترجم فيه لبعض الشعراء. قال في ترجمة أحدهم (وعندي له في مجموع الزهيري أبياتاً وفيه ترجمته»[1]، وقوله في أحداث سنة 1317هـ أنه عثر فيها على «مجموعين شعر نبط (يظهر أنه المرتبط المذكور سابقاً) وزهيري»[2].

16- الأئمة والمساجد في الزبير.

17- السابلة على السحب الوابلة على أضرحة الحنابلة.

ولابن الغملاس مؤلفات ومختصرات لا صلة لها بالتاريخ، وهي تكشف عن سعة اهتماماته الثقافية، منها[3]:

18- نزهة العيون لجامع العلوم والفنون، ويقع في 302 ص.

19- رسالة في الأخلاق، في 116 ص.

20- أدعية وطلاسم، في 50 ص.

21 -كتاب في النحو، في 320 ص.

22- المسائل الشرعية وبضمنها الوقف، في 320 ص.

23- كتاب في مكارم الأخلاق، في 250 ص.

24- منتخبات ابن الغملاس، في خمسة مجلدات، عدد صفحاتها على الترتيب360+442+381+442+390 ص.

25- ديوان شعر، في 157 ص.

---

(1) الورقة 12.

(2) الورقة 93.

(3) نقل عبد الرزاق الصانع وعبد العزيز العلي عن الأديب عبد الله محمد الزيد أنه رأى مؤلفات ابن غملاس تملأ أكياساً وزبلان وأكثر من خيشة معيثة بعضها فوق بعض ذهب ببعضها إلى سوق الجمعة لبيعه جملة من غير ترتيب يشتريه عطارون، ولكنه تمكن بواسطة بعض من أحسن الظن به أن يبيعها إلى مكتبة جامعة البصرة، ثم أن بعض تلك المخطوطات وصل إلى مكتبة المحامي محمد أحمد خان بهادر، فباعها إلى مكتبة جامعة البصرة قبل وفاته، وهذه العنوانات منقولة من فهرس تلك المكتبة. إمارة الزبير بين هجرتين ج3 ص103-104، الكويت 1988.

26-كتاب في النحو، في 128ص.

27- الأحوال الشخصية والمعاملات، في 134 ص.

28- مجموعة القصص والحكايات، في 230 ص.

29- تحفة الدودة في المدح وضده، في 265ص.

30- كتاب الزوائد، في 210 ص.

31- نوادر اللغة، في 260 ص.

32- الحكايات والقصص، في 280 ص.

33- دعاء ختم القرآن، في 157ص.

34- رسالة أهل اليمن في موضوع هدم القبور الأجوبة المضمنة ، في 190 ص.

35-أصول الأمثال، في 185 ص.

36- المجالس الحسان في فضائل شهر رمضان، في 202ص.

37- ديوان العشق نظمه سنة 1314هـ، في 280 ص.

38-منتخب الزهر في اللغة وكفاية المتحفظ.

39- منظومة في النحو، في 8 ص.

40- كراس واحد من التاريخ في الشعر والأدب، في 16ص.

41- الفواكه الجنية في حل المنظومة البرهانية، في 404ص.

42- تبييض الصحائف في الحكايات والسوالف، مجلدان.

ولغة المؤلف تكشف عن أنه لم يتلق دراسة منهجية في علوم العربية، بخلاف ما يدل عليه عنوانات كتبه اللغوية والنحوية، ونحن نرى أن هذه الكتب إن هي إلاّ من نَسْخِه، أو تجميعه، لا من تأليفه، فأسلوبه العادي، بل العامي أحياناً، واستخدامه الألفاظ والمصطلحات العامية، وكثرة الأخطاء النحوية والإملائية، لا يتفق وثقافة من له مثل تلك المؤلفات والمنظومات.

أما في مجال التاريخ والتراجم، وهو المجال الأثير إلى نفسه، فإنه كان، فيما يظهر، يسجل أحداث عصره أولا بأول في أوراق أو بطاقات خاصة، ليقوم بعدها

بنقل محتوياتها إلى كتبه التي كان يضعها في وقت واحد، أو في أوقات متقاربة، مكوناً منها مجموعة من المؤلفات المتنوعة العناوين، والمتشابهة في المضامين من حيث تأريخها لحقبة واحدة ومكان واحد. ولا نشك في أن هذه المؤلفات يكمل بعضها بعضاً في تقديم صورة شائقة، مُفعمة بالحيوية، لذلك العهد، بحوادثه ومعالمه وشخوصه وعلاقاته الاجتماعية.

وكانت أوراقه التي يسجل فيها الأحداث لأول مرة، تمثل الصورة الأولى لمجريات عصره، دونما تعديل أو تهذيب، والظاهر أنها كانت تحتوي على أخبار علاقات اجتماعية وأسرية بحتة، فقد وجدناه مولعاً بتسجيل مثل هذه التفاصيل، ولذا فإنه كان يعمد، بعد أن يستقي منها معلوماته، إلى إتلافها بحرقها أمام عدد من الشهود، يقول في أحداث بعض شهور سنة 1348هـ/1929م «وفيه هذا الشهر أحرقتُ أورقاً فيما لا ينبغي»[1]، وفي أحداث السنة التالية «وفيها 12 شعبان أحرقت جملة أوراق مخرقة مخرمة لا فائدة في بقائها بحضرة جماعة»[2].

الكتاب

والكتاب الذي بأيدينا هو أحد تلك المؤلفات المهمة إن لم يكن أهمها، في المادة التاريخية، وفيه نزاهة ملحوظة في تقويمه الأحداث التي يؤرخها، نظراً لما اتسم من دقة في الملاحظة، ووضوح في العَرض، وسعة في تسجيل حقبة حافلة من تاريخ الزبير والبصرة وبعض المدن والقصبات المجاورة الأخرى، عاشها المؤلف بنفسه، وشاهد بأُم عينيه مجريات حوادثها، واتصل بمعظم رجالها من ساسة وزعماء وشيوخ قبائل وشعراء وأئمة وزهاد وغيرهم.

تقع مخطوطة الكتاب[3] في 254 ورقة كبيرة، وهي مكتوبة بخط مؤلفها ابن الغملاس نفسه، ورغم الحجم الكبير لحروفه وكلماته، فإن خطه يتسم بالضعف وعدم الوضوح أحياناً.

---

(1) الورقة 34.

(2) الورقة36.

(3) كان الصديق المرحوم عبد الحميد العلوجي مدير عام المكتبة الوطنية، قد أخبرني، في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، بوجود نسخة خطية من كتاب يبحث في تاريخ البصرة، ضمن كتب الوزير الأديب مصطفى علي (1900– 1980) التي آلت آنذاك إلى المكتبة الوطنية،

وأخبار الكتاب مرتبة على طريقة الحوليات التقليدية، فهو يبتدئ بحوادث سنة 1300هـ/1882م، وينتهي عند السنة 1332هـ/1914م ولا ندري ما إذا كان ثمة قسم من الكتاب، تال لهذه السنة، قد فقد وضاعت معه أخبار السنين اللاحقة. ومما يرجح هذا الزعم أن المؤلف أشار في كتابه إلى تاريخ تأليفه أياه، وهو سنة 1348هـ/1929م. أي بعد ستة عشر عاماً من نهاية ما سجلته مخطوطة الكتاب نفسها، فإن لم يكن شيئ قد ضاع من المخطوطة فعلا، فلا يبق لنا إلاَّ افتراض أن المؤلف عاد إلى أورقة وبطاقاته التي دوَّن فيها تفاصيل حوادث ثُلث القرن الأخير الذي سبق الاحتلال البريطاني لوطنه، فجمع منها تاريخه المذكور بعد تلك السنوات التي مرت على انتهاء الحوادث وانقضاء صفحتها.

ويكشف تحليل معلومات الكتاب، عن أن المحور الرئيس الذي تدور حوله أخباره، هو تاريخ الزبير، تصل نِسبة ما يشغله هذا التاريخ 82,60 بالمائة، بينما تشغل أخبار البصرة، على أهميتها الإدارية والسياسية بالنسبة للبلدة المذكورة 8.3 بالمائة منه. وتأتي مدينة الكويت في المرتبة التالية من اهتمام المؤلف، إذ يبلغ ما ساقه من أخبارها 4.4 بالمائة من سائر الكتاب. وثمة نواح وقصبات أخرى، مثل سوق الشيوخ والشعيبة وحائل تشغل جميعاً 4.4 بالمائة منه.

ويدل هذا التحليل على أن أكثر من أربعة أخماس الكتاب يعتمد أساساً على الشهادة الفعلية للحوادث، فالزبير هي موطن المؤلف، وناسها أهله ومعارفه، وهي من صغر المساحة آنذاك ما يكفيه الاعتماد على اطلاعه الشخصي أو سماعه الأخبار من شهود العيان مباشرة، ولذا فإنه لم يجد ضرورة تدعوه إلى تسجيل أسماء رواته غالباً، إلاّ إذا انفرد بذكر رواية خاصة مما لم يصل خبرها إليه بطريق التواتر، كنقله خبراً من الشيخ محمد العسَّافي، فيه تفصيلات عن حوادث جرت لأبيه[1]، وأما ما

وحينما اطلعت عليها علمت أنها للمؤرخ الزبيري ابن الغملاس، فاستأذنته في تصوير نسخة منها، فأذن، وهي النسخة التي نتحدث عنها الآن، وقد أخبرني رحمه الله أن القانون لا يسمح باحتفاظ المكتبة بمخطوطات أصلية، وعليه فإنه سيبعث بها إلى دار المخطوطات العراقية لتحتفظ بها وفقاً للقانون، ولا أدري ما حل بها بعد ذلك، فلا هي بقيت في المكتبة الوطنية، ولا وجود لها في فهارس دار المخطوطات المطبوعة.

(1) الورقة 161.

خلا ذلك فإنه يكتفي بالقول «هكذا سمعناه من الأفواه»[1] أو نحو ذلك من عبارات.

والمصدر المكتوب الوحيد الذي يشير إليه في صدر كلامه عن تاريخ الزبير وتراجم أهلها، هو أوراق، أو دفاتر، كان معاصره الشيخ محمد الدايل المتوفى في سنة 1320هـ/1902م قد دوَّن بعض أخبار الزبير والبصرة على الطريقة الحولية التي أتبعها ابن الغملاس نفسه، وعلى أية حال فإن ما نقله لم يزد على بضعة أوراق، تخص جميعاً أحداث سنة 1312هـ/1894م وسنة 1314هـ/1896م. وهو حريص على أن لا يختلط كلام الشيخ بكلامه، إذ نراه يصرح بنقله منه، فيقول «فصل منقول من خط الشيخ محمد الدايل»، ويُعلن توقفه عن النقل بقوله (انتهى)[2].

أما المدن الأخرى، وبخاصة البصرة والكويت، فإنه استقى أخبارها من بعض المترددين عليهما من أبناء بلدته، ومعظمهم من التجار ومن أصهاره، وكانت أخته قد تزوجت من أحد تجار الكويت، وأخذت تتردد عليه في الزبير مدة من الزمن، ومن المرجح أنه استقى منها، أو من هم برفقتها، بعض ما كان يجري في الكويت من حوادث وما يشاع في بيوتاتها ومجالسها من أخبار. وباستثناء تصريحه باسم ناصر مسلم المزين، مصدراً لمعلوماته بشأن حوادث الكويت[3]، فإن جميع إشاراته الأخرى جاءت عامة، غير محددة، كقوله «هكذا سمعنا» و«بلغنا»[4] و «هذا الذي شاع»[5] و «هكذا بلغنا وشاع بين الناس»[6] ونحو ذلك. وأشار مرة إلى كتاب عثمان بن بِشر الحنبلي المعنون (عنوان المجد في تاريخ نجد) عند تطرقه إلى بعض تاريخ نجدٍ في عهد الدولة السعودية الأولى[7]، كما أشار إلى تاريخ للكويت لم يُسم

(1) الورقة 142.

(2) ذكر في الورقة50 أن وفاة الشيخ محمد الدايل في سنة 1320هـ/1920م وقال (كان كتب حوادث كثيرة فسُرق من الديوان).

(3) الورقة 210.

(4) الورقة 158.

(5) الورقة 155.

(6) الورقة6.

(7) الورقة 37.

مؤلفه[1]. وكان- فضلا عن ذلك- يطَّلع على بعض المجلات الصادرة في أقطار عربية أخرى، فنراه يشير إلى مجلة (الإصلاح) التي كان يصدرها بمكة المكرمة محمد حامد الفقي، لكنه لا يبدو أنه استفاد منها مواداً لتاريخه[2].

أهمية الكتاب

أ- الجانب الاجتماعي

بوسعنا أن نعد كتاب ابن الغملاس هذا مصدراً أصيلاً وفريداً في- دراسة الحياة الاجتماعية، بجوانبها المتعددة، لثلاث مدن رئيسية من مدن حوافي البادية، هي الزبير والبصرة والكويت، سيكون لها شأن فيما بعد، في خلال حقبة تاريخية مهمة اتسمت بتوسع الصلات التجارية، وتحسن النشاط الاقتصادي، وتزايد الهجرة من البادية إلى المدن، وبدء تشابك العلائق الاجتماعية بين سكان تلك النواحي من جهة، وبينهم وبين سكان المدن والقصبات المجاورة من جهة أخرى.

وعناية ابن الغملاس بتفصيلات هذا الجانب عميقة وواسعة، لكنها لم تأت متوزعة على المدن التي كتب عنها بالتساوي، فبينما تشغل هذه التفصيلات 45.4 بالمائة مما كتبه عن هذه المدينة، وتنخفض هذه النسبة فيما يتصل بالكويت إلى 7 بالمائة فقط، ونحو 3.6 عند الكلام على المدن والقصبات الأخرى، وبالمقابل، فأن نسبة التفصيلات ذات الطابع السياسي والإداري تزداد بصفة عكسية عند حديثه على تلك المدن، حتى تصل إلى نحو نصف كلامه على البصرة، وثلاثة أرباع ما كتبه عن الكويت، والمدن المجاورة الأخرى.

ويتضمن كلام المؤلف على هذا الجانب، معلومات مهمة ودقيقة عن الرجال الذين عاصروه، من القضاة والأئمة والتجار والعلماء والصوفية والموظفين وزعماء القبائل وأمراء النواحي والأدباء والشعراء العاميين الآخرين، كما يحتوي على أخبار الأسر العديدة التي استوطنت الزبير والبصرة، وعانت فيها نشاطها الاجتماعي والاقتصادي، فمن الأسر التي ترددت أخبارها في ثنايا الكتاب: آل الزهير، وآل الراشد، وآل مصيقر، وآل الخشيرم، وآل القرطاس، وآل المنديل، وآل باش أعيان،

(1) الورقة 76.

(2) الورقة 108.

وآل العسافي، وآل الغنام، وآل الصبيح، وآل هلال، وآل بسام، وآل الصائغ، وآل الشبلي وغيرهم.

وفي الكتاب معلومات دقيقة عن التحركات الأسرية والعشائرية بين مدن تلك النواحي، ورصد للهجرات المستمرة آنذاك من البادية إلى المدينة وتواريخ استيطانها فيها، والعلاقات بين الأسر المهاجرة والمستقرة، وبينها وبين من تبقى منها في مواطنها الأولى، ودور القبائل الكبيرة المقيمة على حوافي المدن في مجريات الحياة الحضرية، وطبيعة نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية، وصلاتها بالقوى الاجتماعية السائدة في مدنها، فمن تلك القبائل التي ترددت أسماؤها في ثنايا الكتاب، المنتفق، والظفير والدواسر، وفيه أيضاً أسماء زعمائها وأخبارهم.

ويحفل الكتاب بصورة شائقة عن الحياة العائلية لأهل تلك المدن، وبخاصة الزبير والبصرة والكويت، بما تشمله من زواج ومصاهرات وطلاق وعلاقات اجتماعية وعاطفية احياناً، وأخبار بعض النساء اللاتي قُمن بأعمال خيرية نافعة، ومن ولد في تلك السنين من أولاد، ومن توفي فيها، واهتمامات الناس العامة، وبخاصة الثقافية منها، والعلماء الذين أثروا في توجيه تلك الاهتمامات، والعوامل التي أدت إلى تشجيعها، مثل تأسيس مطبعة رسمية، هي الأولى من نوعها في البصرة، ووصول أولى المجلات إلى الزبير، واتصال أهل المدن المذكورة ببعض مبتكرات الحضارة الحديثة آنذاك، بخاصة وسائل النقل الصناعية، مثل عربات السكة الحديد التي تجرها الخيول (الكاري) والسيارة (الموتوركار).

ب- الجانب العمراني

استأثرت مدن الحقبة التي عالج أحداثها ابن الغملاس، باهتمامه الشديد، وعنايته الفائقة، فنمو المدينة واتساعها كان- في الواقع- إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية التي شهدها النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ولا نشك في أنها أثارت انتباهه بما تحتويه في داخلها من عوامل متشابكة تنبئ بتغيرات مقبلة. فتكلم على تطور العمران في مدينة الزبير، وأشار أحياناً إلى البصرة والكويت، ولاحظ اتساع نطاق العمارة الجديدة، وخروجها عن حدود المدينة القديمة، بأسوارها وأبوابها، ونشوء ضواح جديدة لم تكن معروفة من قبل، ومرافق حضرية استدعتها الظروف السكنية المستجدة، وسجل ذلك بأمانة ودقة، وحدد تواريخ

نشوء كل حي من الأحياء، والأماكن التي احتلتها، وما يتصل بذلك من أمور، فمن الأحياء الجديدة التي دوَّن أخبارها في الزبير مثلا: حي الدريهيمية وحي الراشدية وحي الزهيرية. كما تطرَّق إلى أخبار شق الطرق، وهدم أبواب البلدة القديمة، ومن سعى بذلك من أهل البلدة وما أنفقوه في سبيل ذلك من مال، وأشار إلى المساجد والزوايا التي أنشأها أو جددها بعض أهل الصلاح تلبية لمتطلبات البلدة النامية، مثل مسجد الرواف، ومسجد الكوت، ومسجد عيسى القرطاس، ومسجد الزبير، ومصلى العيد الجديد، ومسجد الباطن، ومسجد الزهيرية، ومسجد ديمخزام، ومسجد فالح السعدون، وتكية الدراويش، وجميع ذلك في الزبير وضواحيها. وتطرق أيضاً إلى تعمير القيصريات وإنشاء الدكاكين والأسواق وأحواض الماء والبيوت، وإشار إلى تفاصيل كثيرة ومفيدة بشأن حركة تنقل الملكيات العقارية بين المالكين، وما كان يجري خلالها من نقض وبناء.

وفي كتاب ابن الغملاس، فضلاً عما تقدم، معلومات خططية مهمة، قوامها تلك المواضع والبقاع التي يجيء ذكرها عرضاً في أثناء ترجمة عالم، أو موظف، أو زعيم محلي، أو ضمن سياق حدث ما، أو ظاهرة طبيعية معينة، فتكررت الإشارة إلى: الباطن، وديمخزام، وأبواب الزبير، ونقرة أبي داود، والرافضية، والشعيبة، والخوير، وجزيرة الصقر، والبرجسية، وسَفوان، والسبيل، والصالحية، وبَقْشَة الربيعة، وسكّة الفاو، ومحط السقاقي، وجسر العبيد، وعِراص عريدان، وعراص العَون، وسوق اللحم، وسوق الجَت، وقيصرية القصاصيب، وقيصرية ذويب، وسوق الدجاج، وسوق السيمر في البصرة، ومنشآت جابر الصباح في الكويت، وهي قيصرية وخان ومقبرة للسادة، وغير ذلك من معالم خططية مفيدة. وتبلغ نسبة ما خصصه المؤلف لكلام عن الحركة العمرانية في الزبير 12 بالمائة، وفي البصرة 4.8 بالمائة، وفي الكويت 3.5 بالمائة وفي مناطق أخرى 3.6 بالمائة.

جـ- الجانب الاقتصادي

عاش ابن الغملاس في وسط تجاري نشط، فترددت في كتابه الإشارات إلى أسر التجار، ونشاطهم الاقتصادي، كما تطرق إلى أحوال العملة وأنواعها واقيامها في عهده، كالقمريات الكبار، والشاهيات الصغار، والمتاليك الخفاف السلطانية،

والبشلقات، وغيرها. وأشار عرضاً إلى القوة الشرائية لعملات أخرى، مثل الريالات والمجيديات.

ووجدت الضرائب منه اهتماماً، فأشار إلى الرسوم والضرائب المفروضة على الناس والبيوت والدواب، ونوه باعفاء الزبير من تلك الضرائب ثم بأخذها منها فيما بعد. وتكلم عن ضمان البساتين وأقيام ذلك، وأشار بتفصيل إلى محاولات مختلفة لشق الأنهار والقنوات في نواحي البصرة، مثل حفر نهر إلى الزبير سنة 1307هـ/1889م وآخر من ديمخزام إلى نقرة أبي داود سنة 1315هـ/1897م، وثالث من الهور شمال الديرة سنة 1322هـ/1904م، والسعي لحفر نهر بين الشعيبة والخوير في السنة نفسها، كما تكلم على حصر الحكومة للبطيخ والمخضرات وما الى ذلك.

وتبلغ نسبة ما تلكم فيه أبن الغملاس من أمور لها تعلق بشؤون الاقتصاد في الزبير 14 بالمائة، و3 من كلامه على البصرة، 7.1 مما خصصه للمدن الأخرى.

د- الجانب السياسي والإداري

كتب ابن الغملاس في الأحوال السياسية والإدارية للزبير والبصرة والكويت على عهده، إلا أنه لم يميز بين النزاعات الداخلية بين الأسر والزعماء، وبين النزاعات السياسية التي كانت تتجاوز ذلك النطاق إلى مجال القطر والدولة، وسبب ذلك أن غير قليل من النزاعات المحلية كان يجري بتحريك من زعماء القبائل الكبرى في المنطقة، أو الدولة العثمانية ممثلة بولاتها وموظفيها، أو أنها- على الأقل- تُستغل، بعد حدوثها، لمصلحة تحققها هذه القوة أو تلك. ولذا فمن الصعب التفرقة بين ما هو إخلال عادي بالأمن، وما هو نزاع محلي بين قوتين متنافستين، أو صراع خفي بين قوى سياسية متربصة،، إذ تتداخل هذه الأمور تداخلا عجيباً في تلك الحقبة الحُبلى بالأحداث .

أشار المؤلف إلى بعض أسماء ولاة البصرة في عهده، وهم نصرة باشا[1] وهدايت باشا[1] وأنيس باشا[2] وحمدي باشا[3] وسليمان نظيف[4]، وتطرّق إلى ما

(1) ليس في قائمة ولاة البصرة التي أوردها محمد خليفة النبهاني في التحفة النبهانية- قسم تاريخ البصرة، وال بهذا الاسم.

قاموا به من أعمال، كما أورد معلومات دقيقة عن مديري بلدة الزبير العثمانيين في الحقبة نفسها، وأخرى عن آل الصباح آمراء الكويت المجاورين، إضافة إلى معلومات أخرى عن آل الرشيد أمراء حائل، وآل سعود أمراء نجد، وتوسع في ذكر تفاصيل علاقة هذه القوى ببعضها، وعلاقاتها جميعاً بالحكومة العثمانية في البصرة، والقوى القبلية المجاورة؛ وتكلم بسعة عن نزاعات كثيرة كانت تجري بين الأسر البارزة في الزبير، وبخاصة آل الزهير وآل راشد، وتنافسها على بسط نفوذهما على البلدة، وموقف الحكومة ممثلة بمدير الزبير ووالي البصرة من ذلك، كما تحدث عن تحركات وانتفاضات شعبية من أجل عزل ممثلي الحكومة العثمانية، وتعيين غيرهم، ومحاولة الحكومة وضع يدها على مصادر السلاح في المنطقة.

ولمعلومات المؤلف، بوصفه شاهد عيان لوقائع الاحتلال البريطاني للبصرة، أهمية غير عادية في وصف مجريات هذا الحادث الخطير، فقد وصف أوضاع العراق عند وصول خبر إعلان الدولة العثمانية الحرب مع المانيا على بريطانيا وفرنسا وأحلافها، وتطرق إلى موقف السيد طالب باشا النقيب من هذه الحرب، وأشاد بدوره في تعبئة أهل البصرة والزبير ضد البريطانيين، ونوّه بجهود المجاهدين العراقيين في ذلك السبيل، ومنهم ابن أخيه عبد العزيز بن عبد الغني، وتكلم على قصف البريطانيين الفاو واحتلالهم إياه، وانسحاب القوات العثمانية إلى سيحان، حيث دارت معركة هناك خسر فيها العثمانيون وما نجم عن ذلك من احتلال كامل للبصرة، واعتقال السيد طالب النقيب. وما يتصل بذلك من ملابسات وتفاصيل، ويدور حوله من اشاعات.

وتبلغ نسبة ما تكلم أبن الغملاس عليه من شؤون سياسية وإدارية 20.10 بالمائة من مجموع كلامه على الزبير، و 51.6 بالمائة من حديثه عن البصرة، و66.9 مما كتبه عن الكويت، و75 بالمائة مما سجله من أخبار المدن والنواحي الأخرى.

---

(1) تولى من 1306 إلى 1309هـ.

(2) تولى البصرة سنة 1315هـ.

(3) تولى البصرة سنة 1316هـ.

(4) تولى البصرة سنة 1327هـ.

هـ- جوانب أخرى

لم يغفل ابن الغملاس، وهو يسجل حوادث مدينته ونواحيها، أن يشير إلى أبرز الظواهر الطبيعية التي مرت على البلاد في عهده، من أوبئة وآفات زراعية ونحوهما، بما يشبه وضع اللمسات الأخيرة للصورة التي رسمها لتلك الحقبة. من ذلك كلامه على وباء داهم سوق الشيوخ وامتد إلى الزبير والبصرة سنة 1306هـ/1888م، وهجوم الجراد الكثير وأكله الزروع في سنة 1307هـ/1889م، وحدوث الغرق «الذي لم يعهد مثله» في سوق الشيوخ والبصرة سنة 1313هـ/1895م، وتبلغ نسبة ما كتبه عن هذه الظواهر فيما يتعلق بالزبير 2 بالمائة، وبالبصرة 8.2 بالمائة، وفي الكتاب، فضلاً عما تقدم، أخبار مُفرَّقة عن أمور مختلفة مما لا يدخل ضمن الجوانب المذكورة، وهي لا تخلو من نفع لمؤرخ تلك الحقبة ودارسها، تصل إلى 2 بالمائة عن الزبير، و 17.2 عن البصرة، و 7.1 عن المدن والنواحي الأخرى.

والكتاب بعد هذا كله، خير شاهد على لغة عصره، بما حفل به من تراكيب ومصطلحات وألفاظ عامية كانت شائعة على ألسن أهل ذلك الزمان، من بدو وحضر، وهو أمر يزيد في أهميته بوصفه يقدم مادة غنية تصلح لدراسة لغة تلك النواحي في أواخر العصر العثماني، بما فيها من ألفاظ ومصطلحات وأمثال عبَّرت عن روح العصر وطبيعة مؤثراته[1].

(1) حققنا هذا الكتاب ونشرته دار دجلة في عمان 2005.

جريدة الزوراء

مصدراً للبحث في الجوانب الاجتماعية
والاقتصادية في الخليج العربي
في أواخر العصر العثماني

تحتل الصحف، بين مصادر مؤرخ الحقبة الحديثة والمعاصرة، منزلة عالية بما تنقله من خبر، وما تسجله من وجهة نظر على حد سواء، وهي بمتابعتها اليومية للحدث قادرة على رصد كثير من التفاصيل ذات الأهمية للباحث، مما لا يجده غالباً في المصادر التاريخية الأخرى التي تكتب- عادة- بعد الحدث بحين.

وتمثل جريدة (الزوراء)[1] البغدادية، وهي أقدم جريدة صدرت في العراق، مصدراً غنياً بالكثير من المعلومات المهمة عن تاريخ العراق وما حوله في الحقبة الممتدة من تاريخ صدورها في 4 ربيع الأول 1286هـ/15 حزيران (يونيو) 1869م، وحتى توقفها عشية الاحتلال البريطاني في بغداد، في 30 ربيع الثاني سنة 1335هـ/ آذار 1917م، أي ما يغطي أحداث نصف قرن تقريباً، فلقد قدَّمَت هذه الجريدة، خلال سنوات الصدور الطويلة هذه، تفاصيل بالغة الدقة، عن مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فنشرت نصوص (فرامين) تعيين الولاة، وبياناتهم الموضحة لسياساتهم، وأخبار التبدلات الإدارية، وواقع الأجهزة الحكومية، واقتراحات إصلاحها، والمشاريع العامة التي تقوم بها الحكومة، ونصوص القوانين والتعليمات والأوامر السلطانية، وأحوال الزراعة، والتجارة، والصناعات، وحالة المدارس والتعليم، وحركات القبائل، وما الى ذلك من شؤون.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية (الزوراء) لا تكمن في تغطيتها أحداث العراق فحسب، وإنما في عنايتها برصد أخبار التطورات السياسية في أرجاء الوطن العربي، فقد تابعت بصفة مستمرة أخبار المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، وبخاصة ثورة الشيخ محمد المقراني، والثورة العرابية في مصر، ومقاومة المصريين لقوات الاحتلال البريطاني، ثم أخبار الاحتلال الفرنسي لتونس، والإيطالي

(1) صدر منها 2607 أعداد، وكانت تصدر في سنيها الأولى بصفة اسبوعية، ثم أصبحت تصور مرتين في الاسبوع، وهي بقسمين متساويين حجما، عربي وتركي، وعندما أعلن الدستور العثماني في 23 جمادى الآخرة 1326هـ/ 23 تموز 1908 توقف القسم العربي، وصارت تصدر باللغة التركية فحسب، وإزاء معارضة فريق من العراقيين ذوي النزعة العربية القومية، عادت تصدر باللغتين اعتبارا من العدد الصادر في 17 رجب 1332هـ/ 12 تموز 1913م (رزوق عيسى: الصحافة في العراق، مجلة الحرية ج 9/8 (السنة الأولى، بغداد 1924) ص426) وتوجد اغلب أعداد هذه الجريدة في المكتبة الوطنية ببغداد، وثمة نواقص غير يسيرة من أعدادها. وتوجد لدى بعض الأفراد مجموعات متفرقة منها.

لطرابلس الغرب، هذا فضلا عن متابعتها للأحداث المهمة في الدولة العثمانية، وعلاقاتها المعقدة بالدول الأوربية آنذاك، في إطار ما كان يعرف بـ (المسالة الشرقية).

وإذا كانت متابعة (الزرواء) لهذه الشؤون تعتمد أصلاً على ما كانت تنشره الصحف العثمانية، والأوربية، وبعض الصحف الصادرة في مصر والشام، من أخبار وأفكار، فإن متابعة (الزوراء) اليومية لأحداث شرقي الجزيرة العربية، والخليج العربي بخاصة، كانت تستمد مادتها من التقارير العديدة التي تصل إلى الجريدة، بصفة مباشرة، من مراسليها التي جَنّدَتهم في تلك المنطقة، وعيونها ممن بثتهم هناك[1].

ولقد رافق أولئك المراسلون، أول الأمر، حملة مدحت باشا الرامية إلى مد النفوذ العثماني إلى السواحل الشرقية للخليج العربي سنة 1871[2]، فنقلوا إلى قُرّاء الجريدة صورة واضحة ليوميات الحملة، مسارها، ومراحل تقدمها، وتجهيزاتها، وعلاقاتها بالقوى السياسية والعسكرية في ذلك الإقليم. وبتحقيق هذه الحملة غايتها المرسومة بتشكيل (لواء نجد) وضم منطقة الأحساء إليه، توزع مراسلو الحملة في المدن والقصبات التي ضُمَّت إلى التشكيلات الإدارية الجديدة، وشرعوا بكتابة تقارير تتضمن صورا ذات طابع مدني، كانت (الزوراء) تنشر عددا منها، مستهدفة- فيما يبدو- اطلاع قرائها على سِعة ما ضمته الحملة من ارض، وتكوين رأي عام حول أهمية الاحتفاظ بما تم تحقيقه من نجاح. وهكذا سجل مراسلو (الزرواء) بدقة ملحوظة، تفاصيل جمّة عن جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الجوانب السياسية والعسكرية البحتة، في مدن الهفوف والمبرز والقطيف والكويت والرياض وقصبات نجد والأحساء الأخرى.

ويمكننا أن نعرض هنا إلى بعض ما عُنيت (الزرواء) بنشره في أثناء حملة مدحت باشا، من معلومات اجتماعية واقتصادية، عن منطقة الخليج العربي، بوصفها مواد تاريخية لم تلفت نظر الباحثين- فيما نعلم- لتوظيفها في دراساتهم عن تاريخ هذه المنطقة في خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

---

(1) كانت الجريدة تنشر هذه المواد تحت عنوان (مواد خصوصية) أي انها وردت الى اليها بصفة خاصة، ولم تستقيها الجريدة من مصدر أخر.

(2) أنظر: د. صلاح العقاد: حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة 1871 وصداها في منطقة الخليج، بحث القي في مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية سنة 1977 ونشر في كتاب المؤتمر ص916- 939.

الجانب الاجتماعي

لا تتفصل المعلومات الخاصة بالجانب الاجتماعي، عن تفاصيل الصراعات السياسية الدائرة في المنطقة آنذاك، فالجريدة، وهي ترصد أخبار النزاع الذي نشب بين الزعماء المحليين هناك (والذي اتخذته الدولة العثمانية مبرراً لإرسال حملتها العسكرية) كانت تسجل، بدقة، أحوال القبائل والعشائر التي تقف في كل جانب؛ ففي 4 أيار 1871م نشرت الجريدة[1] خبراً يفيد بأن العربان والعشاير من قحطان وسبيع والسهول وعيش وحرب [و] الدواسر، مجتمعون في المواقع المسماة (ترماه) و(رمحبة) و(عبدور)[2] بجوار المحل المسمى (صفر العك) الواقع بين الرياض والحسا. أما قبيلة (العجمان) فهي في الحسا فقط. ويحدد تقرير أخر نشر بعد بضعة أيام من سابقه[3] مواضع هذه القبائل بدقة إذ يقول أن عربان عنزة «في المحل المسمى (صبيحة) الواقع قرب الكويت، فأما خيّالة المُنتفك فإنهم موجودون في المحل المسمى (برجه سيه) القريب من الزبير». وفي تقرير نُشر بعد ذلك نقرأ أن نزاعاً نَشَب بين «عرب عنزة والذين هم أصحاب عبد المحسن الهذال، وما بين عربان مطير».

وفي العدد الصادر في 5 تموز 1871[4] تقرير عن موقف عشائر القطيف، وهي السبع وغريسان والصملة والعيادين والصيافة والعوازل والعلية والمهاشير والصبيح والزعب وبني هاجر والمجدم والجبور وبني نهد والرشايدة، من القوات العثمانية. وفي عدد أخر[5] تفاصيل مهمة عن قبيلتي (المرة والعجمان) بمناسبة تعرضها للقوات العثمانية في الأحساء. وهكذا فإنه في وسع الباحث أن يرسم خريطة أكثر وضوحاً عن مواقع القبائل وقواها ومواقفها وتحركاتها في أواخر القرن التاسع عشر في ضوء مثل هذه التقارير.

ويسجل مراسلو (الزوراء) معلومات ذات شان عن أعداد البيوت في المدن والقرى الواقعة في شرقي الجزيرة العربي وأنحاء مختلفة من ساحل الخليج

---

(1) الزوراء، العدد 140، في 12 صفر 1288.

(2) أبقينا أسماء الأعلام الجغرافية، كما نشرتها الجريدة، بحروفها دون تغيير، مع علمنا بأنه لا يبعد وجود تحريف فيها، نتيجة الخطأ الطباعي او غيره.

(3) الزوراء، العدد 141، في 16 صفر 1288.

(4) الزوراء، العدد 158 في 15 ربيع الثاني 1288.

(5) الزوراء، العدد 226 في 25 ذي الحجة 1288.

العربي، مما يقدم مادة طيبة للباحث في تواريخ تلك المدن والقرى وتطورها بحسب ما كانت تضمه من دور. وتعتمد مثل هذه التقارير عادة على الإحصاءات الرسمية التي يقوم بها الجيش، ففي التقرير المنشور في الأول من أيار (مايو) 1871 م[1] نقرأ إحصاءً واسعاً عن قرى نجد مع عدد ما تضمه كل قرية من بيوت، نقل عن «دفتر شامل لمقدار القصبات والبيوت والبساتين الواقعة داخل قصبة نجد» ولما كانت القوات العثمانية لمّا تصل إلى نجد بعد، فقد استند واضعو الإحصاء على «إفادة أصحاب المعلومات.. وعلى تصديق الغادين والرايحين إلى نجد، وعلى إفادة بعض الشيوخ والتجار»، وهم يؤكدون على أن نسبة الخطأ في التقدير لا تتجاوز 10٪ الى 20٪. وبموجب هذا الإحصاء فإن الرياض، وهي مقر قائممقامية نجد، كانت تضم 5000 بيت، والدرعية 100 بيت، وجبيلية 400 بيت، وسريج 2000 بيت، وحاوية 1000 بيت، وخرج 200 بيت، والحسا 1000 بيت والقطيف 3000 بيت، والدمام 4000 بيت، والبحرين 4000 بيت، وقطر 1000 بيت، وأبو ظبي 2000 بيت، ودبي 1000 بيت، ومثلها أم القوين، والشارقة 2000 بيت، ومثلها البريمي، وجبيلي، وعنابة، ومنفجة. ويمضى التقرير في إحصاء البيوت في قرى نجد الأخرى، وهي: حايل وقفار وروضة ومستجدة وغزالة وموقد والجوف وخيبر وحريملة وثرمدة وشقرة وصدير وحرمة والمجمعة والحوطة وزا في وعابط والرس والمذنب والعين وبرود وجلاجل وبره، منتهياً إلى القول بأن «عدد البيوت الموجودة في قطعة[2] نجد- على أية حال- كان يتجاوز عن ماية ألف بيت» هذا عدا «العربان والعشاير الساكنين في بيوت الشعر في بواديها وصحاريها فإن عددهم يبلغ إلى ثمانية أو عشرين أضعاف (كذا) وهذا أمر معلوم لدى أرباب الوقوف، فعلى هذا الحساب يكون مقدار عدد النفوس أيضا بحساب التخمين».

وعنى بعض مراسلي الجريدة، وقد استقر بهم المقام في المدن التي دخلتها الحملة، بتقديم تقارير تتضمن وصفاً مُسهباً عن تلك المدن وما حولها، يتطرق إلى ذكر تحصيناتها، ومصادر مياهها، ومهن أهلها، وعاداتهم، ففي أحد تلك التقارير[3]

(1) الزوراء، العدد 148 في 10 ربيع الأول 1288.

(2) القطعة مصطلح شاع استعماله في لغة الإدارة العثمانية، وبخاصة في القرن التاسع عشر، ويعني: الصقع، او الإقليم.

(3) الزوراء، العدد 184 في 18 رجب 1288.

نقرأ وصفاً شيِّقاً لمدن الأحساء أو قراها، جاء فيه أن تسمية «الأحساء تطلق على قطعة أراضي قابلة للزراعة واقعة في وسط بادية من الرمل، ولما كانت بلدتي (الهفوف) و(المبرز) التي ما بين كل منهما الى الأخرى مسافة نصف ساعة، المحاطتان بأسوار و(مفاتيل)[1] هي من بلاد الأحسا المعمورة، فالمراد من اسم الأحسا المتداولة بين ألسنَة الأنام هذين البلدتين الواقعتان في بطن البر بمسافة أربعة عشر ساعة عن اسكلة (العجير) الكائنة على ساحل البحر».

مدينة القطيف

سوق الخميس في الهفوف

ويلتفت كاتب التقرير الى وصف تحصينات بلدة (الهفوف) فيقول انها «محاطة الأطراف بالسور، فيوجد فيها قلعتان أحدهما (صاهود) في الجانب

(1) جمع مفتول، وهو- باصطلاح أهل العراق- حصن دائري، او برج، يتخذ للمراقبة والدفاع.

الشمالي، والثانية (حزام) في الجانب الغربي، الواقعتان بمسافة نصف ساعة عن البلدة، والبعيدتان واحدة عن الأخرى بمقدار ساعة، وتحتوي كل منهما على خمسة مدافع من الحديد، وتستوعب كل منهما مقدار خمسة بلوكات من العساكر».

وفي تقرير آخر، كتبه عمر بك (القائممقام قوماندان الطابور الذي أرسل الى قضاء قطر)[1] تفاصيل مهمة عن قصبة (البدعة) (التي هي مقر حكومة قطر)، منها أن عدد بيوتها يقرب من ألف دار، وتحتوي على ما يتجاوز 4000 نسمة، وأن مصدر الماء العذب الذي يشربه السكان يقع خارجها بمسافة 45 دقيقة، وان عمق هذا الماء ثلاثة باعات «وقد بنى عليه قلتان[2] وقلعتان صغيرتان تستوعب مقدار ماية سكماني»[3] لأجل منع تسلط العربان عليه، وحيث أن سطح الماء هو أسفل من تسوية البحر[4] فإدخال هذا الماء إلى المملكة غير قابل إلا بواسطة (الطلومبا).

ويتطرق كاتب التقرير إلى وصف أعمال قطر من النواحي والقرى، فيشير الى قرية تسمى (وكره) تشتمل على 200 و300 او 400 نفس[5] وأخرى تسمى (الخور) وقرى غيرها تقع «تجاه جزيرة البحرين».

وعدا هذا، فان فيما كانت تنشره (الزوراء) على صفحاتها من تقارير وأخبار وتعليقات، أسماء لشخصيات خليجية بارزة، منها الشيخ قاسم الذي تسميه (شيخ قطعة قطر)[6] وقاسم هذا هو ابن الشيخ محمد آل ثاني أمير قطر، وكان ميالاً، على خلاف أبيه، للعثمانيين، ومنهم الشيخ عبد الله الصباح شيخ الكويت[7]، وأخوه مبارك[8]، وكان لهما دور مهم في إنجاح الحملة المذكورة، وعبد الله السديري (وكان مأمورا على محافظة قلعة القطيف من طرف سعود الفيصل)[9]،

(1) الزوراء، العدد 215 في 12 ذي القعدة 1288.
(2) القلة: البرج الحصين.
(3) السكماني هنا: الجندي الذي يتخذ من البندقية سلاحا له.
(4) تسوية البحر: هو المصطلح العربي القديم الذي يقابل اليوم قولنا: مستوى سطح البحر.
(5) لا تصح نسبة السكان الى عدد الدور على ما يذكر هذا الإحصاء.
(6) الزوراء، العدد 150 في 17 ربيع الأول 1288.
(7) الزوراء، العدد 147، في 7 ربيع الأول 1288.
(8) الزوراء، العدد 195 في 28 شعبان 1288.
(9) الزوراء، العدد 160 في 21 ربيع الثاني 1288.

وعبد العزيز أبي بطين (البابطين) وكان رسولاً من طرف عبد الله الفيصل الى مدحت باشا[1] وغيرهم.

كما تضمنت أيضاً شَذَرات من عادات السكان وتقاليدهم من ملبس ومأكل ومظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى، مما لا غنى عنه للباحث في التاريخ الاجتماعي لهذه المنطقة في الحقبة المذكورة.

العقير

كمرك العقيرالقديم

(1) الزوراء، العدد 130 في 7 محرم 1288.

الجانب الاقتصادي

أولت جريدة (الزوراء) اهتماما خاصا بالحالة الاقتصادية للخليج العربي، وبخاصة المناطق التي دخلتها العملة العثمانية، او وقعت في نطاق مخططها، ويمكننا أن نعزي هذا الاهتمام إلى سببين، هما:

أولا: التوصل الى ما يمكن أن تقدمه تلك المناطق من موارد ذاتية وغذائية تساعد على اكتفاء الحملة ذاتياً.

ثانيا: تكوين رأي عام، في الدولة العثمانية، يكون اكثر اقتناعا بفوائد الحملة ومزاياها، ومن ثم قادر على تحمل أعبائها المالية.

ولذا فقد نشط مراسلو الجريدة في إرسال تقارير حافلة بالمعلومات التي تسجل بعض تفاصيل الحالة الاقتصادية، فأحصى التقرير المنشور في 1 أيار (مايو) 1871[1] عدد البساتين في كل قرية من قرى نجد، ومنها قرى الأحساء والساحل الشرقي للخليج العربي، وسجل دهشة كاتبه من «وجود هذا المقدار الوفير من البساتين»، ولاحظ انتشار الملكيات الزراعية الخاصة، حتى أن «بيت كل فلاح في بستان» ففي الرياض 3000 بستان، وفي الدرعية 1000 وفي خرج 3000 وفي الحسا 4000 وفي القطيف 2000 وفي الدمام 1000 ومثلها في البحرين، وفي قطر، وفي دبي، وفي ام قوين. وفي ابي ظبي 2000، ومثلها في الشارقة، وفي البريمي، وفي جبيلي، وفي عنابة 1000 وفي منفجة مثلها، وفي قفار 2000 وفي الروضة 1000 وفي المستجدة مثلها، وفي غزالة 500 وفي موقد مثلها، وفي الجوف 1000 ومثلها في حائط، وفي خيبر 5000 ومثلها في بريدة وفي كل من الدواسر وعنيزة 10000، و500 في كل من شجير والبكرية والهلالية والخبرة وحريملة، و1000 في كل من ثرمدة وشقرة وصدير... الى آخر ما ورد في التقرير من معلومات عن الثروة الزراعية في تلك المنطقة.

وفي تقرير آخر[2]، يصف مراسل الزوراء ما تحتويه الأحساء من قرى ومياه وزروع وصفاً مفصلاً، إذ يقول «فعلى هذا الحال تكون قطعة الأحساء حاوية

(1) الزوراء، عدد أشير إليه سابقا.

(2) الزوراء، عدد 184 في 18 رجب 1288.

مقدار اثنين وخمسين قرية معمورة، وعلى بساتين النخيل وسائر الفواكه الملاصقة بعضها ببعض الممتدة من العيون الواقعة في جهة شمال الهفوف بمسافة خمسة ساعات إلى أن تصل إلى القرية المسماة (جفر) الواقعة في طرق شرق الجنوب بمسافة أربع ساعات، يعني طول تلك البساتين تسع ساعات وعرضها ساعتين وتشتمل على بعض توابع أيضاً».

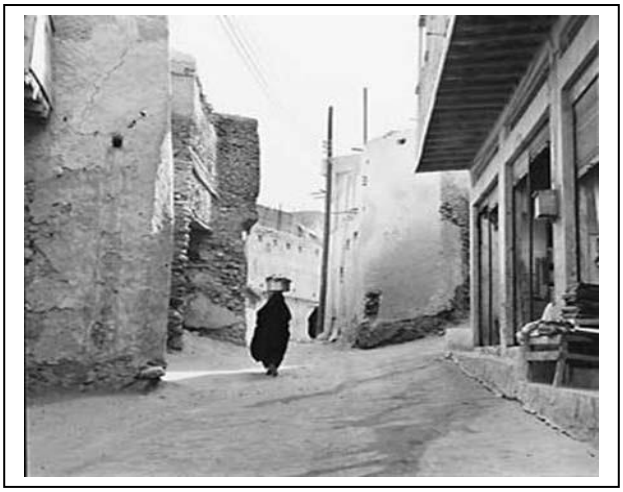

زقاق في البحرين

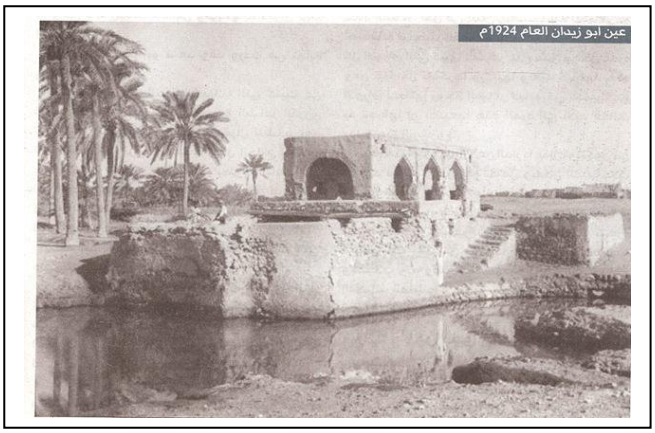

عين ماء في البحرين

ويعرض الى مصادر المياه للسقي والشرب، فيقول «حيث أن الماء الجاري من قبيل الوادي والنهر لا يوجد في جزيرة العرب، سيما في قطعة نجد، فالماء الذي

تشربه السَكَنَة وتسقاه المواشي والذي يروي البساتين هو الماء المعدني المنتشر بالأطراف الذي ينبع من العيون العميقة، وكذلك الهفوف والمبرز الواقعتان على الساحل بمسافة يومين، وأيضا بلاد الرياض والخرج وأمثالها من البلاد السائدة فان إدارتها على هذه الصورة».

وتتضح جدوى مثل هذه الإحصاءات والمعلومات مما أخبرت به الزوراء قراءها في 14 آب (أغسطس) 1871م[1] إذ ذكرت أن بساتين النخيل الواقعة في القطيف «التي كانت الى الان في مأكل الغير والتي قد أخذت اليوم تحت الادارة، قد أُحيلت الآن سنويتها (أي وضعت في الضمان، او الالتزام) في بدل مقداره ثلثماية ألف غرش».

وتسجل (الزوراء) وقائع أول مشروع لزراعة الحنطة والشعير في الأحساء ونجد، وكانت حاجة الجيش الى هذه الحبوب قد باتت ملحة نظراً لصعوبة نقل كميات منها من العراق الى مواقع تلك القوات عبر الطرق المتاحة آنذاك، ولم تكن زراعة الحبوب معروفة، او منتشرة، فيما يبدو، آنذاك، فان أحد مراسلي الجريدة قد لاحظ أن «غذاء كافة الخلق الموجودة في قطعة نجد إنما هو منحصر في التمر، والأرز بالدرجة الثانية، ويُعلِفون أباعرهم وخيولهم وسائر حيواناتهم التمر فقط، وحيث ان لا يوجد أحد يزرع الحنطة والشعير هناك فان تعيينات الفرقة العسكرية النجدية من الحنطة والشعير لا زالت ترسل وتساق من هذا الطريق، وهذه الصورة موجبة تكلف بعض المشاق».

وتنوه الجريدة بمشروع زراعة الحنطة والشعير الذي كانت القيادة العثمانية قد شرعت به خدمة لأغراضها العسكرية بالدرجة الأولى، فذكرت أن القائد العثماني «أمر وقر القرار على زرع مقدار حنطة وشعير على حساب الميري، ولأجل تعليم الأهالي الموجودة هذه الزراعة أعلنت الكيفية هناك بان الذي يروم زرع ذلك يعطي له البذر من جانب الميري، وباشروا في حفر وتطهير ما كان معضلاً ومتروكاً من بعض العيون» وتؤكد الجريدة أن البذر الذي نُثر من هذه الحبوب «على حساب الميري» انتج ما مقداره 250.000 حُقَّة، وعليه فأن الفرقة العسكرية لن تحتاج في السنة المقبلة الى أية كميات ترسل إليها. ومن ناحية أخرى فان «الأهالي إذا ذاقوا

(1) الزوراء، عدد 169 في 25 جمادى الأولى 1288.

لذة ذلك الزرع فأن الزراعة المذكورة تتأسس هناك، ولا زالت تتوسع، وهذا أمر ظاهر».

ويبدو أن نتائج المشروع بشَّرَت بنجاحه فعلاً، فبعد بضعة أشهر أعلنت (الزوراء)[1] ان كمية المزروع من الحنطة والشعير في ذلك العام بلغت «غاية الفيض والبركة»، وأن الإنتاج يكفي لحاجة الجيش والأهالي أيضاً، بل أن ثلاثة أنواع من الحنطة قد أرسلت الى بغداد «لأجل أن تُرى في مركز الولاية» وأن أفضلها سيجري تكثيره في السنة المقبلة.

وإضافة الى ما تقدم، فان في تقارير مراسلي (الزوراء) معلومات مهمة عن الأساطيل التجارية للإمارات العربية في الخليج العربي، ففي تقرير[2] نقرأ أن الشيخ قاسم (شيخ قطعة قطر) أمدَّ الحملة العسكرية بثلاثمائة سفينة، وتعلق الجريدة على جسامة هذا العدد، فتقول «الذي يظهر في بادئ النظر لدى من ليس له معلومات في جزيرة العرب أن إخراج ثلثماية سفينة من (القطر) ولو كانت زوارق لكانت كثيرة، لكن لما كانت الأهالي الموجودة من حد الخليج الى أن تصل الى مسقط كافة متالفين بالتجارة البحرية، حتى أن عدد سفائن أهالي الكويت تبلغ الى مقدار آلفين سفينة، وكذلك سفن أهالي نجد والقطيف بمناسبة شوقهم في صيد صدف اللؤلؤ فأنها تتجاوز عن هذا المقدار، وحيث أن القطر هو محل واسع ومعمور مثل بلدة الحسا فعلى هذا لا يبعد وجود هذا المقدار من السفائن فيها، ولا يرى قول الشيخ بعيدا من انه وضع في تلك السفائن عسكراً». وفي تقرير لاحق[3] نقرأ أن شيوخ البحرين السابقين الساكنين في قطر أمدوا الحملة بسفن (نقرات). ويصف تقرير أخر[4] أسطول قطر، بأنه يبلغ 417 سفينة، «منها ملقى على الساحل، ومنها مربوط فيه، عدا السفن المنصوب عليها الشروع». ولا شك في أن معلومات وإحصاءات كهذه تفيد الباحث في تاريخ القوى البحرية المحلية في الخليج العربي في خلال أواخر القرن التاسع عشر.

---

(1) الزوراء، العدد 246 في 6 ربيع الأول 1289.
(2) الزوراء، العدد 150 في 17 ربيع الأول 1288.
(3) الزوراء، العدد 158 في 15 ربيع الثاني 1288.
(4) الزوراء، العدد 215، في 12 ذي القعدة 1288.

وعبَّرت (الزوراء) عن اهتمام المسؤولين العثمانيين بصيد اللؤلؤ من مياه الخليج العربي والاتجار به، عن طريق عدد من التقارير والأخبار التي ساقتها في هذا المجال، وسجلت نبأ تجربة أول آلة غوص لهذا الغرض، فقالت في خبر لها نشرته في 2 ايار (مايو) 1283[1] انه «كان قد أوصي على جلب آلة الانطماس في الماء من أوربا لأجل صيد صدف اللؤلؤ في أطراف القطر والقطيف الواقعة على ساحل البحر من ملحقات لواء نجد، فبهذه الدفعة مع وابور نينوى[2] وردت الآلة المذكورة مع استاد الانطماس الى البصرة ومنها الى بغداد، ونهار أمس اجروا تجربتها في راس الجسر، وظهرت انها وفق المطلوب).

جوانب أخرى

وفي (الزوراء) معلومات مهمة عن الأحوال الثقافية في أنحاء نجد والخليج العربي مستمدة مما ورد في تقارير المراسلين، وكانت تعمد، بين حين وأخر، الى إذاعة أخبار وبيانات عن خطط الدولة في نشر التعليم والثقافة هناك، وعلى الرغم من ان تجربة تأسيس المدارس الحديثة في العراق كانت جديدة تماماً، إذ لم يمض على البدء بها غير سنة واحدة، فإن الزوراء مضت وأعلنت، في 12 ايار (مايو) 1873[3] عن عزم الدولة نقل هذه التجربة الفتية الى المناطق التي دخلت في نطاق سيطرتها. وصرحت لقرائها ان والي بغداد مدحت باشا، حين زار تلك المناطق، أمر الفريق نافذ باشا، قومندان (قائد) البحرية العثمانية في الخليج العربي، بإنشاء مكتب (مدرسة) الصنائع، ومدرسة رشدية «حتى يدخل فيها بعض الأيتام، وبعضاً من أولاد الأهالي حتى في ضمن تعليم الصنايع وتعميم المعارف، فانها في الصورة المخصوصة على جلب ما يقتضي لذلك من الأساتذة».

وخلاصة القول، أن في جريدة الزوراء، مواد مهمة لايمكن للباحث أن يغفلها وهو يتصدى لكتابة تاريخ الخليج العربي في القرن التاسع عشر، وبخاصة تلك المتعلقة بالتطور الحضاري لهذه المنطقة الحيوية في خلال النصف الأخير من القرن المذكور.

---

(1) الزوراء، العدد 242 في 22 صفر 1289.

(2) باخرة عثمانية كانت عمل في نهر دجلة.

(3) الزوراء، العدد 245 في 3 ربيع الأول 1289.

المحتويات

المقدمة 5

رحلة سيدي علي في الخليج العربي سنة 1553 7

حروب كردية في اهوار البصرة 23

حصار نادرشاه للبصرة سنة 1743 35

أهداف الوجود المصري في الخليج العربي 69

الزبارة مركزاً للثقافة في شرقي الجزيرة العربية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة 89

عمان في كتابات المؤرخين العراقيين في العصر العثماني 99

من كتخدا بغداد إلى أمير المنتفق، حول تداعيات الحروب الوهابية في شرقي الجزيرة 115

عثمان بن سند، مؤرخ من فيلكة 125

نص جديد في تاريخ الزبير والبصرة والكويت لابن الغملاس 165

جريدة الزوراء مصدراً للبحث في الجوانب الاجتماعية والقتصادية في الخليج العربي في أواخر العصر العثماني 183

الفهارس 197